

اتجاهات أدبية وحضارية

في عصر بني مرين

أو

كتاب الإمتاع والانتفاع

بمسألة سماع السماع

لابن الدراج السبتي

دراسة وإعداد

الدكتور محمد بن شقرون

أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس
الرباط

V. E. 22.
 مكتبة قصر العدل
 المكتبة العامة
 المكتبة الخاصة

كتاب الاثناع والاثني عشر في مسئلة سماع السماع

الاسماء بالالفاء والهاء
 والواو على ما علمه
 من هذا الكتاب

- ... de Musica.
- ... librum qui usum
- ... de omnia qui instrumenta
- ... sunt viginti & unum
- ... ac Morali ac geometrica.

N. 1262. Cod. 1335
 Cod. 1392.

صورة الصفحة الاولى من المخطوط

مضماره الى أبعد مدى ، والمهتدي بأنواره الطالعة من مطلع أنوار الهدى ،
منتهى السؤل ووالد سبطي الرسول ، وابن عم المصطفى من خلاصة سلالة
لؤي بن غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب ،

ولما رأيت الخيل ترجم بالقننا وأعرض نقع في السماء كأنه
تيممت همدان الذين هم هم ونادى ابن هند في الكلاع وحمير
فخاضوا لظاها واستطاروا شرارها فلو كنت بوابا على باب جنة
نواصيها حمر النحور دوام عجاجة دجن ملبس بقتام
إذا ناب دهر جنتي وسهام وكندة في لحم وحي جذام
وكانوا لدى الهيجا كشرب مدام لقلت لهمدان ادخلوا بسلام (1)

وهو القائل يوم صفين أيضا :

لمن راية سوداء (2) يخفق ظلها إذا قلت قدمها حزين تقدما
فيوردها في الصف حتى تردها حياض المنايا تنقطر الموت والدماء

وله أيضا رضي الله عنه لما توفيت زوجه فاطمة رضي الله عنها :
أرى علل الدنيا علي كثيرة وصاحبها حتى الممات عليل
لكل اجتماع من خليلين فرقة وان الذي دون الممات قليل
وان افتقادي واحدا بعد واحد دليل على ألا يدوم خليل

(ويروى أن أعرابيا وقف على علي بن أبي طالب رضي الله عنه
فقال : ان لي اليك حاجة رفعتها الى الله قبل أن أرفعها اليك فان أنت
قضيتها حمدت الله وشكرتك وان لم تقضها حمدت الله وعذرتك ، فقال
له علي خط حاجتك في الارض فاني أرى الضر عليك ، فكتب الاعرابي على
الارض اني فقير ، فقال علي : يا قنبر ادفع اليه حلتي الفلانية فلما أخذها
مثل بين يديه يقول :

كسوتني حلة تبلى محاسنها فسوف أكسوك من حسن الثنا حللا
ان الثناء يحيي ذكر صاحبه كالغيث يحيي ندا السهل والجبالا
لا تزهد الدهر في عرف بدأت به فكل عبد سيجزى بالذي فعلا
فقال علي يا قنبر اعطه خمسين دينارا أما الحلة فلمسألتك وأما الدنانير

(1) ولقد أسقط من هذا الشعر بيت جاء في العمدة وهو :

فوارس من همدان غير لثام فجاوبني من خيل همدان عصبه
(2) حمراء في العمدة

فلادبك سمعت رسول الله صلعم يقول : أنزلوا الناس منازلهم (1) ،

ومما روي لمن كان للرحم وصولا وللخير فعولا ذي الشرف الاثيل
ومن شهد الرسول (صلعم) لما رأى به يوم أحد من التمثيل المشهود له
في الشهداء بمزية تفضيله ، المدعو بأسد الله وأسود رسوله ، أسرى السراة
وأعلى ، المكني بأبي عمارة ويعلى حمزة عم رسول الله يذكر لقاءه أبا جهل
وأصحابه في قصيدة طويلة :

عشية ساروا حاشدين وكلنا	مراجله من غيظ أصحابه تغلي
فلما ترائينا أناخوا فعقلوا	مطايا وعقلنا مدى غرض النبل
وقلنا لهم حبل الاله نصيرنا	وما لكم الا الضلالة من حبل
نثار أبو جهل هنالك باغيا	فخاب ورد الله كيد أبي جهل
يما نحن الا في ثلاثين راكبا	وهم مائتان بعد واحدة فضل

ومما روي لذي الساقية والعمارة والتمكن عقبه في الخلافة والامارة
أجود قريش كفا ، وأوصلها للرحم رافة وعظفا ، الذي استسقى عمر بن
الخطاب رضي الله عنه بغرته ، ففرج الغمام غماء القحط بارسال درته
المشتمل من لباس الحسن على أحسن لباس عم رسول الله (صلعم)
أبي الفضل العباس ماقاله يوم حنين مفتخرا بثبوته مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم :

ألا هل أتى عرسي مكري وموقفي	بوادي حنين والاسنة تشرع
وقولي اذا ما النفس جاشت لها قدي	وهام تدهداً والسواعد تقطع
وكيف رددت الخيل وهي مغيرة	بزوراء تعطي باليدين وتمنع
تصدنا رسول الله في الحرب سبعة	وقد فر من قد فر عنه فأقشعوا

ومما روي لابنه أبي العباس عبد الله حائز الشرف الاصيل
نضيلة العلم الحقيق صاحبها بمزية التفضيل ، والذي أجيب في
عوة رسول الله (صلعم) اذ قال : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ،

اذا طارقات الهم ضاجعت الفتى	واعمل فكر الليل والليل عاكر
وباكرني في حاجة لم يجد لها	سواي ولا من نكبة الدهر ناصر
فرجت بما لي همه من مقامه	وزايله هم طروق ومسامر
وكان له فضل علي بظنه	بي الخير اني للذي ظن شاكر

ومما روي لمن يخجل وجهه ، البدر المنير تألقا ، أشبه الناس
برسول الله (صلعم) خلقا وخلقا ، الذي لستفرغ في جهاد أعداء الله جميع
منيته الى أن استشهد وقطعت يداه فأبدله الله منهما جناحين يطير بهما
حيث شاء في جنته ، حائز الفضل الاكثر ، والشرف الاوفر ، ابن عم رسول الله
صلعم ذي الجناحين أبي عبد الله جعفر رضي الله عنه حرصا على أن
لا تخطيه الشهادة ولا تفوته وذلك في اليوم الذي قتل فيه يوم موته

ياحبذا الجنة واقترباها طيبة وبارد شرابها
والروم روم قد دنا عذابها على اذ لاقيتها ضرابها

ومما روي لطود الحلم والوقار المعد ما خصه به رسول الله
(صلعم) من شعار بدنه في كفنه بالشعار المضيف اليه موصيا بأن
يلقى في مواضع السجود منه وفي عينيه ما حباه من شعر رسول الله
صلعم وما قلمه من الاظفار ، أبي عبد الرحمان الخليفة امير المؤمنين
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ما رواه ابن الكلبي عن عبد الرحمان
المدني قال : لما حضرت معاوية الوفاة جعل يقول :

ان تناقش يكن نقاشك يـ ارب عذابا لا طوق لي بالعذاب
أو تجاوز فأنت رب رؤوف عن مسيء ذنوبه كالتراب
يروى له ايضا رضي الله عنه :

نبذت سفاهتي وأرحب حلمي وفي على تحلمي اعترض
لى أني أجيب اذا دعتنني الى حاجتها الحق المراض

ومما روي لاول مولود بالمدينة في الاسلام وكان أول من
امتزج ريقه ريق النبي عليه السلام ، جامع خلال الخير ، الخليفة أمير
المومنين أبي بكر عبد الله بن الزبير ،

لا أحسب الشر جارا لا يفارقني ولا أجر علي ما فاتني الودجا
وما لقيت من المكروه منزلة الا وثقت أن ألقى لها فرجا

وروي له ايضا :

وربما عرضت لنفسي فكرة فاود منها أنفي لم أخلق

وهذا باب تضيق القراطيس عما نقل فيه عن الفضلاء العلماء
الجلة ويحصل العلم القطعي من مجموع تفاصيله باباحة قول الشعر
وتحليله على الجملة لاسيما وهو لم يزل العلماء يعتنون بتدوين نفيسه
وتجميعه وتبيين فنون محاسنه الرائقة و البديعة ، كالاستعارة والوحي

والاشارة، والمقابلة، والمماثلة، والاتفات، والمساورة (1)، والاعتراض، ثم الرجوع بعد الاعتراض، والتلويع، والتوشيح، والتصدير، والتفسير، والترديد، والتجريد، والاطراد، والتقريع، والتتبيع، والترصيع، والتقفيه، والتصريع، والتسليم، والتقسيم، والتتميم أو الاتمام، والابهام، والتدريج الاريح، والتبليغ أو الايغال البليغ، والتشبيه النبويه، والتعريف العجيب، والمبالغة البالغة، والمطابقة الرائقة، والموازنة المستحسنة، والتمكين المكين، والمظافرة الباهرة، والمثل الامثل، والتجنيس النفيس، والتكافؤ والعلو، أو الاغراق ذي العلو، والتشكيك المستطرف والتبالة المستظرفة، والمجاز ذي الاعجاز، ورد الصدر على الاعجاز، والاستثناء المستوجب الثناء الى غير ذلك من انواع الابداع كما اوضحوا المخترع من محاسنه احسن الاختراع وشرحوا اوزانه بما زاد على الكفاية وأربا، وقسموها الى أربع وثلاثين عروضا وثلاثة وستين ضربا كلها من خمسة عشر شطرا تتولده، وقد دارت خمس دوائر كما دار سوار على اليد، وقسموا فوائده الى خمس بعضها للبعض مخالف، المتكاوس والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمترادف وبينوا ما يدخل تفاعيله من الزحاف والعلل ويلحق قوافيه من لوازم الصحة أو عوارض الخلل، ومن نظر في علم النظم علم فضله ورأى أنه لا ينكره الا من جهله ولم يعرف جهله وكان أحق بالخطاب بهذين البيتين وأهله :

إذا كنت لا تدري ولم تك بالذي يسائل من يدري فكيف اذا تدري
ومن أعجب الاشياء أنك جاهل وأنك لا تدري بأنك لا تدري
وقد أجازوا الحداء وفعلوه بحضرة النبي (صلعم) لانه يقصر المسير ويحث المطي ويخفف عن المسافر كما قال نصيب (2) :

وطيرت ما بي من نعاس ومن كرى وما بالمطايا من كلال ومن قتر
فهل يمقتني الله في أن ذكرتها وعملت أصحابي بها ليلة النقر
وخرج البخاري رحمه الله في الديات ما روايته اعلى الروايات اذ هو من جملة العشرين التي خرج من الثلاثيات قال : نا المكي بن ابراهيم نا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : خرجنا مع النبي (صلعم) الى خيبر فقال من السائق ؟ قالوا : عامر فقال رحمه الله فقالوا يارسول الله هلا امتعتنا به فأصيب صبيحت ليلته فقال القوم حبط عمله قتل نفسه فلما رجعت سمعتهم

1 - راجع تفاصيل ذلك في السجلмасي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق علل الغازي

2 - راجع عن نصيب بن رباح، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 1 ص 309 وج 5 ص 481،

يتحدثون أن عامرا حبط عمله فجئت النبي (صلعم) فقلت يا نبي الله فذاك أبي وأمي زعموا أن عامرا حبط عمله فقال كذب من قالها أن له لاجرين اثنين أنه لجاهد مجاهد وأي قتيل يزيد عليه ، وخرج أيضا رضي الله عنه في باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه ، نا قتيبة قال نا حاتم بن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع خرجنا مع رسول الله (صلعم) إلى خيبر فسرنا ليلا فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع ألا تسمعنا من هنيئاتك ؟ وكان عامر رجلا شاعرا فنزل يحدو بالقوم يقول :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداء لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقينا
وأبقين سكينتنا علينا أنا إذا صيح بنا أتينا

فقال رسول الله (صلعم) من هذا السائق ؟ فقالوا عامر بن الأكوع فقال : رحمه الله فقال رجل من القوم وجبت يانبي الله لولا أمتعتنا به قال : فاتينا حمير فحاصرناهم حتى أصابتنا مخمصة شديدة ، ثم أن الله فتحها عليهم فلما أمسى الناس مساء اليوم الذي فتحت عليهم أوقدوا نيرانا كثيرة فقال رسول الله (صلعم) ما هذه النيران على أي شيء توقدونها فقالوا : على لحم قال : أي لحم ؟ قالوا على لحم حمر الانسية فقال رسول الله (صلعم) اهرقوها وأكسروها فقال رجل يا رسول الله أو نهرقها ونغسلها قال أو ذلك ، فلما تصاف القوم كان سيف عامر فيه قصر فتناول يهوديا ليضربه ويرجع دباب سيفه فاصاب ركبة عامر فمات منه فلما قفلوا قال سلمة رآني رسول الله (صلعم) شاحبا فقال لي مالك ؟ قلت فداء لك أبي و أمي زعموا أن عامرا حبط عمله قال : من قاله ؟ قال : قلت قاله فلان وفلان وفلان واسيد بن حضير الانصاري فقال رسول الله (صلعم) كذب من قال أن له لاجرين وجمع بين اصبعيه أنه لجاهد مجاهد قل عربي نشأ بها مثله ، نا مسدد نا اسماعيل نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : أتني النبي (صلعم) على بعض نسائه ومعهن أم سليم فقال : ويحك يا أنجشة ، رويدك سوقك بالقوارير ، قال ابو قلابة فتكلم النبي (صلعم) بكلمة لو تكلم بعضكم لعبتموها عليه ، قولك سوقك بالقوارير ، وخرج مسلم في صحيحه نا محمد ابن مثنى قال نا عبد الصمد قال نا تمام قال نا قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان لرسول الله (صلعم) حاد حسن الصوت فقال له رسول الله (صلعم) رويدا يا أنجشة لا تكسر القوارير يعني ضعفة النساء ، وفي حديث آخر كان رسول الله (صلعم) في بعض أسفاره و غلام أسود يقال له أنجشة يحدو فقال له رسول الله (صلعم)

يا أنجشة رويدك سوقا بالقوارير ، وفي آخر وهو حديث يحيى بن يحيى
ان أم سليم كانت مع أزواج النبي (صلعم) وفي آخر ان النبي (صلعم)
أتى على أزواجه وسواق يسوق بهن يقال له أنجشة فقال له ويحك
يا أنجشة رويدا سوقك بالقوارير ، قال أبو قلابة تكلم رسول الله
(صلعم) بكلمة لو تكلم بها بعضكم لعبتموها عليه ، قال القاضي ابو
الفضل عياض رضي الله عنه كذا لجماعتهم وعند السمرقندي كانت
ام سلمة والاول أصح وقوله مع نساء النبي (صلعم) يدل أنها من غير
نسائه .

وفي غير مسلم عن أنس رضي الله عنه قال كان البراء جيد
الحذاء وكان حادي الرجال وكان أنجشة يحدو بالنساء فحدا ذات ليلة
ما عنفت الابل فقال رسول الله (صلعم) ويحك يا أنجشة رويدا
سوقك بالقوارير وقد حدا به عبد الله بن رواحة وعامر بن سنان وجماعة
من الصحابة رضي الله عنهم ذكر ذلك أبو عمر في التمهيد ، قال الامام
أبو عبد الله المازري رضي الله عنه قال الهروي شبه النبي (صلعم)
النساء بالقوارير ، (1)

قال الامام أبو عبد الله المازري رضي الله عنه ومعنى رويدك
يقال سار سيرا رويدا أي سيرا رقيقا وأصله من رادت الريح تروود رويدا اذا
تحركت حركة خفيفة وروود تصغير رود وقد يوضع رويد موضع الامر فيقال
روود زيدا أي أرود زيدا ، والارواد الرفق في المشي وغيره . انتهى

اعلم ان الكلام هنا في رويد وفيما اتصل بها من كاف الخطاب
فاما رويد فلها اربعة مواضع أحدها ان تكون اسم فعل بمعنى ارود ،
قال الهذلي :

رويد علينا جد ما نزين أمهم الينا ولكن بعضهم متمايق
وحكى سيبويه رحمه الله انه سمع من العرب والله لو اردت الدراهم
لاعطيتك رويدها ، الشعر أي ارود الشعر يريد دع الشعر وما زائدة
ورويد، هنا مبنية لتضمنها معنى لام الامر ولكونها في موضع الفعل
المبني أو لانها لزمّت طريقة واحدة لا تنتقل عنها كل ذلك علل به
النحويون بناءها .

الثاني : ان تكون صفة لمصدر كقولك ساروا سيرا رويدا أي
ممهلا هي هنا معربة لانه لا موجب لبنائها ، وهي في هذا الموضع وفي الاول

تصغير ارود على حد تصغير اسود سويد ويحتمل في هذا الوجه الثاني ان يكون تصغير مرود أي ساروا سيرا ممهلا وهو أولى لانه وصف بما حقه ان يوصف به ، والاول يكون من باب رجل عدل ورضي وليس بمقيس على رأي

الثالث : ان يكون حالا وذلك اذا حذف موصوفها نحو ساروا رويدا لانه لا يلي العامل الوصف في كل موضع ، وانما باب الصفة أن تكون تابعة ولما لم تكن الحال تابعة سهل فيها ولاية العامل وصاحب الحال ضمير المسير الذي دل عليه ساروا فكأنك قلت ساروا رويدا ، وقد كان يمكن أن يكون حالا من الضمير المتصل بساروا وهي الواو غير أن العرب لم تستعمله الا على حذف السير وذلك المعنى تريد وهو الذي نقل سيبويه عنهم .

الرابع : ان ترى الرجل يعالج شيئا فتقول رويدا تريد علاجا رويدا وكان أصل هذا الكلام عالج علاجا رويدا ثم حذفت عالج وأثبت منابه علاجا كما قلت ضربا زيدا فصار علاجا رويدا ثم أقمت رويدا مقام علاجا فقلت رويدا وهذا هو المعبر فيها بالمصدر ، ولم تبين هنا لانها صفة في الاصل معربة وقصاراها ان صارت في هذا الموضع أمرا بالنيابة مناب علاج وان كان واقعا موقع الامر لأنه لم يوضع فيه الا على طريق النيابة لا البدلية ، وأما رويدا زيدا في الوجه الاول فلم يكن له أصل ولا نطق له بفعل وهو بدل من الفعل ومن هذا الوجه الرابع قول العرب زيد نفسه حكاه سيبويه وجعله مصدرا كضرب الرقاب ، وأما كاف الخطاب فهي لا تتصل الا في الموضع الاول الذي تبني فيه رويدا ، قال ابو الحسن بن خروف في شرحه للكتاب واذا كانت مصدرا فتضاف اليه كحذرك وعليك ، وظاهر قول سيبويه الوجه الاول خاصة ، لما يقع من اللبس فيمن يعني ، واذا لم تخف لبسا استغنيت عنها ، وان شئت الحققتها تأكيدا تقول لمن تخاطبه مقبلا عليك أنت تفعل كذا يا فلان ، وهذه الكاف حرف عند سيبويه لا اسم كما هي عند الكوفيين على حد ما هي حيهلك والنجالك (1) في أنها حرف لا اسم اذ لو كانت اسما لكانت مجرورة أو مرفوعة أو منصوبة فالجر باطل ، لان هذه الاسماء تنزلت منزلة الافعال والافعال لا تخفض والرفع ليس ضميره كذا ، والنصب باطل الوجهين احدهما أنه يكون فيه تعدي فعل المضمر الى مضمره

الثاني أن تصير رويد متعدية الى اثنين لانك تقول رويدك زيذا وليس في اخواتها ما ينصب اكثر من واحد لانه يلزم من زعم انها اسم ان يقول ذلك في كاف ذاك وهو خطأ ، لان ذا معرفة لايفارقها التعريف فلا تتضاف وليست ذا عاملة فيكون لما بعدها موضع من الاعراب ويدلك على ان الكاف قد تجرد للحرفية ، رأيتك لعدم تعديها الى ثلاثة لان أرى التي تنصب ثلاثة لاتكون بعد رائها همزة لانها منقولة من رأى بمعنى علم ،

وقد تقدم في هذه الاحاديث رويدا منونا على المصدر وهو الوجه الرابع ، ورويدك ، وهو على الوجه الأول وقد بوب سيبويه رحمه الله عليها فقال باب متصرف رويد فاعلم ذلك ، وقوله (صلعم) ويحك وفي غير مسلم ويلك. قال سيبويه رحمه الله ويلك كلمة تقال لمن وقع في الهلكة ويحك زجر لمن أشرف على الهلكة ، وقال الفراء وييح وويس بمعنى ويل وقيل ويح كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيرثى له ويترحم عليه وقيل بضده وقال بعض اللغويين انما يراد بهذه الالفاظ المدح والتعجب .

قال القاضي أبو الفضل فيه جواز الحداء والترنم بالارجاز في مواضعها من سوق الابل وقطع الاسفار وانشاد الرقيق بالاصوات الحسنة ومن كتاب ابن بطال رضي الله عنه قال المهلب : وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه رخص في غناء الاعراب وهو صوت يسمى النصب الا أنه رقيق زاد القاضي أبو الفضل وفيه تمطيط قال وقد استجازه الصحابة رضي الله عنهم ، فروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : نعم زاد الراكب الغناء نصبا ، ذكره أبو عمر في التمهيد وقال في الاستذكار له ، وروى ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز أن محمد ابن نوفل أخبره أنه رأى أسامة بن زيد بن حارثة واضعا إحدى رجليه على الأخرى يتغنّى النصب ، وقال أبو سليمان الخطابي رضي الله عنه وقد رويانا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحداء يسمى النصب ، الا أنه رقيق ،

حدثني عبد الله بن محمد نا بن الخير نا محمد بن قدامة الروزي نا النضر بن سهيل نا محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمان عن أبيه قال : خرجنا مع عمر رضي الله عنه في الحج حتى اذا كنا بالروحاء (1) كلم القوم

1 - مكان ما بين المدينة ومكة من عمل الفرع على ق3 يوما والروحاء كذلك قرية من قرى بغداد ، ياقوت ج 3 ص ، 76

رباح بن المغترب وكان حسن الصوت بغناء الاعراب فقالوا له : أسمعنا وقصر عنا المسير فاذا استجرت فارفع فاك قال : فرفع عقيرته فتغنى ، قال أبو عمر بن عبد البر في غناء الركبان وغناء النصب والحداء هذه الاوجه لا خلاف في جوازها بين العلماء رضي الله عنهم اذا كان الشعر سالما من الفحش والخناء ، وقال الاستاذ أبو بكر الطرطوشي أن ما لا يطرب ولا يلحن على نغمات الموسيقى ومثل ذلك مباح ، ذكره في كتاب رده على الصوفية في السماع .

قال القاضي أبو الفضل ليس مجرد الانشاد والترنم على عادة العرب من الغناء المختلف فيه . وقال أبو نصر بن الصباغ الشافعي في شامله فأما استماع الحداء ونشيد الاعراب فلا بأس به وجملته أن الحداء وهو الشعر الذي يحث به الابل على الاسراع وهو ممدود لانه من الاصوات كالدعاء والرغاء وهو صوت الابل والعواء وهو صوت الذئب والكلاب ، ويجوز بالكسر مثل الغناء والنداء وهو مباح ، ثم قال : قال الشافعي في الام الحداء كالكلام والحديث المحسن باللفظ .

قلت لا حجة ولا دليل تبقى بعد هذه الجملة المروية عن الجلة للشاذ القليل الذي كره الشعر مطلقا وأنكره واحتج بالحديث الذي خرجه مسلم وذكره .

وهاأنا أورد ما ورد فيه من صحيح التأويل ، خرج مسلم رضي الله عنه في صحيحه نا أبو بكر بن شيبه قال : نا حفص وأبو معاوية ونا أبو كريب قال : نا أبو معاوية كلاهما عن الأعمش ونا أبو سعيد الاجش قال : نا وكيع (1) قال نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله (صلعم) لان يمتلىء جوف الرجل قيقا يريه خير له من أن يمتلىء شعرا ، قال أبو بكر الا أن حفصا لم يقل يريه .

وفي طريق اخر عن سعد قال (صلعم) لان يمتلىء جوف أحدكم قيقا الحديث ، وفي اخر عن أبي سعيد الخدري قال بينما نحن نسير مع رسول الله صلعم بالعرج (2) اذ عرض شاعر ينشد فقال رسول الله صلعم : خذوا الشيطان أو أمسكوا الشيطان لان يمتلىء جوف رجل قيقا خير من أن يمتلىء شعرا .

1 - الحافظ أبو سفيان وكيع الجراح 129 - 746

2 - مكان بطريق مكة

هذا الحديث لا حجة فيه بأنه يخرج معناه على غير وجه مخالف لما تقدم ، اذ يحتمل ما قيل من أنه يريد من الشعر الذي هجي به رسول الله (صلعم) ، واختاره الطبري واحتج له بما رواه الشعبي أن رسول الله (صلعم) قال : لان يمتلىء جوف أحدكم قبحا خيرا من أن يمتلىء هجاء به ، ويحتمل أن يريد امتلا قلبه حتى يغلب عليه فيشغله عن القراءة وعن ذكر الله عز وجل فيكون الغالب عليه من أي شعر كان ، فاذا كان القراءة والعلم غالبين عليه فليس جوف هذا يمتلىء من الشعر ، واختار هذا القول أبو عبيد ورجحه على الآخر لان الذي هجي به النبي (صلعم) لو كان شطر بيت لكان كفرا فكأنه اذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه فقد خص في القليل منه ، ولزم الطبري قائل هذا القول تجويز امتلاء القلب من رواية أساجيع الكهان وخطب الخطباء حتى لا يكون فيه من كتاب الله تعالى ولا من علوم القراءة شيء ، والا فلا فائدة لاختصاص الامتلاء بالشعر ولا أحد من الأمة يجيز ذلك لما فيه من الجهل بأمور الدين .

وانفصل عما ألزم قائل الوجه الاول من أن الحديث انما دل على قبح الامتلاء دون اليسير ، واليسير من هجاء رسول الله (صلعم) كفر قبيح بأن الحديث لمن تأمله دال على انتفاء قليل ذلك وكثيره لتمثيله بالقبح ، وكل ذي فطرة سليمة يستقبح قليل القبيح كما يستقبح كثيره لان ما يفسد الجوف ويورث الوري يحذر ويتقى قليله وكثيره ، والوري على وزن الرمي قال الاصمعي رحمه الله هو أن يروي جوفه يقال له رجل موري مشدد غير مهموز ، قال أبو عبيد هو أن ياكل القبيح جوفه ، قال صاحب الافعال وري الانسان والبعر ذوي جوفه ، ووراه الرء وريا أفسد جوفه ، ووري الكلب سعر أشد السعار .

فقد صح بما ذكر اباحة الشعر بالتمثيل به واستماعه ، وبطل خلاف المخالف في ذلك ونزاعه ، قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رضي الله عنه في كتاب التمهيد له : واذا كان رسول الله (صلعم) يسمعه وأبو بكر رضي الله عنه ينشده فهل للتقليد والاعتداء موضع أرفع من هذا ؟ وما استنشده رسول الله (صلعم) وأنشد بين يديه أكثر من أن يحصى ، ولا ينكر الحسن من الشعر أحد من أهل العلم ولا من أولي النهي ، وليس أحد من كبار الصحابة وأهل العلم وموضع المروءة الا وقد قال الشعر وتمثل به أو سمعه فرضيه ، وذلك ما كان من حكمة أو مباحا من القول ولم يكن فيه فحش ولا خنا ولا لمسلم أذى ، فاذا كان ذلك فهو والمنثور

من الكلام سواء لا يحل سماعه ولا قوله ثم ذكر الحديث المخرج في الصحيحين وغيرهما : حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله (صلعم) يقول : أصدق أو أشعر كلمة قالتها العرب قول لبيد :
ألا كل شيء ما خلا الله باطل (1)

ثم أسند الى ابن سيرين رضي الله عنه قال وكان من الورع بمنزلة ذهببت مثلا أنه أنشد شعرا فقال له بعض جلسائه : مثلك ينشد الشعر يا أبا بكر فقال : ويلك يالكع وهل الشعر الا كلام لا يخالف سائر الكلام الا في القوافي فحسنه حسن وقبيحه قبيح ، قال : وكانوا يتذكرون الشعر قال وسمعت ابن عمر رضي الله عنه ينشد :

يحب الخمر من مال الندامى ويكره أن تفارقه الفلسوس
قال أبو عمر كان لرسول الله (صلعم) شعراء يناضلون عنه ويردون عنه الاذى : حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة وفيهم نزلت : « الا الذين ءامنوا وعملوا الصالحات ، ، ، » لانه لما نزلت « والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون » جاؤوا الى الرسول (صلعم) فقالوا يارسول الله قد أنزل الله هذا في الشعراء ، فنزلت « الا الذين ءامنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا » ، فقال رسول الله صلعم : أنتم هم .
ويروى أن هشام بن عبد الملك حج فرأى علي بن الحسين بن علي عليهم السلام يطوف بالكعبة والناس يفرحون له اجلاّ واعظاما فغاضه ذلك وقال من هذا كأنه لا يعرفه وكان همام بن غالب (2) حاضرا فقال رحمه الله :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته هذا ابن خير عباد الله كلهم إذا رآته قريش قال قائلها مشتق من رسول الله بيعته من معشر حبهم دين وبغضهم مقدم بعد ذكر الله ذكرهم ان عد أهل الهدى كانوا أثمتهم بكفه خيزران ريحها عبق	والبيت يعرفه والحل والحرم هذا التقى النقي الطاهر العلم الى مكارم هذا ينتهي الكرم طابت عناصره والخيم والشيم كفر وقربهم منجى ومعتصم في كل أمر ومختوم به الكلم أو قيل من خير أهل الارض قيل هم من كف أروع في عرينه شمم
---	---

(1) أما شطره الثاني وهو لم يذكره فهو : وكل نعيم لا محالة زائل

2 - همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية وهو الفرزدق

يغضي حياء ويغضي من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم
يكاد يمسكه عرفان راحته ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله بجده أنبياء الله قد ختموا
فليس قولك من هذا بضائره العرب تعرف من أنكرت والعجم

فبلغت أبياته هذه علي بن الحسين عليهم السلام فوصله باثني عشر ألف درهم ومسك كثير وقال له ياأبا فراس أعذرنا فلو كان عندنا أكثر لوصلناك ، فقال همام والله ياابن رسول الله ما قلت ما قلت الا غضبا لله ورسوله وما كنت لاخذ على ذلك شيئا ، فقال بحقي عليك ياأبا فراس الا ما قبلتها فانا أهل بيت لا ترجع فينا هبة .

قال الحافظ أبو عمر في الاستذكار ما نصه : روى أبو عبيدة معمر بن المثنى قال نا رؤبة بن الحجاج عن أبيه قال أنشدت أبا هريرة رضي الله عنه :

طاف الخيلان فهاجا سقما خيال تكنى وخيال تكتما
قامت تريك خشية أن تصدها ساقا بخنداه (1) وكعبا أدرما
وكفلا مثل النقى وأعظما

فقال أبو هريرة رضي الله عنه : قد كنا ننشد مثل هذا على عهد رسول الله (صلعم) فلا يعاب علينا ، قال أبو عمر روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه زائرا فسمعه يتغنى :

وكيف تراني بالمدينة بعدما قضى وطرا منها جميل بن معمر
هكذا ذكره في الاستذكار وذكره أيضا في كتاب الاستيعاب له عند ذكر جميل بن معمر الجهمي وقال وذكر محمد بن يزيد هذا الخبر فقلبه وجعل المتغني عمر والجائي اليه عبد الرحمان بن عوف والزبير أعلم بهذا الشأن يريد الزبير بن بكار هو الذي روى ما ذكر أولا وزاد في الاستيعاب عقب البيت فلما دخل عليه قال ما هذا ياأبا محمد قال : انا اذا خلونا الى منازلنا قلنا ما يقول الناس، ثم قال في الاستذكار وروينا أن سعيد بن المسيب رضي الله عنه مر في بعض أزقة المدينة فسمع الاخضر الجدي يتغنى في دار سعيد بن العاص :

تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت به زينب في نسوة خفرات

فوقف وقال هذا ما يلذ سماعه كذا قال أبو عمر وقال الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي فضرب برجله الأرض زمانا وقال هذا مما يلذ سماعه ثم قال أبو عمر في الاستذكار قال سعيد :

وليست كأخرى أوسعت جيب درعها وأبحت بنان الكف بالجمرات
وعلت فتيت المسك وحفا مرجلا على مثل بدر لاح في الظلمات
وقامت تراءى يوم جمع فأفتنت برؤيتها بمن راح من عرفات

قال فكانوا يروون هذا الشعر لسعيد بن المسيب (1) رضي الله عنه قال الحافظ أبو عمرو رضي الله عنه البيت الذي سمعه سعيد من الاخضر الجدي هو من شعر النميري يعرف بذلك وهو ثقفي واثما قيل له النميري ينسب الى جده وهو محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي كان يشيب بزینب أختة الحجاج بن يوسف وشعره هذا حسن ليس فيه شيء يكره ، نذكره هنا لانه من معنى الباب وما رأيته قط مجتمعا ولكني رأيته متفرقا يتمثل به بالبيت أو البيتين أو الآبيات وقد جمعته هنا وهو قوله :

تصوع مسكا بطن نعمان ان مشت به زينب في نسوة خفرات
نأصبح ما بين السماء فجذوة الى الماء ماء الجذع بالعشرات
له أرج من عنبر الهند ساطع تطلع رياه من الكفريات
ولم تر عيني مثل سرب لقيته خرجن من التنعيم مبتكرات (2)
تهادين ما بين المحصب من منى فأصبحن لا شعنا ولا غبرات
أعاد الذي فوق السماء عرشه أوانس بالبطحاء مؤتجرات
مررن بفخ (3) ثم رحن عشية يلبن للرحمان معتمرات
يخمرن أطراف البنان من التقى ويخرجن وسط الليل معتجرات
تغمسن لي يوم نعمان انني رأيت فؤادي عازم النظرات
جلون وجوها لم يلمحها سمائم حرور ولم يسفعن بالسبرات
فقلت يعافير الأطباء تناولت يناع غصون الورد مهتصرات
ولما رأت ركب النميري أعرضت وكن من أن يلقينه حذرات
فأدنين حتى جاوز الركب دونها حجابا من الموشي والحبرات
فكدت اشتياقا نحوها وصبابة تقطع نفسي نحوها حشرات
فراجعت نفسي والحفيظة بعدما بللت رداء العصب بالعبرات

وأراد الحجاج أن يوقع به فاستجار بعبد الملك بن مروان فأجاره وقال

-
- 1 - أبو محمد القرشي المخزومي (12 - 634) أحد الفقهاء السبعة
 - 2 - في رواية أخرى معتمرات ، ابن عبد ربه ، العقد ، ج 5 ص 324
 - 3 - موضع قريب من مكة والمدينة وفيه كانت وقعة الحسين

له : ما كان ركبك يا نميري فقال أربعة أحمد عليها زيت وزبيب فضحك
عبد الملك رحمه الله ،،، انتهى .

حدث منجوب بن جبير قال مررت بدار الى الزبير فاذا أنا
بمولى لهم يكنى أبا ريحانة يخضب بالحناء والكتم (1) فسلمت عليه
وجلست اليه فمرت بي جارية على ظهرها قربة فقام اليها الشيخ فقال
يا بنيتي عنني بأبيات نصيب ، فقالت : أما والقربة على ظهري فلا ،
قال : فأخذ القربة عن ظهرها فرفعت عقيرتها تقول :

فؤادي أسير لا يفك ومهجتي	تقصي وأحزاني عليك تطول
ولي مقلة فوجيء (1) بطول اشتياقتها	اليك وأجفاني عليك ،،، (2)
فديتك عدالي كثير لشقوتي	عليك وأشياعي لديك قليل
وكننت اذا ما جئت جئت لعله	فأفانيت علاتي فكيف أقول

قال فطرب الشيخ فوقع الى الارض فانشقت القربة فقالت
أبا ريحانة ما هذا جزائي منك : فقال لها ما دخل الضرر الا علي ثم دخل
السوق فنزع قميصه واشترى لها قربة وملاها فلقية زيد بن الحسن فقال
له أبا ريحانة أحسبك ممن قال الله عز وجل فيهم « فما ربحت تجارتهم
وما كانوا مهتدين ،،، » فقال ياسيدي أرجو أن أكون ممن قال الله عز وجل
فيهم « فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » وحدث
عبد الجبار قاضي فلسطين قال : كنا في مجلس ابن عيينة فقال رضي الله
عنه من ينشدنا قول الخبيث يعني أبا نواس فقلت أنا فأنشدته:

ياقمرأ أبصرت في مآثم	يندب سجوا بين أثواب
أبرزه المآثم لي كارها	برغم دايات وحجاب
تبكي فتدرف الدر من عيني	ها وتنظم الورد بعناب

فقال حسبه قاتله الله فلقد شبه فأحسن، وروى جميل بن الحسن
قال كنا عند سفیان ابن عيينة وعنده محمد بن منذر الشاعر فالتفت الى
سفيان فقال ما أطرف بضربكم هذا يعني أبا نواس ، قال : فقال له محمد

1 - كلمة غير واضحة

2 - كلمة غير واضحة

ما استطرفت من شعره قال قوله : يا قمرا الابيات الثلاثة وزاد بيتا رابعا هو :
فقلت لا تبك على هالك وابك قتيلا لك بالباب

وعن امرأة عمر بن الاصم قالت مررنا ونحن جوار بمجلس
سعيد بن جبير ومعنا جارية تغني ومعها دف وهي تقول :

لئن فتننتني فهي بالامس أفنتت سعيدا فأمسى قد قلا كل مسلم
وألقى مفاتيح القراءة واشترى وصال القوافي بالكتاب المنعم

فقال سعيد كذبتن كذبتن ، ومر الشعبي بجارية تغني وهي تقول :
(فتن الشعبي لما) فلما رأت الشعبي سكنت فقال لها الشعبي
(رفع الطرف اليها) وحدث ابراهيم بن علي وكان الناس يتبركون
به قال : حدثني المزني قال مررنا مع الشافعي وابراهيم بن اسماعيل
على دار قوم وجارية تغنيهم :

خليلي ما بال المطايا كأننا نراها على الاعتاق بالقوم تنكس

فقال الشافعي ميلوا بنا للسمع فلما فرغت قال الشافعي لابراهيم
أيطربك هذا ؟ قال : لا ، قال : فما لك حس .

الضرب الثاني : اختلف العلماء رضي الله عنهم في الغناء
الذي فيه اللحن والتنغيم استجلابا للمسرة والتطريب على ثلاثة أقوال
الاباحة والتحريم والكراهة ، اما عامة واما خاصة .

فذهب الى الاباحة جماعة منهم الامام أبو حامد رضي الله عنه
ونصه : ولا يدل على تحريم السماع نص ولا قياس ، فان لم يكن فيه
نص ولم يستقم فيه قياس على منصوص بطل القول بتحريمه وبقي
فعلا لا حرج فيه كسائر المباحات ، ومنهم القاضي أبو بكر بن العربي
رضي الله عنه ونصه في كتاب أحكام القرآن له : وليس في القرآن ولا في
السنة دليل على تحريمه ، أما أن في الحديث الصحيح دليلا على اباحته
وهو الحديث الصحيح وذكر حديث الجاريتين المذكور بعد . انتهى ،

وقال في العارضة : وليس الغناء بحرام فان النبي (صلعم) قد
سمعه في بيته وبيت غيره وقد وقف عليه في حياته ، انتهى ، ومنهم الحافظ
أبو محمد بن حزم رضي الله عنه ونصه في المحلى : والغناء والزفن جائز ،
وقد صنع جزءا من الغناء المهني أمن المباح هو أم من المحظور ؟ وحكم له

بالإباحتة واستدل لها وزيف ما استدل به القائلون بالخطر ، وقد نقلت إباحته عن الإمام المحدث إبراهيم بن سعد رضي الله عنه ، ونقل الإمام أبو طالب المكي رضي الله عنه إباحتة السماع عن جماعة وقال : سمع من الصحابة عبد الرحمان بن جعفر وعبد الله بن الزبير والمغيرة بن شعبة ومعاوية وغيرهم وقال قد فعل ذلك كثير من السلف الصالح صحابي وتابعي بإحسان وقال لم يزل الحجازيون عندنا بمكة شرفها الله يسمعون السماع في أفضل أيام السنة وهي الأيام المعدادات التي أمر الله سبحانه بذكره فيها كأيام التشريق ولم يزل أهل المدينة مواطنين لأهل مكة على السماع الى زمننا هذا ، فأدركنا أبا مروان القاضي له جوار يسمعون التلحين وقد أعدهن للصوفية قال وكان لطاء جاريتان تلتحنان فكان جواريه يستمتعن اليهما ، قال ابن بطال رضي الله عنه في شرحه لكتاب البخاري : وأجاز سماعه أهل الحجاز . انتهى .

وقال الإمام الاستاذ جمال الاسلام أبو القاسم القشيري رضي الله عنه في رسالته ما نصه : وقد سمع سلف الصالح والاكابر الابيات بالالحن ممن قال بإباحته من السلف مالك بن أنس رضي الله عنه وأهل الحجاز كلهم يبيحون الغناء . انتهى ،

وقال إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن عوف للرشيد أشهد على أبي أنه رأى مالك بن أنس في عرس بن حنظلة الغسيل يتغنى :

سليمي أزمعت بينا فأين تظنها أيننا

نقلته من خط الشيخ المحدث الفقيه أبي محمد بن عبيد الله الحجري (1) رضي الله عنه ولعل ذلك من الغناء المجمع على جوازه والله أعلم ، وقال الإمام المحدث الصوفي أبو الفضل الطاهر بن علي المقدسي ما نصه وعن مصعب بن الزبير قال حضرت مجلس مالك بن أنس فسأله أبو مصعب عن السماع فقال مالك ما أدرى أهل العلم ببلدنا هذا لا ينكرون ذلك ولا يقعدون عليه ولا ينكره الا غبي جاهل أو ناسك عراقي غليظ الطبع ، قال يونس بن عبد الأعلى سألت الشافعي عن إباحتة أهل المدينة السماع فقال : لا أعلم أحدا من علماء أهل الحجاز كره السماع الا ما كان منه في الارفاث فأما الحداء وذكر الاطلال والمرايع وتحسين الصوت بالشعر فمباح ،

1 - عبد الله (505 - 591 هـ) حافظ محدث بمدينة سبتة

2 - محمد بن عبد الله الابهرى الحافظ النظائر 375

وأخبر أبو محمد التميمي ببغداد قال سألت أبا علي الشريف الهاشمي عن السماع فقال : ما أدري ما أقول فيه غير أنني حضرت بدار الشيخ أبي الحسن التميمي في دعوة عملها لأصحابه واجتمع فيها أبو بكر الابهري والطاهر بن الحسن شيخ أصحاب الحديث وأبو الحسين بن سمعون شيخ الوعاظ والزهاد وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ المتكلمين وصاحبه أبو بكر الباقلاني في دار الشيخ أبي الحسن التميمي شيخ الحنابلة فقال أبو علي لو سقط السقف عليهم لم يبق بالعراق من يفتي في حادثة يشبه واحدا منهم ومعهم أبو عبد الله غلام بابا وكان هو يقرأ القرآن بصوت حسن وربما قال شيئا فقليل له قل لنا شيئا فقال وهم يسمعون

خطت أناملها في بطن قرطاس	رسالة بعبير لا بأنفاس
أن زر فديتك لي من غير محتشم	فان حبك لي قد شاع في الناس
فكان قلبي لمن أدى رسالتها	قفي لامشي على العينين والرأس

فقال أبو علي فبعدما رأيت هذا لا يمكنني أن أفتي في هذه المسألة بحظر ولا إباحة ، انتهى كلام المقدسي .

وقال أبو علي حسن بن رشيق الأزدي عفا الله عنه في كتاب العمدة له ما نصه : وكان جماعة من أصحاب مالك بن أنس يرون الغناء بغير الآلة جائزا وهو مذهب جماعة من جلة أهل مكة والمدينة ، والغناء حلة الشعر ان لم يلبسها طوييت . انتهى .

قلت ما نقله الاستاذ أبو القاسم القشيري عن مالك رضي الله عنه قد ذكره الامام أبو عبد الله محمد بن علي المازري رضي الله عنه وغيره قال الامام أبو عبد الله في كتاب المعلم بفوائد مسلم وحكى أصحاب الشافعي عن مالك أن مذهبه الاجازة بغير كراهة .

قال القاضي أبو الفضل عياض في اكمال المعلم المعروف عن مالك فيه المنع لا الاجازة يريد بالمنع الكراهة والله أعلم لتصريح أهل مذهبه بها عنه ، وذهب الكوفيون الى تحريمه ولعل ذلك في غير ما جاء في السنة فعله والله أعلم ، وذهب مالك في المشهور عنه والشافعي وغيرهما رضي الله عنهم الى كراهته في ما لم ترد الرخصة فيه ، وقال مالك أكره الملاهي كلها في الاعراس والوليمة وغيرها وأنكر الصوت في هذا كله الا ما جاء في الحديث .

قال في المدونة وكره مالك قراءة القرآن بالالحن فكيف لا يكره الغناء ، وقد تقدم في كلام القاضي أبي الوليد بن رشد في الباب الاول

عكس هذا اذ قال الالحان تكره في الشعر فكيف في القرآن ، وقال الامام أبو عبد الله المازري رضي الله عنه في شرح التلحين له الغناء بغير ءالة كرهه الشافعي ومالك رضي الله عنهما وقال الحافظ أبو عمر رضي الله عنه في التمهيد له ما نصه : وأما الغناء الذي كرهه العلماء فهو الغناء بتقطيع حروف الهجاء وافساد وزن الشعر والتمطيط به طلبا للهو والطرب وخروجا عن مذاهب العرب .

والدليل على صحة ما ذكرنا أن الذين أجازوا ما وصفنا من النصب والحداء كرهوا هذا النوع من الغناء وليس منهم من يأتي شيئا وهو ينهى عنه ، ثم ذكر أحاديث في ذم الغناء ثم قال فهذا ما أتى من كراهية الغناء وقد أتى ما هو أثبت من هذا من جهة الاسناد في خصوص الرخصة في ذلك في الاعياد والاملاك خاصة ، وذكر حديث الجاريتين ثم قال : وفي كلا الوجهين ءاثار عن السلف رضي الله عنهم . انتهى .

اعلم جعلنا الله واياك ممن استضاء بأنوار المعارف واهتدى ، ولا جعلنا ممن تعسف على المسلمين بجهله واعتدى ، فأنكر بدعوى الاجماع في تحريم السماع ما اعترف بالمسامحة فيه من عرف مما اختلاف العلماء نيه رحمة وهدى ، وادعاء الاجماع هو الذي أنعاه على من ادعاه لان المنع قال به بعض من يؤتم به في الدين ويقتدى ، ان هذا المآخذ الذي ذهب اليه أبو عمر ابن عبد البر رضي الله عنه من ترخيص ذلك في الانكحة والاعياد هو مأخذ المهلب بن أبي صفوة وجماعة غيره من أئمة الاثمة رضي الله عنهم ، ونص المهلب أيضا على الولاثم ، وألحق بذلك الامام أبو حامد والقاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنهما وسائر المبيحين سائر أفراح المسلمين من العقيقة والحرس وهو طعام الولادة وعند الاعتذار وهو الختان وعند حفظ الولد للقرءان وعند قدوم الغائب وما قصد به تعظيم معظم كمولد رسول الله صلعم وهو الاوجه المقصود بالنص والقياس والجاري عليه العمل دون ريب ولا التباس الى زمننا هذا الذي خرجت فيه هذه الطائفة التي ادعت الاجماع على تحريمه عسى أن يتحيزوا بين الناس فصرحوا من الانكار بما لا يحل التساهل في تصريحه ، وصححوا مصداق ما خرجه مسلم في صحيحه قال : وحدثني محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب قالنا عبد الله بن يزيد قال حدثني سعيد بن أبي أيوب قال حدثني أبو هانئ عن أبي عثمان مسلم بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله (صلعم) أنه قال سيكون في ءاخر أمتي من يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا ءاباؤكم فاياكم واياهم ، وفي طريق ءاخر قال رسول الله (صلعم) : يكون في ءاخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الاحاديث ما

لم تسمعوا أنتم ولا ءاباؤكم فاياكم واياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم ،
ومن المتأخرين من أطلق القول بالكراهة ولم يجز في الانكحة
والاعیاد وسائر الافراح الا الضرب الاول الذي اتفقت الكافة على اباحتها
مطلقا وهو رفع الصوت بالانشاد من غير تلحين ، وهذا هو مأخذ الاستاذ
أبي بكر الطرطوشي والقاضي أبي الفضل عياض ، والاول أقوى في النظر
اذ لا معنى للرخصة في النكاح والعید بما هو مباح على الإطلاق والله أعلم
ولعل أكثر ما يتغنى الان به من هذا القبيل ليس على طرائق أهل الموسيقى
وصنعة أرباب الغناء بل هو أقرب الى المجمع على اباحتها عند العلماء لا
سيما ومعظمه اما مدح المصطفى سيد ولد ءادم وخاتم الأنبياء واما مشوقات
الى البيت والحطيم والركن ومقام ابراهيم المخصوص بمزية الخلعة من
مزايا الاصطفاء وتقبيل الحجر الذي هو مقبول الشهادة لمن قبله ، فشهد
له بصدق الوفاء والاستثناء بمشاهدة تلك الآثار الشريفة والمشاهد الخيرة
لمنيفة ونيل الامل والسؤل من بلوغ مدينة الرسول لزيارة روضته على
ساكنها أفضل الصلاة وأطيب السلام والصلاة في مسجده الذي فيه أفضل
من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام واما زهديات
تزهد في الدنيا ومتاعها القليل الضحل فناء ونفاذا ، وترغب في الآخرة التي
قال عز وجل فيها : « تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في
الأرض ولا فساد ، وأما وعظيات تذكر العبد بذنبه الذي سبق في أم
الكتاب وتستدعيه الى الاجابة لما أمر به من الانابة الى ربه والمثاب ،
وان تخلل ذلك شيء من الغزل المباح فلا بأس به لا سيما في صنيع النكاح
اذ المقصود فيه ائتلاف القلوب واستجلاب نواحي الألفة والوصل بين
المحب والمحبيب ومما يلحق بالمقصود الاول ما كان من النسيب المؤول أو
الخمریات التي على ما خامر العقل من شراب المحبة بتأول ، فكؤوس
قلوب العارفين به مفعمة بخلاف انجاهلين الذين لم يذوقوا مطعمه كما
أنشأت وأنشدت من كلمة :

فمعناه من معنى اشارتهم قفر
فلاح لاهل الصدق من أمرها امر
قد يعجز عن عطارتها العطر
يوافقت في أجوافه صانها الدر
تلاأ أشواقا كما يشرق الدهر
ولا نور الآ فيه من نشرها نشر
بما دونها في ذلكم أودع السر
تبين لاقوام هم السادة الغر

ألا كل عقل لا تخامره الخمر
تجمعت الاسرار فيها بأسرها
رحيق اذا ما فض عنها ختامها
وان كسيت أكواسها فكأنها
أضاعت كمشكاة غدت في زجاجة
فلا نور الا من صفاء رؤايتها
ومن عجب تمثيلها لاولي النهى
تفطن بأسرار الاشارات أنها

إذا ذكروا طاب السماع بذكرهم
هنيئاً مريئاً ياندامى فبشر بها
فليس صلاح للمريد من دونها
خلعت عذارى في لذابة شربها
سمحت لنفسى كي أفوز بنيلها
وهل من سماع ليس فيه لهم ذكر
ففي شربها نفع به يذهب الضر
ولا رشد أن لم يستفزه السكر
فلا خير في اللذات من دونها ستر
«ومن خطب الحسنة لم يغله المهر»

ومن اطلع عن الشريعة ومقاصدها ولم يتصف بصفة الجمود
المنافي للحقائق ومباعدة ، وأنعم عليه بانطباع الطباع المرشد الى سبيل
مراشدها لم يعد بمعنى ما يناسبه مما شرع فيه ولم يعدل عن طريق
العدل الى تعسف الجهل الذي تردده أدلة الشرع وتنفيه ، وهأنذا أذكر ما
احتج به كل فريق من هذه الفرق لما ارتضاه وأنصر ما أوجب الدليل
الواضح القول بصحته وارتضاه إن شاء الله .

ذكر أدلة المبيحين لذلك

أما المبيحون فمنهم من أسند ذلك الى دلائل عامة قطعية ، ومنهم
من أسند ذلك الى دلائل خاصة ظنية ، أما المسندون الى دلائل عامة قطعية
فمنهم من أسنده الى ما ادعاه من الاجماع على أن الاشياء على الاباحة في
الشرع حتى يدل دليل خاص على غير ذلك ، ومنهم من أسنده الى ظواهر
من الكتاب والسنة تفيد القطع بذلك منها قوله تعالى « يا أيها الذين ءامنوا
لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل
القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حلیم » وقوله تعالى « قل من
حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » وقوله سبحانه
« لا أجد فيما أوحى الي محرماً على طاعم يطعمه الاية ، ، ، » وقوله تعالى
« هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً » وقوله تعالى « يريد الله بكم
اليسر ولا يريد بكم العسر » وقوله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من
حرج » وقوله (صلعم) « ما سكت عنه فهو عفو » الى غير ذلك مما لا
يحصى كثرة ، ومن العلماء من لم يدع الاباحة الشرعية لكنه حمل على البراءة
الاصلية ، وكلا الفريقين متفقان على أن لا حرج على من فعل ولا من ترك
وعلى أن الاشياء على الاباحة حتى يدل دليل خاص على المنع يأتي ما
ورد في سماع ابن القاسم من مالك رحمه الله في جامع العتبية قال :
يقال أمر الله تعالى فاتبعوه ونهي نهى الله عنه فاجتنبوه وعفو
عفا الله عنه فدعوه قال فيه مالك عفا الله عنها والله غفور حلیم ، لان
قوله هنا فدعوه على الاختيار لا على الايجاب بدليل قوله قال مالك فيه

عفا الله عنها والله غفور حلیم ، ومعنى الآية النهي عن السؤال فيما قد رفع الله فيه الحرج عنهم بعفوه عنه لان لا يحرج عليهم ان سألوه عنه فبشرهم بذلك ، فدليل قول مالك في هذه الرواية أن السكوت عنه مباح والى هذا ذهب أبو الفرج وهو الاصح قال القاضي أبو الوليد بن رشد وغيره خلاف ما ذهب اليه في رسم البز من سماع ابن القاسم في كتاب السلطان في مسألة بيع المدر الذي ياكله الناس لاحتجاج مالك رضي الله عنه على منعه الموجب لقوله أرى لصاحب السوق المنع من بيعه بقوله تعالى « يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات » وليس المدر من الطيبات المنصوص عى اباحلتها فاستقرىء من ذلك منعه للسكوت عنه وفي ذلك نظر والله أعلم .

وأما المسندون الى دلائل خاصة ظنية فاحتجوا بجملة من الاحاديث الثابتة الصحيحة الاسناد أو الحسنة المعمول بها عند من يجب التعويل على قوله والاعتماد ، ومما جاء من ذلك في أيام الأعياد ما خرجه البخاري رضي الله عنه في جامع الصحيح قال نا أحمد قال نا ابن وهب ققال اذا عمرو أن محمدا بن عبد الرحمان الاسدي حدثه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي النبي (صلعم) وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعات فاضطجع على الفراش وحول وجهه ودخل أبو بكر فانتهرني وقال مزماراة الشيطان عند النبي (صلعم) فأقبل عليه رسول الله (صلعم) فقال دعهما فلما غفل غمزتهما فخرجتا وكان يو معيد يلعب فيه السودان بالدرق والحراب ، فاما سألت رسول الله (صلعم) واما قال تشتتهن تنظرين فقلت نعم فأقامني وراءه خدي على خده وهو يقول : « دونكم يابني أرفدة حتى اذا مللت قال حسبك قلت نعم قال فاذهبي »

وقال البخاري أيضا رضي الله عنه نا عبيد بن اسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل أبو بكر رضي الله عنه وعندي جاريتان من جوارى الانصار تغنيان بما تقاولت الانصار يوم بعات قالت وليستا بمغنيات فقال أبو بكر رضي الله عنه أئمزامير الشيطان في بيت رسول الله (صلعم) وذلك في يوم عيد فقال رسول الله (صلعم) ياأبا بكر ان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا ، وقال البخاري في باب مقدم النبي (صلعم) حدثني محمد بن المثنى قال حدثني عمرو قال نا شعنة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن أبا بكر دخل عليها والنبي (صلعم) عندها يوم فطر أو أضحي وعندها قينتان تغنيان بما تعاقب به الانصار يوم بعات فقال أبو بكر : مزمار الشيطان مرتين فقال النبي (صلعم) دعها ياأبا بكر فان لكل قوم عيدا وان عيدنا هذا اليوم ،

وخرجه مسلم في صحيحه رضي الله عنه قال ونا يحيى بن يحيى وأبو كريب جميعا عن أبي معاوية عن هشام بهذا الاسناد وفيه جارتان تلعبان بدف ، وقال مسلم أيضا حدثني هارون بن سعيد قال نا وهب قال أخبرني عمرو أن ابن شهاب حدثه عن عروة عن عائشة أن أبا بكر دخل عليها وعندها جارتان في أيام منى تغنيان وتضربان ورسول الله (صلعم) مسجي بثوبه فانتهرهما أبو بكر رضي الله عنه فكشف رسول الله (صلعم) عنه فقال دعمهما ياأبا بكر فانها أيام عيد وقالت رأيت رسول الله (صلعم) يسترني بردائه وأنا أنظر الى الحبشة وهما يلعبون وأنا جارية فأقعدوا قدر الجارية العربة الحديثة السن ، وقال مسلم أيضا وحدثني أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير قال قالت عائشة رضي الله عنها والله لقد رأيت رسول الله (صلعم) يقوم على باب حجرتي والعرب تلعب بحرابهم في مسجد رسول الله (صلعم) يسترني بردائه لكني الى لعبهم ثم يقوم من أجلي فأكون أنا التي أنصرف فأقعدوا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو ، وقال مسلم أيضا وحدثني هارون بن سعيد الابلبي ويونس بن عبد الأعلى واللفظ لهارون قالنا ابن وهب قال أنا عمرو أن محمد بن عبد الرحمان حدثه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل رسول الله (صلعم) وعندي جارتان تغنيان بغناء بعات فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر رضي الله عنه فانتهرني وقال مزمار الشيطان عند رسول الله (صلعم) فقال دعمهما فلما غفل غمزتهما فخرجنا وكان يوم عيد يلعب فيه السودان بالدرق فاما سألت رسول الله (صلعم) واما قال تشتتهن تنظرين فقالت نعم فأقامني وراءه خدي على خده وهو يقول دونكم يا بني أرفدة حتى اذا مللت قال حسبك قالت نعم قال فاذهبي ، وقال مسلم أيضا ونا زهير بن حرب قال جرير عن هشام مبن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت حبش يزفنون في يوم عيد في المسجد فدعاني النبي (صلعم) فوضعت رأسي على منكبه فجعلت أنظر الى لعبهم حتى كنت أنا التي أنصرف عن النظر اليهم ، قال ونا يحيى بن يحيى قال نا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة ونا بن نمير قال حدثنا محمد بن بشير كلاهما عن هشام بهذا الاسناد ولم يذكرنا في المسجد قال وحدثني ابراهيم بن دينار وعقبة بن مكرم العمي وعبيد بن حمير كلهم عن أبي عاصم واللفظ لعقبة قال نا أبو عاصم عن ابن جريج (1) قال أخبرني عطاء قال أخبرني عبيد بن عمير قال أخبرتني عائشة رضي الله عنها أنها قالت للعبين

وددت أني أراهم قالت فقام رسول الله (صلعم) وقمت على الباب أنظر بين أذنيه وعاتقه وهم يلعبون في المسجد قال عطاء فرس أو حبش قال وقال لي ابن عتيق بل حبش ، قال وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حمير قال عبد أخبرنا وقال ابن رافع نا عبد الرزاق قال أخبرنا عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دخل عمر بن الخطاب فاهوى الى الحصباء يحصبهم بها وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم ياعمرو ، وباسنادنا الى النسائي من طرق منها طريق الشيخ الفقيه العالم العامل الزاهد أبي محمد عبد الله الحجوي رحمه الله قراءة من الشيخ الفقيه العالم أبي العباس العزفي عليه وسماعا أخذه منه وعن جماعة غيره اذا قالوا حدثنا الشيخ الراوية أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث عرف بابن الصفار والفقيه الحافظ أبو جعفر أحمد بن عبد الباري البطروحي قالوا نا أبو عبد الله محمد بن فرج وهو ابن الطلاع قال نا قاضي القضاة بقرطبة يونس بن عبد الله بن مغيث قال أنا أبو بكر محمد بن معاوية عرف بابن الاحمر نا أبو عبد الرحمان النسائي نا علي بن حجر نا اسماعيل عن حمير عن أنس قال كان بأهل الجاهلية يومان في كل سنة يلعبون فيهما فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة قال كان لكم يومان تلعبون فيهما وقد بدلكم الله بهما خيرا يوم الفطر ويوم النحر ، وذكر أصحاب الاغربة أنه (صلعم) مر على أصحاب الدركلة فقال خذوا يابني أرفدة حتى تعلم اليهود والنصارى أن في ديننا فسحة

الدركلة بالكسر لعبة للعجم قال أبو عمر وهو ضرب من الرقص ، ومما جاء من اللهو المباح في صنيع النكاح ما رويناه بأسانيدنا الى البخاري رضي الله عنه قال باب ضرب الدف في النكاح والوليمة ، نا مسدد قال نا بشر بن الفضل قال نا خالد بن دكوان قال قالت الربيع (2) بنت معوذ ابن عفراء جاء النبي (طعم) حين بنى علي فجلس على فراشي كمجلسك مني فجعلت جويريات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من ءابائي يوم بدر وقالت احداهن وفينا نبي يعلم ما في غد فقال (صلعم) دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين . وقال البخاري أيضا رضي الله عنه في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة الى زوجها ودعائهن بالبركة : حدثني الفضل بن يعقوب قال نا محمد بن سافق قال نا اسرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة الى رجل من الانصار

2 - هي بنت معوذ بن عقبة روت عن النبي صلعم راجع ابن حجر ، الاصابة،

فقال النبي (صلعم) يا عائشة ما كان معكم من لهو فان الانصار يعجبهم
اللهو وبسندنا المذكور الى النسائي رحمه الله عن الطريق المذكور وغيره ،
ومن جملة ذلك ما حدثنا شيخنا الفقيه العالم العلم الاوحد الصالح امام
النحاة وشيخ القراء والنقلة الاثبات أبو الحسين عبيد الله بن أحمد
ابن أبي الربيع القرشي ، فسح الله مدته وعرف ببركته عن قاضي الجماعة
أبي القاسم أحمد بن يزيد بن بقي عن القاضي الخطيب أبي الحسن شريح
بن محمد المقرئ الرعياني عن الحافظ أبي محمد بن حزم عن القاضي يونس
ابن عبد الله بن مغيث عن أبي بكر محمد ابن معاوية القرشي المعروف بابن
الاحمر عن الامام أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله
قال في باب اعلان النكاح بالصوت وضرب الدف :

أنا مجاهد بن موسى البغدادي قال نا هشيم يعني ابن بشير الواسطي
عن أبي بلج واسمه يحيى بن سليم عن محمد بن زخاطب قال : قال رسول
الله (صلعم) فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح ،
وقد خرجه أبو عيسى الترمذي وقال هو حديث حسن ، وقال أبو محمد
عبد الحق الأزدي في الاحكام له وغير الترمذي يقول صحيح وباسنادنا
الى الامام أبي عبد الرحمان النسائي أيضا قال في باب اللهو والغناء عند
العرس أخبرنا شريك عن أبي اسحاق عن عامر بن سعد قال دخلت على
قرظة بن كعب وأبي مسعود الانصاري في عرس واذا جوار يتغنين قلت
أنتم أصحاب رسول الله (صلعم) وأهل بدر يفعل هذا عندكم قالوا اجلس
ان شئت فاسمع معنا وان شئت فاذهب فانه قد رخص لنا في اللهو عند
العرس وبالسناد المذكور الى الامام أبي عبد الرحمان النسائي رضي الله
عنه قال أخبرنا أحمد بن سليمان قال نا (1) قال نا الاجلح عن أبي
الزبير عن جابر رضي الله عنه قال أنكحت عائشة ذات قرابة لها رجلا
من الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهديتم الفتاة ألا
بعثتم معها من يقول : أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم ، وبأسانيدنا الى
أبي ذر عبد الرحمان بن أحمد الهروي رضي الله عنه قال أخبرنا أحمد بن
ابراهيم بن الحسن البزاز قرأت عليه قال نا عبد الله بن سليمان قال
نا هارون بن اسحاق قال نا محمد وهو ابن عبد الوهاب عن سفيان عن أبي
اسحاق عن عامر ابن سعد أنه أتى أبا مسعود وقرظة بن كعب وثابت بن
زيد في عرس وعندهم غناء فقال هذا وأنتم أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم قالوا انه رخص لنا في الغناء في العرس وفي البكاء على الميت
بغير نوح ، هكذا قال ثابت بن زيد وصوابه بن يزيد قال أخبرنا عبد الرحمان

بن عمر الخلال قال نا الحسين بن اسماعيل حدثني هارون بن اسحاق قال حدثني محمد بن عبد الوهاب عن سفيان عن أبي اسحاق عن عامر بن سعد أنه أتى أبا مسعود وقرظة بن كعب وثابت بن يزيد وهم في العرس وعندهم غناء فقلتم هذا وأنتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انه رخص لنا في الغناء والبكاء على الميت في غير نوح ، فقال أنا عمر بن أحمد بن عثمان قال نا أبو بكر بن أبي داود قال نا يونس بن حبيب قال نا أبو داود قال شعبة عن أبي اسحاق عن عامر بن سعد البجلي قال شهدت ثابت بن وديعة وقرظة بن كعب في عرس واذا غناء فقلت لهما في ذلك فقالا انه قد رخص في الغناء في العرس والبكاء على الميت في غير نياحة ، قال أنا أبو حفص ابن شاهين قال نا الحسين بن محمد بن (1) الدباغ قال نا محمد بن عمر بن حنان قال نا بقية بن الوليد قال نا شعبة قال حدثني أبو اسحاق السبيعي عن عامر بن سعد قال كنت مع ثابت بن وديعة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم في عرس وفيه غناء فقلت له ما ترى ما هاهنا ؟ فقال انه قد رخص في الغناء في العرس والبكاء عند الميت بغير نياحة قال أنا أبو بكر بن عبدان قال محمد بن موسى الحارثي قال نا خلف بن محمد قال نا يزيد بن هارون قال أنا شريك عن أبي اسحاق عن عامر بن سعد البلدي قال كنا عند ثابت بن زيد الانصاري في عرس وعندهم عقدة بن عمر وأبو مسعود البصري وقرظة بن كعب وعندهم جوار يغنين فقال رجل سبحان الله يفعل هذا عندكم وأنتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحاب بدر قالوا ان شئت فاسمع وان شئت نأذهب فانه قد رخص لنا في الغناء عند العرس والبكاء عند المصيبة في غير نوح . انتهى .

هذا الحديث مما التزم الامام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني والامامان أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج تخريجه لكونه على شرطهما فخرجه أبو زر عن شيوخه رضي الله عنهم أجمعين قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في العارضة له وروى السائب بن يزيد قال لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جوار يغنين يظن حيونا نحيوكم فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مدعاهن فقال لا تقطن هكذا قلن : حيانا وحياكم ، فقال رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للناس في هذا قال نعم انه نكاح لا سفاح أشيدوا بالنكاح ، وقال الامام الحافظ أبو بكر محمد بن ابراهيم

ابن المنذر النيسابوري رحمه الله ورضي الله عنه في كتاب الاجماع والاختلاف له .

ذكر الغناء الذي كانت الانصار تتغنى به

حدثنا محمد بن اسماعيل قال حدثنا ابن أبي أويس قال حدثني أبي عن يحيى بن سعيد عن عمدة بنت عبد الرحمان عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم ناسا وهم يغنون في عرس وهم يقولون وأهدى لنا أكباشا تبجح في المبرد وزوجك في الناد يويعلم ما في غد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ما في غد الا الله ، نا يزيد بن محمد بن عبد الصمد قال حدثني عقبة بن الزبير من ولد كعب بن مالك قال حدثني محمد بن عبد الخالق من ولد النعمان ابن بشير قال حدثني عبد الملك بن عبد الله بن نبيط عن أبيه عن جدته أم نبيط قالت أهدينا فتاة من بني النجار الى زوجها قال فخرجت ومعها نسوة ومعها دف أضرب به وأنا أقول :

أتيناكم أتيناكم فحيونا نحيوكم ولولا الذهب الاحمر ما حلت بواديكم (1)

قالت فاستقبلنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا أم نبيط قالت قلت يا رسول الله فتاة منا من بني النجار ونهديها الى زوجها قال : فما كنتم تقولون قالت فأعدت عليه قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولا الحنطة الحمراء ، ما شمت عذارىكم ، وقال العالم أبو الفرج الجوزي رضي الله عنه في تفسير المشكل من حديث الصحيحين له اذ تكلم على حديث عائشة رضي الله عنها حين زفت امرأة الى رجل من الانصار وهو الحديث التاسع عشر من أفراد البخاري أخبرنا ابن الجهن قال أنا ابن المذهب قال أنا أحمد بن جعفر قال نا عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي قال نا أسود قال نا أبو بكر عن أجلى عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهديتم الجارية الى بيتها قالت نعم قال فهلا بعثتم معها من يغنيهم يقول : أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم ، فان الانصار قوم فيهم غزل ، انتهى ،

وذكر غير العالم أبي الفرج أن جابر بن عبد الله سئل عن الغناء

1 - وفي رواية أخرى ولو الحبة السمراء لم نحل بواديكم ابن عبد ربه :
العقد الفريد ج 6 ص 8

فقال نكح بعض الانصار بعض أهل عائشة فأهدتها الى قباء فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهديت عروسة قالت نعم قال فأرسلت معها بغناء فان الانصار يحبونه قالت لا قال فأدركيها بأرتب امرأة كانت تغني بالمدينة وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت كانت عندي جارية من الانصار في حجري فزوجتها فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع غناء فقال : يا عائشة ألا تغنين فان هذا الحي من الانصار يحبون الغناء ، وذكر الامام أبو عبد الله محمد بن علي المازري في شرحه للتلقين والقاضي أبو الوليد بن رشد في كتاب البيان والتحصيل له رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم مر ببني زريق فسمع غناء ولعبا فقال ما هذا ؟ فقالوا نكح فلان فقال صلى الله عليه وسلم كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان

وفي الباب حديث عائشة رضي الله عنها أعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف خرجه الترمذي عن عيسى ابن ميمون الانصاري عن القاسم عن عائشة غير أن الترمذي قال في عيسى ابن ميمون الانصاري انه يضعف في الحديث وعيسى بن ميمون الذي يروي عن ابن أبي نجيح التفسير ثقة وفيه ذكر العقيلي عن عائشة قالت حدثني معاذ بن جبل أنه شهد ملاك رجل من الانصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكح الانصاري وقال على الالفه والخير والطائر الميمون دففوا على رأس صاحبكم فدفف على رأسه وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر فنثر عليهم فأمسك القوم ولم ينتبهوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أزين الحلم ألا تنتبهوا قالوا يارسول الله نهيتني عن النهبة يوم كذا وكذا قال انما نهيتكم عن نهبة العساكر ، قال أبو محمد عبد الحق الازدي في اسناده بشر بن ابراهيم الانصاري وهو ضعيف الحديث ،

قد اتضح من النصوص الصريحة في جملة من هذه الاحاديث المنقسمة الى الحسنة والصحيحة أن من المباح الغناء وضرب الدفوف والرقص واللعب في العيد والنكاح وتقدم أن من العلماء من قصر ذلك عليهما ومنهم من قاس عليهما سائر الافراح مع ما ورد في ذلك من الاحاديث الدالة عليه وان لم تكن في رتبة ما أسندناه من الاحاديث الصحاح ، فمن ذلك قول المرأة الصالحة للنبي (صلعم) حين رجع سالما من غزواته فرحا بنجاته من عداته ودوام حياته : اني نذرت ان نجاك الله أن أضرب على رأسك بالدف فقال : ان كنت نذرت فاضربي والا فلا ، فقالت كنت نذرت ذلك فقعد لها رسول الله صلعم فضربت عليه بالدف وهو حديث

السوداء المشهور ، ذكره الطبري وأبو داود وابن أبي خيثمة وأبو بكر ابن المنذر في كتاب الاجماع والخلاف له وذكره من طريقين أحدهما قال فيه أنا يحيى بن محمد بن يحيى قال نا مسدد قال نا الحارث بن عبيد أبو قدامة عن عبيد الله بن الاخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت رسول الله عليه وسلم فقالت يارسول الله اني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف قال أوفي بنذرك فقالت اني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية قال الصنم قالت لا قال الوثن قالت لا قال : أوفي بنذرك ، والطريق الثاني قال فيه نا محمد ابن اسماعيل نا الحسن بن علي قال نا زيد بن حباب قال نا حسين بن واقد قال حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلعم غزا فنذرت أمة ان رده الله سالما أن تضرب عنده بالدف فرده الله سالما غانما فأتته فأخبرته فقال لها : ان كنت فعلت فافعلي والا فلا ، فقالت فاني فعلت فضربت فدخل أبو بكر وهي تضرب ودخل عمر وهي تضرب فجاء عمر فلما سمعت حسه ألقت الدف وجلست مقنعة فقال رسول الله صلعم أنا هاهنا وهؤلاء هاهنا اني لاحسب الشيطان يخاف منك يا عمر ثم قال أبو بكر بن المنذر وان صح هذان الخبران أو أحدهما فضرب الدف غير مكروه لان النبي صلعم لا يامر بقضاء نذر معصية وانما شرطت صحة الخبرين لان الاسنادين قد تكلم فيهما أما حديث عمر بن شعيب فقد اختلف أهل العلم فيه بالقول بما رواه الثقات من حديثه وقد ذكرت ذلك في غير موضع من الكتاب وانما روي حديث عمرو بن شعيب هذا لحديث ابن عبيد أبو قدامة وكان يحيى بن معين يضعفه وحديث بريدة رواه حسن ابن واقد قال الاثوم وذكر أبو عبد الله حسين بن واقد فقال وأحاديث حسين ما أدري أي شيء هي ونفض يده . انتهى .

انظر قوله اختلف أهل العلم في القول بما رواه الثقة عن حديث عمرو بن شعيب مع عدل أبي عبد الله الحاكم ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من طرق الثقة في أقسام الصحيح الخمسة المتفق عليها وخرجه الترمذي في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال نا الحسين ابن حريث نا علي بن حسين بن واقد حدثني أبي حدثني عبد الله بن بريدة قال سمعت بريدة يقول خرج رسول الله صلعم في بعض مغازيه فلما انصرف جاءت جارية سوداء فقالت يارسول الله اني كنت نذرت ان ردك الله صالحا أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى فقال لها رسول الله صلعم ان كنت نذرت فاضربي والا فلا فجعلت تضرب فدخل أبو بكر وهي تضرب ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي تضرب ثم دخل

عمر فألقت الدف تحت أستها ثم قعدت عليه فقال رسول الله صلعم : ان الشيطان يخاف منك يا عمر اني كنت جالسا وهي تضرب فدخل أبو بكر وهي تضرب ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي تضرب فلما دخلت أنت يا عمر ألقت الدف ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن بريدة ، قال أبو الحسن بن القطان في كتاب النظر في أحكام النظر له وقولي هذا عندي صحيح فان علي بن حسين بن واقد قد أخرج له مسلم ولا يصح عنه الا رجاء ولا ايضا الدعاء اليه فهو كسائر من ينسب اليه رأي من هذه الاراء من المحدثين الذين لم يتجنب شيء من حديثهم والعقيلي هو الذي يزعم أنه كان مرجيا . انتهى

ثم قال الترمذي نا ابن الصباح البزار نا زيد بن حباب عن خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت أنا يزيد بن رمان عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلعم جالسا فسمعنا لغطا وصوت صبيان فقام رسول الله صلعم فاذا حبشية تدفف والصبيان حولها فقال يا عائشة تعالي فانظري فجئت فوضعت لحيتي على منكب رسول الله صلعم فجعلت أنظر اليها ما بين المنكب الى رأسه فقال لي أما شبت أما شبت قالت فجعلت أقول لا لانظر منزلتي عنده اذ طلع عمر قال فأرفض الناس عنها قالت فقال رسول الله صلعم اني لانظر الى شياطين الجن والانس قد فروا من عمر قالت فرجعت قال ابن عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . انتهى

قال القاضي أبو بكر بن العربي في المعارضة له حديث فرار المرأة الدفافة والحبشية حين أتى عمر ، وقول النبي صلعم اني لانظر الى شياطين الجن والانس فروا صحيح حسن ، ان قيل كيف لم يكن ذلك بحضرة النبي صلعم وكان بمجيء عمر وما وجهه مع أن النبي صلعم كان أهيب في قلوب الانس والجن قيل ان الله أراد أن يبين على لسان رسول الله صلعم الرخصة وأن يجعل لعمر المنزلة بأن يبين على يديه الفضيلة ويظهر حاله في الشريعة وحمايته ل حمايتها . انتهى

وأورد بقية حملة السنة الشيخ الفقيه العالم العامل العلم المقدس المرحوم أبو العباس العزفي رضي الله عنه في تأليفه المسمى بالدر المنظم في مولد النبي المعظم ، وقال فهذا يدل دلالة بيينة ويستتار منه نقطة حسنة أن العمل المباح اذا نوي به تعظيم النبي صلعم الذي أرسله الله رحمة للعالمين ومنه مختصة بنا معشر المسلمين وجب الوفاء به لانه من شكر النعمة وذكر المنة وقد سئل القاضي أبو الفضل عياض رضي الله

عنه عن معنى هذا الحديث فقال قيل في معناه ان نذرها هذا لما كان فيه اظهار الفرح بمقدم رسول الله صلعم من بعض غزواته وفيه غيظ للكفار ومساءة لهم التحق بالقرب والطاعات فلزم نادره قال وفي هذا عندي نظر لو كان في حكم الطاعة المحضة لما قال لها ان كنت نذرت والا فلا اذ الطاعة مندوب الى فعلها وان لم تنذر نعم ، ثم ان المعنى غير موجود في جلوسه صلعم لها حتى ضربته ، ووجه هذا الحديث عندي وتأويله أنه يحتمل والله أعلم ان صح أن يكون نذرها ذلك معلقا بيمين أو ما يلزمها مما فيه طاعة كقولها علي نذر لاضربن على رأسه بالدف أو لاصومن سنة وان لم أضرب على رأسه بالدف لاتصدقن بثلاث مالي أو أمشي الى مكة أو غير ذلك ، فلذلك والله أعلم قال لها ان كنت نذرت والا فلا ، اذ ليس ضرب الدف بطاعة مجردة ، بدليل أمره صلعم بذلك وقوله واضربوا عليه بالدف ، وقد يرخص فيه في الاعياد وقدم الغائب وشبههما من الافراح ، وان كان المراد بها في العرس معنى آخر حسبما قاله الائمة وجاءت به الآثار من تلقي نساء الانصار النبي صلعم بذلك ودخوله على عائشة وعندها جاريتان تغنيان . وأعظم مسرات المسلمين وأصل أفراحهم قدوم نبيهم صلعم سالما غانما وقد قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه فيمن نذر ما ليس بطاعة ولا معصية أن الناذر مخير في فعله أو كفارة يمين فالزم نذر مثل هذا فقد يقال أيضا ان ظاهر الحديث على هذا المذهب من الزام نذر ما ليس بطاعة ولا معصية ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وعامة الفقهاء أن النذر في غير الطاعة غير لازم والله أعلم ، انتهى ،

قد نص القاضي أبو الفضل في هذا الكلام على أن ضرب الدف في العرس مندوب اليه وفي الاعياد وقدم الغائب وشبهها من الافراح رخصة ، ومن ذلك حديث أنس قال مر رسول الله صلعم على جوار من بني النجار وهن يضربن بالدف ويقلن :

نحن جوار من بني النجار يا حبذا محمد من جار

وقد ضعف لانه من رواية رشيد أبي عبد الله الزريدي وهو بصري يحدث عن ثابت بأحاديث لا تتابع عليها ، ذكر ذلك أبو الحسن بن القطان ، وقال قال ابن عدي ويروى هذا عن عوف عن ثمامة عن أنس رواه عن عوف عيسى بن يونس وابن أبي عدي وعمرو ابن النعمان ومحمد ابن اسحاق صاحب المغازي وذكره قال نا محمد بن مرادس نا محمد بن أبي عدي عن عوف عن ثمامة عن أنس قال لما قدم رسول الله صلعم تلقاه جوازي الانصار فجعلن يقلن :

نحن جوار من بني النجار يا حبذا محمد من جار

قال البزار لا نعلم أحدا قال عن أبي عدي عن عوف بن ثمامة
عن أنس إلا رجلا يقال له موسى بن حيان لا يحتج بقوله ومحمد بن
مرادس ليس به بأس صدوق . انتهى .

ومن ذلك ما روي من انشادهم بالدف والالخان عند قدومه صلعم
طلع البدر علينا من تنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وقد دل على ذلك حديث الجاريتين من عشرة أوجه : الاول فعله
الثاني تسويغ اللعب والرقص الذي هو الزفن من الحبشة ولاخفاء بأنه
الغاية في ذلك عادة ، قال الامام أبو حامد رضي الله عنه الرقص تحريك في
تحريك السرور والنشاط فكل سرور مباح بأنه يجوز تحريكه ولو كان ذلك
حراما لما نظرت عائشة رضي الله عنها الى الحبشة معه صلعم وهم يزفنون ،
ثم قال نعم لا يليق ذلك بمناصب الاكابر وأهل القدوة لانه يكون في
الاكثر عن لهو ولعب ومما له صورة اللعب في أعين الناس فينبغي أن يجتنبه
المقتدى به لئلا يصغر في أعين الخلق فيترك الاقتداء به ، ثم قال وقد روي
عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم حملوا (1) لما ورد عليهم
سرور أوجب ذلك ، وذلك في قصة بنت حمزة لما اختصم فيها علي بن
أبي طالب رضي الله عنه وأخوه جعفر وزيد بن حارثة (،،،) في تربيتها
فقال النبي صلعم لعلي أنت مني وأنا منك فحجل علي وقال لجعفر
أشبهت خلقي وخلقي فحجل وراء حجل علي وقال لزيد أنت أخونا ومولانا
فحجل وراء حجل جعفر ، ثم قال هي لجعفر لان خالتها تحتها والخالة والدة ،
وذكر هذا الحديث ابن طريف في الافعال وقال الحجل القفز وتكون برجل
واحدة بعد أخرى ويكون بالقدمين معا قال الجوهرى في صحاحه والحجلان
مشية المقيد يقال حجل الطائر يحجل ويحجل حجلانا اذا نزا في مشيته
كما يحجل البعير العقير على ثلاث والغلام على رجل واحدة أو على رجلين
قال :

فقد بهأت بالحاجلات أتالها وسيف كريم لا يزال يصوغها

يقول قد أنست صغار الابل بالحاجلات وهي التي ضربت سوقها
فكاست على قوائمها وبسيف كريم أكثر ما شاهدت ذلك لانه يعد فيها
المضيفان وأحجلت البعير اذا أطلقت قيده من يده اليسرى وشددته في اليمنى .

قال القاضي أبو الفضل عياض في المشارق له وقوله : فحجل أي قفز على رجل واحدة سرورا وفرحا ورفع الأخرى كالراقص وقد يكون عليهما جميعا كالمتقيد وهو كالراقص أيضا ومنه يحجل في قيوده بضم الجيم أي يمشي مشي المحجل وهو المتقيد والحجل التقيد والحجل الفعل . انتهى ،

الثالث : إيقاع ذلك في مسجد رسول الله صلعم مع تنزيه المساجد عن اللعب .

الرابع : اغراؤه (صلعم) بقوله : دونكم يا بني أرفدة .

الخامس : منعه لابي بكر من الإنكار والتغيير وتعليقه بأنه يوم عيد أي وقت سرور ، وهذا من أسبابه وكذلك زجره لعمر رضي الله عنه عن حصب الحبشة .

السادس : وقوفه صلعم طويلا في مشاهدة ذلك وسماعه مساعدا لعائشة رضي الله عنها .

السابع : قوله صلى الله عليه وسلم مبتدئا بعائشة تشتتهن أن تنظري دون اضطرار لذلك .

الثامن : الرخصة في الغناء والضرب بالدف من الجاريتين مع تشبيهه أبي بكر بمزمار الشيطان .

التاسع : أنه كان يقرع سمعه صوت الجاريتين وهو مضطجع .

العاشر : تسويغه سمع الصوت بذلك وإن كان من النساء للامن من الفتنة .

واما احاديث النكاح

فقد أعلنت أن ذلك فيه من السنة قصد الاعلان به واظهار الفصل بين الحلال والحرام بعمله وادخال المسرة على القلوب بسببه لا سيما في حق قوم يعجبهم الشيء مما ليس بمحرم كما في حديث عائشة رضي الله عنها حين زفت امرأة الى رجل من الانصار ، قال ابن بطال رحمه الله اتفق العلماء على جواز اللهو في وليمة النكاح مثل ضرب الدف وشبهه ما لم يكن محرما ، وخصت الوليمة بذلك ليظهر النكاح وينتشر فتثبت حقوقه وحرمته ، وقال المهلب بن أبي صفرة رضي الله عنه السنة اعلان النكاح بالدف والغناء المباح ليكون فرقا بينه وبين السفاح الذي يستتر

به ، وقوله في حديث جاريتين ليستا بمغنتين تغني الغناء الذي فيه ذكر الخنا والابتهاار بالنساء والتعريض بفواحش وما يسميه المجان وأهل المواخر غناء مما يكثر التنعيم فيه مما يحرك النفوس ويبعث الهوى والغزل كما قيل الغناء وفيه الزنى وليستا أيضا ممن اشتهر عنه الاحسان في الغناء الذي فيه تمطيط وتكسير وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن ولا ممن اتخذه صناعة وكسبا كل هذا منتظم من كلام الخطاب وابن بطل والقاضي أبي الفضل عياض وغيرهم رضي الله عنهم وروي أن أبا بكر دخل على عائشة رضي الله عنها وعندها قينتان تغنيان في أيام منى والنبي صلعم مسجي بثوبه على وجهه فقال أبو بكر أعند رسول الله صلعم يصنع هذا فكشف النبي صلعم عن وجهه وقال : دعهما ياأبا بكر ، هكذا ذكره أبو سليمان الخطابي في غريب الحديث له ، وقال القينة عند العامة المغنية لا تعرف غير هذا والقينة عند العرب الامة والقين العبد والقيان الامة فقال زهير :
رد القيان جمال الحي فاحتملوا الى الظهيرة أمر بينهم لبكر

والقينة الماشطة وهي التي تزين العرائس ، يقال قد قينتها فهي مقينة وأراد بالقينتين الجاريتين اللتين كانتا عندها تنشدان شعرا وبيان ذلك أن ما روي في هذا الحديث من وجه آخر أنه دخل عندها جاريتان من الانصار تغنيان بشعر .

قلت ولعل عائشة رضي الله عنها لما قالت وعندي قينتان تغنيان وهم لا يريدون بالقينة الا المغنية للرجال في مجلس الشرب حسبما ذكره الامام أبو حامد قال وهم يقصدون بالقينة الا ما هو محذور ، نبهت عائشة رضي الله عنها عن نفي هذا المعنى فيهما فقالت وليستا بمغنيتين حسبما روي في بعض طرق الحديث تغني الغناء المحذور والله أعلم، فان قال قائل ممن يرى أنه يعرب في قوله ويقرب الغناء في هذا الحديث وما أشبهه رفع الصوت دون نغمة وتلحين يطرب فالجواب والله الموفق للصواب أن هذا محال جائز في قصب السبق بجياد النظر في الاولى والاحق وعاتقه المرتاضة أحسن ارتياض وما قاله قد مال اليه الاستاذ أبو بكر الطرطوشي والقاضي أبو الفضل عياض فهو وان كان له فيهما اسوة يداعس منها بالسهمري الملب قلنا في القول الاخر أئمة قدوة منهم الحافظ أبو عمر والمهلب وقد سميننا جملة قائلة بتحليله من الائمة الكبار واستدلال أبي عمر بالحديث المذكور على معنى العصد للرخصة في ذلك حيث وردت والانتظار .

وهائنا أذكر ما نص عليه المهلب في ذلك فأحسن في النظر فيه

والاختيار ، قال رضي الله عنه وهذا الذي أنكر أبو بكر رضي الله عنه كثرة التنعيم وإخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحن ، ألا ترى أنه لم ينكر الانشاد وإنما أنكر مشاهدة الزمير فيما كان من الغناء الذي يجري في هذا المجرى من اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي تخشى فتنته واستهواؤه للنفس قال وكان أهل المدينة على سيرة من أمر الغناء واللهو وكان النبي صلعم وأبو بكر على خلاف ذلك ولذلك أنكر أبو بكر المغنيتين في بيت عائشة رضي الله عنها لأنه لم يرهما قبل ذلك بحضرة النبي صلعم فرخص في ذلك في العيد وفي الولائم وإعلان النكاح ، وقال الاستاذ أبو بكر بناء على فهمه في ذلك وأخذ الغناء على المعنى اللغوي فيه على ما ذكره لا على العرفي ما نصه وإنما ذم أبو بكر رضي الله عنه رفع عقيرتهما لأنهما يريدان التلحين والتطريب والتشبه بالآغاني المذمة وصوتهما غير ملذ ولا مطرب وليس كل من رفع صوته بالغناء لحن وألد وأطرب والممنوع المكروه إنما هو الملد المطرب فما فهمه ولم يغفل في هذا الحديث أن صوتها كان الملد مطربا وهذا هو سر المسألة ففهمه .

والدليل على صحة هذا أن أبا بكر رضي الله عنه زجرهما وأنكر عليهما ولو أنه كان يعلم من دين النبي صلعم ذم الغناء ما كان ليفتات بين يديه ويقول أمزمار الشيطان في بيت رسول الله صلعم ثم قوى ذلك بقول عائشة رضي الله عنها في بعض طرق الحديث وليستا بمغنيتين فنفي الغناء عنهما ، كل ما ذكره الاستاذ أبو بكر رضي الله عنه محتمل لكن أخذه على الوجه الاول أولى لوجوه منها أنه قد تقدم أن الغناء أكثر ما يطلق في كلام العرب على ما شاق وشجى أما حقيقة وأما عرفا فحملة على ما كثر فيه أولى ومنها أن الظاهر من إنكار أبي بكر رضي الله عنه على الجاريتين إنما كان لشيء زائد على رفع الصوت لم تتقدم به عادة عند النبي صلعم فأقره النبي صلعم ، وأما رفع العقيرة بالانشاد فقد تقدم أن بلالا وغيره من الصحابة رفعوا العقيرة بذلك وقد وضع لحسان رضي الله عنه المنبر في مسجد رسول الله صلعم للانشاد قصد الاسماع لاسماع شعره الموفق فيه بمنهج الرشاد فكيف ينكر أن يرفع في بيته صلعم في يوم من أيام الاعياد ما هو معروف في مسجده مألوف الاعتياد ، ومنها تعليل النبي صلعم الرخصة في إجازته بكونه يوم عيد والا فلا تعتبر لاختصاص الإجازة بهذا اليوم فيما اتفق على إجازته في كل يوم ، ومنها مقارنته بضرب الدف فإن المقصود به تأكيد السرور ومناسبة من الغناء ما هاج وأكد الابتهاج ، ومنها أنه قد روي أن عائشة رضي الله عنها قصدت الى تعرف ما يستقر عليه الحكم في ذلك فأشارت عليهما بفعله وقالت اليوم يحل هذا أو يحرم فأنكره أبو

بكر رضي الله عنه بظاهر الحال وأقره النبي صلعم بفضل الرخصة ، ذكر ذلك أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي في كتاب الدلائل له ومنها أنه قد ثبت من حديث ثابت بن وداعة وغيره أن رسول الله صلعم رخص في الغناء في العرس وفي البكاء على الميت من غير نوح ولا شك أن المراد بالغناء هنا غير الغناء الذي أجمع على إجازته في العرس وغيره وإذا ثبت جواز ذلك شرعا فلا معنى لحمل غناء جاريتين على غير ما هو اللفظ في الأكثر قطعا، ولم يتعرض الاستاذ أبو بكر رضي الله عنه للتكلم في غناء النكاح ولا أجرى ذكره في كتاب رده على الصوفية ولعل ذلك لكونه لم يمكنه أن يحمله على ما حمل عليه حديث الجاريتين من أجل حديث ثابت بن وداعة أو غيره والله أعلم واعترض على من حملاه على الغناء المطرب بأن قال لو صح ذلك لاختصت الاباحة بيوم العيد قال وهذا لم يقله أحد وعجبا من قوله لم يقله أحد وهذا الحافظ أبو عمرو بن عبد البر رضي الله عنه قال في التمهيد أن ذلك مختص بما وردت فيه الرخصة من الاعياد والاملاك خاصة ، وعلى الجملة فالاستاذ أبو بكر لم يكن قصده في هذا التأليف الا الرد على من كان حانقا عليه من بعض الصوفية الذين اتخذوا السماع دينا فاستظهر عليهم في ذلك بكل معنى رءاه ظهيرا ومعينا، وقد استدلل في منعه بما أفصح علماء الشريعة برد مودفعه تضعيفا وتوهينا ،

وسأذكر من ذلك في موضعه ما يبين ما قاله في عدم صحته ان شاء الله تبیینا ، قال علماؤنا رضي الله عنهم حكمة الشرع في أن جعل الاعياد موضوعة للراحة وبسط النفوس الى ما يحل من الدنيا والاخرة بطيبات الرزق وما أحل الله من اللهو واللعب والاكل والشرب والجماع واجمام القلوب وراحة النفوس بشيء من المستلذ المحبوب اذ ليس جميعها يحمل الجد دائما . قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه الاصل في جواز الغناء في الافراح الشرعية أن القلوب تضجر من الجد فأذن لها في شيء من اللعب تسلية واجماما فاذا غلب الجد على القلب تركه من ذاته وتعليل النبي صلعم بأنه يوم عيد يدل على كراهة دوامه ، ورخصته في الاسباب كالعيد والعرس وقدم الغائب ونحو ذلك من المجتمعات التي تجمع بين المفترقين والمفترقات . انتهى

وقال أيضا رضي الله عنه وغناؤهما بما تقاولت به الانصار يوم بعثت بالعين المهملة وعليه الأكثر ، ويروى بالغين المعجمة وهو قول بعثت بالعين المهملة وعليه الأكثر ، ويروى بالغين المعجمة وهو قول أبي عبيدة وضبطه القاضي أبو الفضل عياض بالوجهين عن ابن سراج

في غير هذا المكان ، وقال العالم أبو الفرج الجوزي رضي الله عنه وربما صحف بعض قراء الحديث فقال بغاث بالغين المعجمة ، وهو يوم كان بين الاوس والخزرج كان الظهور فيه للاوس ووقعت لهم فيه مقتلة عظيمة . قال الخطابي رضي الله عنه في الاعلام له وبقيت بينهم المطالبة مائة وعشرين سنة الى الاسلام على ما ذكره محمد بن اسحاق بن يسار وغيره والله أعلم وقوله ورسول الله صلعم مسجي في ثوبه كما قال في الرواية الاخرى مغشى وتسجية رسول الله صلعم بثوبه وتحويله وجهه عن هن في الحديث الاخر الاعراض عن اللهو اذ لم يكن منه ولا من سببه وان كان عنده مباحا لهؤلاء كما قال صلعم : لست من دد ولا دد مني ، وأصل الدد النقر بالانامل في الارض ، ذكره صاحب العين . قال القاضي أبو الفضل وكذلك يذكر فعله وحضوره لاهل الفضل والمروءة ومن يقتدى به ، وقد قال تعالى : «واذا سمعوا اللهو أعرضوا عنه » أو لا ترى كيف كان انكار أبي بكر أن يكون بحضرة رسول الله صلعم وانما انكاره لشبهه عنده بالمنهي عنه من الغناء المنكر فظن أنه قائم لا علم عنده منهن ولا يسمع غناءهن .

قلت ما ذكره القاضي أبو الفضل من كراهية حضوره لذوي الهيئة والفضل من الناس وهي رواية ابن وهب عن ماذك في سماعه أصبغ من العتبية . فقد خالف القاضي أبو بكر بن العربي في ذلك حسب ما يأتي بعد ان شاء الله وفي الحديث فتوى العالم بحضرة معلمه بما يعرف من مذهبه وعلمه وانكاره وما أعتقد أنه منكر بحضرة وفيه أن حضور مثل هذا كله وما خف ولم يكن لصاحبه عادة لا يتخرج بها الشاهد ولا يتدح في عدالته ، ومعنى الجارية العربية المتحبة لزوجها كما قال أهل التفسير في قوله تعالى : « عربا أترابا » وأحدها عروب وقيل العربية الغنجة وامرأة عاربة أي ضاحكة والعرب النشاط فقد تكون العربية هنا المشتبهة في اللعب كما قال في الحديث الحريصة على اللهو وقيل غير هذا والله أعلم .

ذكر هذه الفوائد كلها القاضي أبو الفضل عياض رضي الله عنه قال وفي حديث الحبشة جواز اللعب بالسلاح والمثاقفة لان فيه تدريبا على العمل بها في الحرب وتمرينا للأيدي عليها ، وكون ذلك في المسجد اما لانه من هذا الباب فكأنه من أعمال البر ولعل ذلك كان من أول الاسلام ، وقيل النهي عن مثل هذا وغيره فيه وفيه جواز نظر النساء الى فعل الرجال في مثل هذا لانه انما يكره لهن من النظر الى الرجال ما يكره للرجال منهن من تحديق النظر لتأمل المحاسن والاستلذاذ بذلك والتمتع به وفيه ما كان عليه صلعم من حسن الخلق وكرم العشرة مع الازواج وجميع الخلق ،

قالت فرس فال وما هذا الذي عليه قالت جناحان فقال فرس له جناحان قالت أما سمعت أن لسليمان خيلا لها أجنحة فضحك النبي صلعم حتى بدت نواجده قالت ولما قدمنا المدينة نزلنا في بيت الخرج فوالله اني لالعب على أرجوحة بين عودين فجاءتني أمي فأنزلتني ولي جميمة ، قال أبو بكر اللعب التي كانت تلعب بها عائشة رضي الله عنها لم تكن لها أوجه مصورة على محاسن الحيوان لان النبي صلعم لعن المصورين وانما وجهه انها كانت تربط خشبة على خشبة على هيئة الصليب ثم تكسوه الخرق ، قال القاضي أبو الفضل في اكماله عقب أحاديث المنع من التصوير ذهب بعض الناس الى أن اللعب بالبنات واباحته منسوخة بهذه الاحاديث.

قالت قد وقعت هذه المسألة في الجامع في العتبية عن أصبغ ونصها وسئل أصبغ (1) عن اللعب المصورة يلعب بها النساء والجواري أيحل لهن ذلك ؟ قال ما أرى بذلك بأسا ، ما لم تكن تماثيل مصورة مخروطة فلا تجوز لان هذا يبقى ولو كان فخارا أو عيدانا تنكسر وتبلى رجوت أن تكون خفيفة ان شاء الله ، كمثّل رقوم الثياب بالصور لا بأس بها لانها تبلى وتمتن ، قلت أليس قد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلعب بهن ، فقال نعم أخبرني بذلك عبد الله بن وهب يرفعه عن عائشة زوج النبي صلعم كان يأتيني جوار يلاعبني بالبنات فاذا رأيته رسول الله صلعم استحيين وتقنعن فكان رسول الله صلعم يخرج ويسيرهن الي ، قلت أرى بعملها بأسا وبيعها بأسا ، قال أما التي أجزت لك منها فلا أرى بيعها بأسا ، قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه قوله ما أرى بأسا ما لم تكن تماثيل مصورة مخروطة ، معناه لا بأس بها اذا لم تكن صورة مخلوقة مخروطة مجسدة على صورة الانسان وانما كانت عظاما أو عيدانا غير مخلوقة على صورة الانسان الا أنه عمل فيها شبه الوجه بالتزويق فجائز ذلك لانه أشبه الرقم هذا معنى قول أصبغ بدليل تشبيه ذلك برقوم الثياب بالصور الا أنه علل ذلك بعله فيها نظر فقال لانها تبقى قال ولو كانت فخارا أو عيدانا تنكسر وتبلى ، رجوت أن تكون خفيفة ان شاء الله كمثّل رقوم الثياب بالصور لا بأس بها لانها تبلى وتمتن والصواب الفرق في ذلك بينما يبقى أو يبلى فلا يبقى مما هو تمثال بجسد له ظل قائم يشبه الحيوان الذي يكون على هيئته وانما استخفت الرقوم في الثياب من أجل أنها ليست تماثيل مجسدة لها ظل قائم يشبه

الحيوان في أنها مجسدة على هيئتها وانما هي رقوم لا أجساد لها ولا يحيى في العادة ما كان على هيئتها ، فالمحظور ما كان على هيئة ما يحيى ويكون له روح بدليل قوله في الحديث أن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ويقال لهم احيوا ما خلقتهم والمستخف ما كان بخلاف ذلك مما لا يحيا في العادة ما كان على هيئته فاستخف من هذا اللعب المصور للعب الجواري بها لما جاء من أن عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بها بعلم رسول الله صلعم فلا ينكر ذلك عليها بل كان يسرب الجواري اليها ما كان مشبها بالصورة وليس بكامل التصوير ، وكلما قل الشبه قوي الجواز وكل ما جاز اللعب به جاز عمله وبيعه على ما قاله في الرواية وبالله التوفيق . انتهى .

قال الشيخ الفقيه أبو الحسن بن القطان (1) رحمه الله في كتاب النظر في أحكام النظر له عقب الحكم بجواز نظر النساء للرجال من غير قصد تأمل المحاسن ولا خوف الفتنة بدليل نظر عائشة رضي الله عنها الى الحبشة في حديث الجاريتين ما نصه : وقد جعل بعضهم لحديث عائشة هذا مخرجا ، آخر وهو أن قال كانت غير بالغ في أنها نكحها بنت ست أو سبع وبنى بها بنت تسع . قال ويجوز أن يكون قبل ضرب الحجاب قال ومع ما في السودان مما تفتحمه العيون قال وليس الصبايا كالنساء في معرفة ما هنالك من أمر الرجال قال بخلاف ميمونة وأم سلمة اللتين قيل لهما في النظر الى الاعمى أعميا وان أنتما يعني أنهما امرأتان بالغتان مبالغ النساء قال وهذا الذي وصفناه منزع أبي عمر بن عبد البر في ذلك ، وبعضه يحتاج فيه الى نقل تاريخ ، وهو ما قال من سبقه نزول الحجاب وصغر عائشة فانها قد بلغت والنبي صلعم حي بلا شك فانه توفي عنها وهي بنت ثمان عشرة . انتهى ،

قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في العارضة له ما نصه : وفي حديث الربيع فوائد الاولى تشريف النبي صلعم لها بالدخول عليها ، الثانية الاصطباح الى العروس من ليلة بنائها وليس الامتناع من ذلك بالحياء المدوح ، الثالثة قولها دخل علي فجلس في فراشي مجلسك مني تريد أمامها وحيث يجلس الزائر فهو أشرف المجالس أنشدني بعض أصحابنا في ذلك (في حيث حل الزور مني ثم صدر المجلس) .

1 - علي بن محمد الفاسي (628 - 1230) قاضي الجماعة ابن العماد ، شذرات الذهب : ج 5 - ص 128

الرابعة الضرب بالدف في العرس بحضرة شارع الله ومبين الحل من الحرمة . الخامسة ندب من قتل من الاباء تركه لانهم كانوا كافرين فلم يكن في ذكرهم حرج بما يذكرون به ولو كانوا مسلمين لم ينبغ أن يندبوا بمدح لان ذلك مما يوجب لهم عذابا انما يندبون بترحم ودعاء ، ما ذكر رضي الله عنه في هذه الفائدة الخامسة من ندب من قتل من ابناء الربيع يوم بدر لانهم كانوا كافرين لا يصح أصلا فان الربيع بنت معوذ ابن عفراء وعفراء أمة ينسب اليها هي عفراء بنت عبيد بن ثعلبة بن عبيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار وأبوها معوذ وعمها (أخواها ،،، 1) وعوف أبناء الحارث بن رفاعة بن سوداء بن غنم بن مالك بن النجار على ما قال ابن هشام أو أبناء الحارث بن رفاعة بن الحارث على ما قال موسى بن عقبة ومعوذ أبوها وأخوه عوف قتلا ببدر شهيدين رضي الله عنهما وشهد معاذ أخوهما بعد بدر أحدا والخندق والمشاهد كلها في قول بعضهم وبعضهم يقول انه جرح يوم بدر جرحه ابن ماعص أحد بني زريق فمات من جراحته بالمدينة ،

كذا ذكره خليفة بن خياط وذكره ابن ادريس عن ابن اسحاق أنه عاش الى زمن عثمان رضي الله عنه . قال الواقدي يروي أن معاذ بن الحارث ورافع بن مالك الزرقى أول من أسلم من الانصار بمكة ويجعل معاذ هذا في النفر الثمانية الذين أسلموا أول من أسلم من الانصار بمكة ويجعل في الستة نفر الذين يرون أنهم من لقي رسول الله صلعم من الانصار فأسلموا ولم يتقدمهم أحد .

قال الواقدي وأمر الستة الاقاول عذنا قال ،،، (2) رسول الله صلعم معاذ بن الحارث بن عفراء ومعمر بن حارث قال الواقدي وتوفي معاذ بن الحارث بعد قتل عثمان أيام حرب علي ومعاوية ، وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال معاذ بن عفراء سمعت القوم وهم في مثل الحرجة وأبو جهل فيهم وهم يقولون أبو الحكم لا يخلص اليه . قال فلما سمعتها جعلته من شأني فقصدت نحوه فلما أمكنني حملت عليه فضربتة فظننت قدمه بنصف ساقه وضربني ابنة عكرمة على عاتقي فطرح يدي فتعلقت بجلدة من جبيني وأجهدني القتال عنه فلقد قاتلت عامة يومي واني لاسحبها خلفي فلما أدتني وضعت عليها قدمي ثم تمطيت بها حتى طرحتها ثم عاش حتى كان زمن عثمان ، هكذا ذكر ابن أبي خيثمة هذا الخبر باسناده ،

1 - كلمة ساقطة ، وقد سبق التعريف بالربيع بنت معوذ

2 - كلمة غامضة

قال أبو عمر وأصح من هذا كله والله أعلم ما رواه أبو خيثمة زهير بن معاوية عن سليمان التميمي عن أنس بن مالك عن النبي صلعم قال يوم بدر ينظر ما صنع أبو جهل فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد . وصح أيضا عن ابن مسعود أنه وجده يومئذ وبه زمن فأجهز عليه وأخذ سيفه وبه أجهز عليه فنقله رسول الله صلعم إياه ، ولمعاذ ابن عفراء عن النبي صلعم رواية في النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر .

هذا مقتضب من كلام أبي عمر على معاذ بن عفراء في الاستيعاب وذكر في باب معوذ أن معوذ بن عفراء هو الذي قتل أبا جهل بن هشام يوم بدر ثم قاتل حتى قتل يومئذ ببدر شهيدا قتله ابن مسامع وذكر في حرف الراء الربيع هذه عند ذكره للنساء أنها رضي الله عنها روى عنها أهل المدينة وكانت ربما غزت مع رسول الله صلعم وأحمد بن زهير قال سمعت أبي يقول : الربيع بنت معوذ بن عفراء من المبايعات بيعة الشجرة ، قال ذكر الزبير عن عمه مصعب عن الواقدي قال كانت أسماء بنت مخزومة تبيع العطر بالمدينة وهي أم عياش وعبد الله ابني ربيعة المخزومي فدخلت أسماء هذه على الربيع بنت معوذ ومعها عطرها في نسوة فسألته فانتسبت الربيع فقالت لها أسماء أنت بنت قاتل سيدنا تعني أبا جهل ، قالت الربيع بل أنا ابنت قاتل عبده قالت حرام أن أبيعك من عطري شيئا قالت وحرام أن أشتري منه شيئا فما وجدت لعطر نتنا غير عطرك ثم قممت وأذا قلت ذلك في عطرها لاغيظها .

والذي يظهر لي أن القاضي أبا بكر بن العربي رضي الله عنه فسر هذه الفائدة الخامسة في عارضته وهي ندب من قتل من الاباء ثم علل ذلك بأنهم كانوا كافرين الى آخر الكلام على سبيل الوهم الذي لم يعصم البشر منه ، ثم تبين له والله أعلم ذلك فكتب قبل حرف التعليل وهو لانهم تركه تنبيها على طرحه وطرح اثباته فجاء من لم يتفطن لهذا من النساخ فأثبت في المتن تركه وما بعده من الوهم .

كذا ظهر لي في ذلك ولم أره لغيري غير أن تركه وجدته ملوثا في النسخ وفي بعضها شكل ترك ويترك بغير هاء وهو مسقط في بعضها ولعله كان فوق السطر على ما جرت به العادة في التنبيهات فلذلك أسقطه من أسقطه ولم يتفطن أن الذي بعده ينبغي أن يسقط أيضا وأنه إنما جعل دلالة على إسقاطه فأثبتته ، واللائق بمثل القاضي أبي بكر الحبر البحر أن لا يغيب عنه مثل هذا وإن جرى عليه فيه ما يجري على البشر من الوهم

اذ يتفطن له بعد فيستدرك الامر فيه ولا يبقى حتى يروى عنه ويثبت استمرار بقائه فيما استفيد منه والله أعلم .

قال القاضي أبو عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن المرباط رضي الله عنه في شرحه لكتاب البخاري ما نصه : وفيه يعني حديث الربيع جواز الامتداح ومدح الرجل في وجهه بما فيه وفي سلفه من المفاخر في الدين والدنيا والترغيب في أهل الشرف ، وأما المكروه من ذلك فمدحه بما ليس فيه ، وفيه أن الاعلان في النكاح بالدف والغناء المباح من المشهود عليه والاشهاد بذلك ، وفيه اقبال العالم الى العرس وان كان فيه لعب ولهو ما لم يخرج اللهو عن المباحات منه ، وفيه وفي حديث عائشة رضي الله عنها زفت امرأة الى رجل من الانصار دليل على اباحة اللهو والمسامحة فيه وفيه أن القوم اذا علموا بحب الشيء مما ليس بمحرم أن يسمح لهم فيه لغلبة العادة والتزيف مثير في سكون يقال زفت العروس زفا والمزفة المحبة ، وقوله صلعم ما كان معكم من لهو يقال لها يلهو لهوا والتهى اذا اشتغل بصوت ونحوه .

ذكر ما احتج به المحرمون لذلك

احتج المحرمون لذلك من جهة النظر وبما نقل في تفسير ءاي من كتاب الله تعالى وأسند عن رسول الله صلعم من خبر ، أما الذي من جهة النظر فهو أن الاشياء ملك مالك والاصل أن لا يستباح ملك الا باذن مالكة في ذلك ، ومخالفهم يقولون لا نسلم لكم أولا جعل هذا أصلا يصح لكم به مستدل ، وان سلمناه لكم تسليم الجدل ووافقناكم على التبعية فيه كي لا نسلك شططا فعطفنا عطف العطف على ما تأكدت صفة ترجيحه عندكم على ما استبدلتموه به غلطا ، ولا ينكر الغلط في باب البذل فنحن لم نستبح الاباحة فيه الا بما تقدم الدليل الصحيح الذي هو حسب كل منصف لا متعسف وكافيه (1) .

وأما الای فمنها قوله تعالى : « ذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق الا الضلال » فسرهم بعضهم بالغناء لانه ليس بحق وما ليس بحق فهو ضلال كما في الآية . وقال الآخرون لا يصح ذلك لانه تعالى أباح وحرم فالباح هدى وحق باجماع والمحرم ضلال ، فان كان الغناء قد قام الدليل على تحريمه فحينئذ يكون من الضلال . والا فلا بد أن الدليل

قام على اباحته حسب ما تقدم ، ألا ترى أن النرد لما ثبت تحريمه اجماعا وكان الشطرنج عند مالك أدهي منه وأشر روى عبد الله بن عبد الحكم عن أشهب عن مالك قال يقول الله تبارك وتعالى : « فماذا بعد الحق الا الضلال ، فاللعب بالشطرنج والنرد من الضلال ، ومن العتبية روى يونس عن أشهب قال سئل يعني مالكا عن اللعب بالشطرنج قال لا خير فيه وليس بشيء وهو من الباطل . وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لاسلم في شيء أما تنهاك لحيتك هذه قال أسلم فمكثت زمانا وأنا أظن أنها ستنهاني فقليل لمالك لما كان عمر لا يزال يقول فيقول فقال نعم في رأيي ، روى يونس عن ابن وهب عن مالك أنه سئل عن الرجل يلعب مع امرأته بأربع عشرة في بيته ، فقال ما يعجبني ذلك وليس من شأن المؤمنين اللعب ، يقول الله تعالى : « فماذا بعد الحق الا الضلال ، قلت كلما استشهد عليه مالك رضي الله عنه من اللعب بقوله تعالى : فماذا بعد الحق الا الضلال ، فانما يريد به اللعب الممنوع اذ ما أباحه الشرع ليس من الضلال اجماعا . وقد نص على ذلك القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في أحكام القراءان له وقال وقد اعترض بعض المتقدمين على مالك من المخالفين فقال ظاهر هذه الآية يدل علي أن ما بعد الله تعالى هو الضلال لان أولها : « فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق الا الضلال ، فهذا في الايمان والكفر ليس في الاعمال قال وأجاب عن ذلك بعض علمائنا المتقدمين فقال : ان الكفر تغطية الحق وكل ما كان غير الحق يجري هذا المجرى ، قال الحافظ أبو محمد بن حزم ما نصه : ولو قال قائل قال الله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال ففي أي ذلك يقع الغناء ؟ قيل له حيث يقع التروح في البساتين وصبغ ألوان الثياب وكل ما هو من اللهو ، وقد قال رسول الله صلعم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى . فاذا نوى المرء بذلك تزويج نفسه واجماعتها ليقوى على طاعة الله عز وجل فما أتى ضلالا وقال أبو حنيفة رضي الله عنه من سرق مزمارا أو عودا قطعت يده ومن كسرهما ضمنها ، فلا يحل تحريم شيء ولا اباحته الا بنص من الله أو من رسوله صلعم لانه اخبار عن الله تعالى ولا يجوز أن يخبر عنه تعالى الا بالنص الذي لا شك فيه ، وقد قال رسول الله صلعم من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، انتهى ، ومنها قوله تعالى : « واستغفر من استغفرت منهم بصوتك » ، قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه للعلماء فيه ثلاثة أقوال : الاول الغناء والمزمار ، والثاني كل داع دعا الى معصية الله تعالى ، قاله ابن عباس رضي الله عنه الثالث بصوتك أي بدعائك ، ثم قال فالقولان

الاولان مجازان الاول منهما مجاز خاص والثاني مجاز عام ، والثالث هو الحقيقة ، ثم قال رضي الله عنه ما نصه : وقد دخل أبو بكر رضي الله عنه بيت عائشة رضي الله عنها وفيه جاريتان من جواري الانصار تغنيان بما تقاولت به الانصار يوم بعث فقال أئبزمور الشيطان في بيت رسول الله فقال دعهما يا أبا بكر فانه يوم عيد ، فلم ينكر النبي صلعم على أبي بكر تسمية الغناء زمور الشيطان وذلك لان المباح يستدرج به الشيطان الى المعصية أكثر وأقرب من الاستدراج اليها بالواجب فيكون اذا تجرد مباحا ويكون عند الدوام وما يعلق به الشيطان من المعاصي حراما فيكون حينئذ زممار الشيطان ولذلك قال النبي صلعم : نهيت عن صوتين أحمرين فاجرين فذكر الغناء والنوح ، انتهى ، ومنها قوله تعالى : « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » وقد اختلف العلماء رضي الله عنهم في سبب نزولها على قولين أحدهما أنها نزلت في النصر بن الحارث كان اشترى كتاب رستم ، ، (1) بمكة فاذا قالت قريش ان محمدا قال كذا وكذا ضحك منهم وحدثهم بتلك الاباطيل ويقول حديثي هذا أحسن من قرءان محمد .

الثاني أنها نزلت في قرشي اشترى جارية مغنية تتغنى بهجاء محمد صلعم وسبه فنزلت الآية بذلك ، واختلفوا في المراد بلهو الحديث فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها الغناء وقد تقدم ذكر ذلك والثاني الباطل وهو قول الطبري ، والثالث الشرك قاله الضحاك ، قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في الاحكام وأصح ما قيل في الآية قول من قال أنه الباطل ، وقال في العارضة أن القول بأنه الغناء ضعيف ، وأما الحديث الذي ذكر في ذلك فلا يصح وقد ضعفه الترمذي رحمه الله وغيره على حسب ما يذكر ان شاء الله . قال الامام أبو حامد رضي الله عنه : وأما شراء لهو الحديث بالدين استبدالا به ليضل عن سبيل الله فهو حرام مذموم وليس النزاع فيه ، وليس كل غناء بدلا عن الدين مشترى به ومضلا عن سبيل الله وهو المراد في الآية ولو قرأ القرآن ليضل عن سبيل الله لكان ، حكى عن بعض المنافقين أنه كان يؤم الناس ولا يقرأ الا سورة عبس لما فيها من العتاب لرسول الله صلعم فهم عمر بقتله ، والاضلال بالشعر والغناء أولى بالتحريم . قال الحافظ أبو محمد بن حزم رحمه الله وأما تفسير

هذه الآية بأنه الغناء فليس عن رسول الله صلعم ولا يثبت عن أصحابه رضي الله عنهم وإنما هو قول بعض المفسرين ممن لا تقوم بقوله حجة ، قال وما كان هكذا فلا يجوز القول به ثم لو صح لما كان فيه متعلق لأن الله تعالى يقول ليضل عن سبيل الله وكل شيء يقتنى ليضل عن سبيل الله فهو اثم وحرام ولو أنه شراء مصحف أو تعليم قرآن ، انتهى . وذكر أيضا ما نصه دون تغيير حرف من لفظه عهدة صحته على أنه الفحل الذي سلم له الحفاظ في حفظه ، وروى حماد بن زيد نا هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين قال ان رجلا قدم المدينة بجوار فنزل على ابن عمر وفيهين جارية تطرب فجاء رجل فساومه فلم يهو منهم شيئا قال انطلق الى رجل هو أمثل لك من هذا فأتى الى عبد الله بن جعفر فعرضهن عليه فأمر جارية فقال خذي فأخذت العود حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر الى ذلك فقال ابن عمر حسبك سائر اليوم من مزمر الشيطان فبايعه ثم جاء الرجل الى ابن عمر فقال أبا عبد الرحمن اني غبنت بسبع مائة درهم فأتى ابن عمر مع الرجل الى المشتري فقال له غبن بسبع مائة درهم فاما أن تعطيها اياه واما أن ترد عليه بيعه فقال بل نعطيها اياه ، قال أبو محمد ابن حزم فهذا عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما قد سمعا الغناء بالعود وان كان بن عمر كره ما ليس من الجد فلم ينه عنه وقد سافر في بيع مغنية كما ترى ولو كان حراما لما استجاز ذلك أصلا ، انتهى ، وسيأتي الكلام على أنه للطبل موضعه ان شاء الله ، قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه وأما سماع المغنيات فللرجل أن يسمع غناء جاريته اذ ليس شيء منها عليه حرام لا من ظاهرها ولا من باطنها فكيف يمنع من التلذذ بصوتها ؟ قال القاضي أبو محمد بن عطية (1) رضي الله عنه والذي يرجح أن الآية نزلت في لهو حديث منضاف الى كفر فلذلك اشتدت ألفاظ الآية بقوله تعالى : « ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا » والتعود بالعذاب الاليم قال وكأن ترك ما يجب فعله وامتنال هذه المنكرات شراء لها على حد قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى » وقد قال مطرف شراء لهو الحديث استجابته ، قال قتادة ولعله لا ينفق منه ، قالا ولكن سماعه شراؤه ومنها قوله تعالى : أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامرون » روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن السمر الغناء بلغة حمير وفي البخاري في رواية الحموي ضرب

1 - أبو عبد الله أيضا محمد بن الحسن السبتي توفي (560 - 1164)
راجع مخلوف ، شجرة : 1 - 163

من الله وقال أبو ذر في رواية البوطمة وفي رواية أبي الحسن بالنون عوضاً من الميم ، قال الامام أبو حامد رضي الله عنه فينبغي الضحك وعدم البكاء أيضاً لان الآية تشمل ذلك ، فان قيل أن ذلك مخصوص بالضحك على المسلمين لاسلامهم فهذا أيضاً مخصوص بأشعارهم وغنائهم في معرض الاستهزاء بالمسلمين كما قال سبحانه : « والشعراء يتبعهم الغاؤون » أراد به شعراء الكفار ولم يدل ذلك على تحريم نظم الشعر في نفسه . وأما الاخبار فمنها ما روى سعيد بن أبي رزيق عن أخيه عن ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن عائشة أم المؤمنين عن النبي صلعم أنه قال : ان الله حرم المغنية وبيعها وثنها وتعليمها والاستماع اليها وهذا الحديث غير صحيح لان فيه سعيد ابن أبي رزيق عن أخيه ، قال أبو محمد بن حزم وكلاهما لا يدري أحد من هما وفيه ليث بن أبي سليم الذي يرويان عنه وقد نص البخاري والنسائي رضي الله عنهما على ضعفه وكذلك أبو محمد عبد الحق الأزدي في كتاب الاحكام له . ومنها ما روى لاحق بن حسين بن أبي الورد المقدسي قال نا أبو المرجى ضرار بن علي بن عمير القاضي الحلبي نا أحمد بن سعيد بن محمد بن كثير الحمصي نا فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد بن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلعم اذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء : اذا كان المال دولاً والامانة مغنماً والزكاة مغرماً وأطاع الرجل زوجته وعق أمه وجفا أباه وارتفعت الاصوات في المساجد وكان زعيم القوم أرذلهم وأكرم الرجل مخافة شره ولبس الحرير واتخذت القينات والمعازف ولعن آخر هذه الامة أولها فليتوقعوا عند ذلك ريحاً حمراء ومسحاً وخسفاً .

قال أبو محمد بن حزم جميع من في هذا الحديث الى يحيى بن سعيد لا يدري منهم وقال في المحلى ان فرج بن فضالة حمصي متروك ويحيى بن سعيد لم يرو عن محمد بن الحنفية كلمة ولا أدركه ، ومنها ما رواه أبو عبيدة بن فضيل بن عياض نا أبو سعيد مولى بني هاشم عن عبد الرحمان بن عبد الله نا عبد الله نا عبد الرحمان بن العلاء عن محمد بن المهاجر عن كيسان مولى معاوية نا معاوية أن رسول الله صلعم نهى عن تسع وأنا أنهاكم عنهن ألا انهن الغناء والنوح والتساوير والذهب والخز والحرير ، وهذا أيضاً لا يصح قال أبو محمد بن حزم فيه كيسان ولا يدري من هو ومحمد بن مهاجر وهو ضعيف وفيه النهي عن الشعر وهم يبيحونه . انتهى ، ومنها ما رواه سلام بن مسكين عن شيخ شهد ابن مسعود يقول ان الغناء بنت النفاق في القلب وهذا الحديث

موقوف فيه شيخ لم يسم ولا يدري أحد من هو ، كذا ذكر الحافظ أبر محمد بن حزم وقال الامام أبو حامد وقد رفعه بعضهم الى رسول الله صلعم وهو غير صحيح ويحتمل التأويل ثم تأوله في كتاب الاحياء ، ومنها ما رواه عبد الملك بن حبيب نا عبد العزيز الاوسي عن اسماعيل بن عياش عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمان عن أبي أسامة الباهلي قال سمعت رسول الله صلعم يقول : لا يحل تعليم المغنيات ولا شراؤهن ولا بيعهن ولا اتخاذهن وثمانهن حرام ، وقد أنزل الله في كتابه : « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله » ، والذي نفسي بيده ما رفع رجل عقيرته بالغناء الا ارتدغه شيطانان يضربان بأرجلهما صدره وظهره حتى يسكت وما رواه عبد الملك بن حبيب أيضا عن ابن الاوسي عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم أن رسول الله صلعم قال ان المغني أذنه بيد الشيطان يرعيه حتى يهلك ، وما رواه عبد الملك ابن حبيب أيضا حدثني ابن مغند عن موسى ،،، (1) عن القاسم عن أبي أمامة أن رسول الله صلعم قال ان الله حرم المغنيات وشراءهن وأكل أثمانهن ، قال أبو محمد بن داود أحاديث عبد الملك بن حبيب كلها هالكة وقال أبو محمد عبد الحق في الاحكام عبد الملك بن حبيب ضعيف ، وقال الامام أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي اسماعيل بن عياش ضعيف قال أبو محمد بن حزم القاسم بن عبد الرحمان ضعيف ، تأمل هذا فان ابن معين قال في كتاب التاريخ القاسم بن عبد الرحمان يروي عن أبي أمامة ثقة وعلي بن يزيد ضعفه جماعة حسب ما يذكر ان شاء الله . ومنها ما رواه سعيد بن منصور عن مكروه بن يزيد عن عبد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم بن أبي أمامة سمعت رسول الله صلعم يقول لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن وثمانهن حرام ، وقد نزل تصديق ذلك في كتاب الله تعالى : ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله الى آخر الآية ، والذي نفسي بيده ما رفع رجل عقيرة صوته بغناء الا ارتدغه شيطانان يضربان على صدره وظهره حتى يسكت وهذا لا يصح أيضا لان مطروحا مطروح وقال فيه أبو محمد بن حزم مجهول وعبد الله بن زحر ضعيف وعلي بن يزيد دمشقي مطروح متروك الحديث انتهى .

وقال أبو الحسن الدارقطني عبد الله بن زحر ليس بالقوي عن علي بن يزيد متروك أيضا نسخه باطلة ، وقد خرج هذا الحديث الترمذي

وقال ان رواية علي بن يزيد ضعيفة . قال أبو محمد عبد الحق الازدي في الاحكام ما نصه : علي بن يزيد وضعفه البخاري وأبو زرعة وأبو حافل وأحمد بن حنبل ، وقال النسائي علي بن يزيد أبو عبد الملك متروك ، وأحسن ما سمعت فيه قول جرجان علي بن يزيد في نفسه صالح الا أن يروى عنه ضعيف ، وهذا الحديث رواه عن علي بن يزيد عبد الله بن زحر وقد تكلم في عبيد الله بن زحر فوثقه البخاري وضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وقال علي بن مسهر عبيد الله بن زحر صاحب كل معضلة والقاسم وضعفه أحمد بن حنبل ووثقه البخاري وقال أبو أحمد الجرجاني وذكر القاسم هذا كان حيا فاضلا ذكر هذا في باب علي بن يزيد وقال أبو عيسى في حديثه هذا انما نعرفه من هذا الوجه ، وقد تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد وضعفه .

ولما تكلم على هذا الحديث القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في عارضة الاحوذى ضعف ما تضمنه من منع شراء المغنيات وتحريم أثمانهن وقال ان أمر بيعهن ينبني على تحليل الغناء أو تحريمه ، ثم صرح بأن الغناء ليس بحرام أصلا وقال ما نصه : وقال علماؤنا بجملتهم أن من اشترى جارية فظهر منها على أنها قينة فله الخيار ، ولو كان عندهم بيع غير جائز لحكموا بفسخه ولم يجعلوا له خيارا فيه وانما جعل الخيار له فيها لما عليه من المتعة في حفظها والتسلف لسمعة ءامالها والسعي في قطع العلائق التي ترتبط بالغناء من فساد المقاصد والتشوف الى الخلطة وعواقب ذلك غير محمودة ، ومن البيان والتحصيل للقاضي أبي الوليد بن رشد وكتاب بن يونس رحمهما الله وقد قيل أن غناءها اذا كان يزيد في قيمتها فليس للمشتري ردها به وقد قيل له ردها الا أن تكون دنية للخدمة ، روى ذلك زياد عن مالك قال القاضي أبو الوليد بن رشد والصحيح أن له أن يردها بعيب عندها الا أن تكون قد ثابت منه فلا يكون له أن يرد بذلك الا الرفيعة لما يخاف من أن يلحق ولده منها عار ذلك .

قلت قد بين الامام أبو حامد المعنى الذي يطلق لفظ القينة عليه عند عامة العلماء عرفا وأنه المغنية للرجال في مجاس الشراب . قال وهم لا يقصدون بالقينة الا ما هو محظور ولا شك أن هذا عيب كبير يوجب للمشتري الخيار في الرد به وليس ذلك مما يدل على تحريم الغناء في نفسه الذي لم يعلق به محظور بل جعله الشرع مباحا في أوقات السرور ومقيما لسنة اعلان النكاح على الرأي المؤيد بالاحاديث الصحاح والمذهب المنصور ، ومنها ما رواه ابن شعبان حدثني ابراهيم بن عثمان بن سعيد حدثني ابراهيم بن العمري أخبرني حماد بن حمص ويزيد بن عبد الصمد قالنا عبيد الله بن هشام الحلبي هو أبو نعيم نا عبد الله بن المبارك عن مالك

عن محمد بن المنكدر عن أنس قال قال رسول الله صلعم : من جلس الى قينة فسمع منها صب الله في أذنيه الاتك يوم القيامة وما رفعه ابن شعبان أيضا الى مكحول عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلعم : من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا عليه ، وما رواه ابن شعبان أيضا قال حدثني عمي نا أبو عبد الله ،،، (1) نا أبو عبيد الله القواريري نا عمران بن عيينة عن عطاء بن السائب بن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله عز وجل : ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله ، قال أبو محمد بن حزم وأما أحاديث ابن شعبان فهالكة أما أحاديث أنس فبالية لانه عن محمد ،،، (2) لم يرو أحد قط عن مالك من أثبات أصحابه وأما الذي عن مكحول عن عائشة فان مكحولا لم يلحقها قط ولا أدركها وفيه أيضا من لا يعرف من هو ، وهو هاشم بن صالح وعمر بن موسى وهو أيضا منقطع ، وأما الغالب فهو عن أبي عبد الله الدوري ولا يدرى من هو ، ومنها ما رواه ابن أبي شيبة نا أبو بكر نا زيد بن الحباب نا معاوية بن صالح نا حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم قال دخل علينا عبد الرحمان بن غنم فقال أبو مالك الأشعري أنه سمع النبي صلعم يقول بيثرب ناس من أمتي يشربون الخمر فيسمونها بغير اسمها يضرب على رؤسهم بالمعازف القينات يخسف الله بهم الأرض قال أبو محمد بن حزم فيه معاوية بن صالح وهو ضعيف ومالك بن أبي مريم ولا يدرى من هو ، ومنها حديث أن الله تعالى نهى عن صوتين ملعونين صوت نائحة وصوت مغنية ، قال أبو محمد بن حزم وأما أحاديث النهى عن صوتين ملعونين فلا يدرى من رواه فسقط .

هذه الاحاديث أقوى ما يحتج به المانعون لذلك وقد تكلم على جميعها الحافظ أبو محمد بن حزم في الجزء الذي له في الرد عليهم وفي غيره مما قد نقلت هنا أكثره .

وذكر عن الفقيه أبي بكر عبد الباقي بن محمد بن بربل الحجازي رضي الله عنه أنه قال : لقد أخبرني بعض كبار أهل بلنسية أنه قال أخذت النسخة التي فيها الاحاديث الواردة في ذم الغناء والمنع من بيع المغنيات ، وما ذكره فيها أبو محمد رحمه الله وصلت بها الى الفقيه الامام أبي عمر بن عبد البر رضي الله عنه ووقفته عليه ورغبت أن يتأملها فأقامت النسخة عنده أياما ثم نهضت اليه فقلت له ما صنعت في النسخة

فقال لي أتلفتها فلم أجد ما أزيد فيها ولا ما أنقص منها ، قلت وقد تقدم من كلام أبي عمر في التمهيد ما يدل على صحة ضعف هذه الاحاديث وأن الذي ورد من الرخصة في ذلك من الاعياد والاملاك أثبت منها اسنادا وحسبك دليلا على ضعف هذه الاحاديث الدالة على المنع وكل ما جاء في معناها أنها لم يرد منها في الصحيحين حرف واحد وكل من أورد منها شيئا من أرباب الحديث فانه بعدم صحتها شاهد .

وأما الاحاديث المعارضة لها فأكثرها في الصحيحين وأمها كتب الحديث على أنه يمكن القول بأن لا معارضة بأن يحمل كل ما ورد في المنع عن الغناء المشوب بمعنى ممنوع الخبيث ، ومهما أمكن الجمع والبناء بين ما ظاهره في الشرع التعرض والاختلاف فالأخذ به أولى عند أصول الفقه بلا خلاف ، لكن بعد تساوي الصحة من الجانبين أو تقاربهما لا بين الصحاح كما في مسألتنا والضعاف ، قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في أحكام القرآن له ما نصه : وكل حديث يروى في التحريم أو أية تتلى فيه فانه باطل سنداً باطل معتمداً خبراً وتأويلاً ، وقد ثبت أن رسول الله صلعم رخص الغناء في العرس وفي البكاء على الميت من غير نوح من حديث ثابت بن وديعة ، وقال ضياء الدين أبو حفص الحنفي رضي الله عنه في كتاب المغني عن الحفاظ أن ما يذم السماع لا يصح فيه عن رسول الله صلعم شيء . وقال الحافظ أبو محمد بن حزم هذه الاحاديث لا يصح منها شيء وهي موضوعة . وقال الامام أبو حامد رضي الله عنه التجويز في موضوع واحد نص في الاباحة والمنع في ألف موضوع محتمل لتأويل ومحتمل للتنزيه . أما الفعل فلا تأويل له اذا حرم فعله انما يحل بعارض الاكراه فقط وما أبيع فعله يحرم لعوارض كثيرة حتى النيات والقصود . انتهى ما أورد على التحريم دليلاً وما نص عليه العلماء فيه تضعيفاً وتأويلاً فسقط الاحتجاج بذلك رأساً وتعينت للغناء الذي لم يشب بممنوع الاباحة التي تبينت شمساً وتقرر أن السنة وردت بذلك في الاعياد والولائم وانخرط في سلك ذلك عند محققي علماء الاسلام كل مناسب له وملائم قياساً على الاصل الذي تمهد لبناء هذا الفرع أما فلتقروا بهذه المسامحة والمباينة علينا ولتسروا نفساً .

ذكر حجة القول بكراهة ذلك وهو المعروف من مذهبي الشافعي ومالك في غير ما وردت بالندب اليه أو أباحته السنة الواضحة المسالك

الحجة في ذلك أن هذه المسألة لما وقع الاختلاف فيها بين أهل الحل والعقد صارت من مشتبهات الأمور والمتعرضات للاعتراضات والنقد ينبغي للعبد أن يتركها ليكون ذلك أوقى لديه كما قال صلعم وعرضه ولما يخشى أيضا من أن يكون ذريعة للمنكرات الذي اجتنابها من واجب المكلف وفرضه . قال ابن بطال رضي الله عنه في شرحه لكتاب البخاري رضي الله عنه : الغناء واللغو إذا شغلا عن طاعة الله عز وجل وأهلها عن ذكره فإنه محرم وإذا كان لا يشغل عن طاعة الله ولا يصد عن ذكره فهو غير محرم ، ثم قال : فدللت الآثار على أن يسير الغناء واللغو الذي لا يصد عن ذكر الله وطاعته مباح . وما روي عن مالك رضي الله عنه من كراهة يسير الغناء فإنما ذلك من باب قطع الذرائع وخشية التطرق إلى كثيره المشغل عن طاعة الله الصاد عن ذكر الله على مذهبه في قطع الذرائع رضي الله عنه . انتهى .

قلت ولعل منع من منعه محرما أو كارهها استدلل على أحوال قارنته توجب تحريمه أو كراهته عند من حك مبدلك ، وأما مع التجرد عن العوارض والخلو عن مانع عارض فالصحيح الحكم بالاباحة ما لم يتخذ المرء ديدنه وهجيرا حتى يستغرق أكثر وقته فيصير كسائر المباحات إذا استولى شيء منها على الإنسان أوجب الحكم له بمقتته ولو أقام الإنسان على أن يستعمل فوق الحاجة من الغذاء لقليل له الغ ذلك إذ يصير له مضرا فكيف أن يكون على ما أبيح مخففا عن النفوس من عبء الجد مواظبا مضرا . ولذلك قال الامام الشافعي رضي الله عنه وليس اللعب واللغو من عادة ذوي الدين والمروءة . وأما إذا كان في وقت ما أو لموجب فرح على نعمى فهذا ما وسع الشرع فيه تسليية لمن أراد أن يكون مسليا لنفسه مستجما وقد ترجم أبو عيسى الترمذي على ذلك فقال باب ما جاء من كلام رسول الله صلعم في السمر وأدخل في الباب حديث أم زرع وحديث حراة ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال سلوا هذه النفوس ساعة بعد ساعة فإنها تصدأ كما يصدأ الحديد ، ويروى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول إذا أفاض من عنده في الحديث بعد القرآن والتفسير « احمضوا » أي إذا مللتم من الحديث والفقه وعلم القرآن فخذوا في الاشعار وأخبار العرب كما أن الابل إذا ملت ما حلى من النبت رعت الحمض وهو ما ملح منه ومنه قول الزهري (هاتوا من أشعاركم

فان الاذن بحاجة وللنفس حمضة) أي أنها تشتت الشيء بعد الشيء كما يفعل الابل ومنه قول أبي الدرداء (اني لاستجم نفسي ببعض اللهو ليكون ذلك عوناً لي على الحق) وقال علي رضي الله عنه (القلب اذا أكره عمي) وقال بعض الحكماء : (ان للاذن محبة وللقلوب مللا ففرقوا بين الحكمتين ليكون ذلك استجماما) ، قال القاضي أبو الفضل عياض وهذا كله ما لم يكن دائماً متصلاً وإنما يكون في النادر والاحيان كما قال ساعة بعد ساعة وأما أن يكون ذلك عادة الرجل حتى يعرف بذلك ويتخذ ديدناً ويطرب به الناس ويضحكهم دأبه فهذا مذموم غير محمود دال على سقوط المروءة ورذالة الهمة وخلع برد نزاهة النفس وإطراح ربة الوقار والسمت مولجاً صاحبه في باب المجون والسخف وقد عد هذا الفن الفقهاء فيما يقدر في عدالة الشاهد ، فذكر أبو بكر الابهري وغير واحد من أئمتنا التزام المروءة مشترط في العدالة ونحوه للشافعي وأئمة أصحابه وذكر شيخنا الامام أبو بكر محمد بن الوليد النهري أن الشاهد يتنزه عن كل ما يسقط مروءته من الاكل على الموائد في الاسواق والطرقات غير مستخف وكشف رأسه وذلك بحضرة الناس ومد رجليه بحضرتهم والحكاية المضحكة وذكر أهله بالسخف قال فهذا وما يشبهه يسقط العدالة عند العلماء ولا تقبل الشهادة منه ، قال القاضي أبو الفضل رضي الله عنه وما قاله صحيح لان المداومة على هذا مما يسقط مروءة ذوي المروءات ويزيل السمت أصحاب السمت والتصاؤن واشتراط التزام المروءة في الشهادة والعدالة كاشتراط اجتناب المحارم ولكن لكل واحد مروءة ما ولهذا قالوا فيه ملتزماً لمروءة منه وقد قال بعض أئمتنا من القرويين وهو أبو القاسم بن محرز : (المروءة المطلوبة في الشاهد هي الصيانة والسمت الحسنة وحفظ اللسان وتجنب السخف والمجون وكل خلق دنيء) وقال بعض أئمة البغداديين (العدالة عبارة عن استقامة السير والدين ويرجع حاصلها الى هيبة راسخة في النفس يحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً قال وقد شرط في العدالة التقوى عن بعض المباحات القاذحة في المروءة نحو الاكل في الطرق والبول في الشارع وصحبة الاراذل وإفراط المزاح) وقال القاضي أبو بكر بن الطيب في صفات العدل (تجنب ما يمرض القلوب ويورث النهم فيما جل وقل ، قال ومن علمائنا من صار الى أن التوقي عن المباحات القاذحة في المروءة كالجلوس على الطرق والاكل في الاسواق ومصاحبة الارذال والاكتثار من المداعبة يقدر في العدالة قال ولا أقطع بذلك وعندي أن ذلك مفوض الى اجتهاد القاضي ، فرب شخص في نهاية التدن وتجنب التكلف يصدر منه ذلك فلا ينتهم ورب شخص يؤذن ذلك منه بقلّة المبالاة وهذا يختلف باختلاف الاوقات والاشخاص والاحوال وهو مفوض الى الاجتهاد ، قال

القاضي أبو الفضل وما قاله القاضي سيف الستة من ذلك صحيح حق بين وهو معنى القول الذي قدمناه من أن لكل واحد مروءة ما ، فتلك معتبرة وذلك أن من أسقط مروءته ولم يهتبل بها دل على اختلال في ميزه إذ لم يحتط لنفسه ولا اهتبل بصلاح ذهنه فبعدت تهمتنا بذلك له في دينه ولم نستتم الى باطنه لما اضطرب علينا ظاهره وهذه نكتة بالغة في هذا الفصل تغفل القول بها لعلك لا تجدتها بهذا البيان في غير هذه الاوراق انتهى كلام أبي الفضل في بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد . وقال في المدونة ترد شهادة المغني والمغنية والنائحة اذا عرفوا بذلك . وقال ابن عبد الحكم من أدمن على سماع الغناء ردت شهادته فانظر الى اشتراط الشهادة والادمان على ذلك في حق المسمع والسماع وهو مع ذلك يحتمل أن يراد به المحرم من الغناء ولذلك قرنت في المدونة المغنية مع النائحة اذ النياحة مجمع على تحريمها ويظهر من كلام الفقهاء أن عرف اطلاق لفظ الغناء أو ما في معناه انما هو في المنوع عندهم كما نص عليه الامام أبو حامد رضي الله عنه في القينة والله أعلم ، ذلك على التنزيه فان الشهادة كما سبق من كلام العلماء رضي الله عنهم ترد بما يخرم المروءة من المباح كالاكل في السوق والاحتراف بالحرفة الخسيسة من غير ضرورة لذلك، لدلالته على نقص عقل فاعله ونقص العقل مشعر بعدم الثقة بضبط الشهادة لا لكونه قد فعل حراما وقد نص الامام أبو عبد الله المازري رضي الله عنه على ذلك في كتاب الشهادات من شرحه للتلقين فقال متكلمنا على لفظ المدونة المذكورة شرط رد الشهادة اشتهاهم بذلك ولا شك أن الاشتهار بذلك يشعر بخساسة أقدارهم وسقوط منزلتهم في أنفس الناس ومن لا يبالي بسقوط منزلة ورداءة همة فان ذلك يشعر بكونه ناقص العقل ونقص العقل يشعر بعدم الثقة بضبط الشهادة وفضها وقد نبه صلى الله عليه وسلم على أن النقص يؤثر فيها فقال في الحديث الصحيح : ما رأيت من ناقصات عقل ودين ، الى قوله لما سألتها النساء عن نقصان عقلهن فقال : أليس شهادة المرأة كنصف شهادة الرجل ، واما أن يؤذن ترك المروءة وخساسة النفس يكون من تحلى بذلك لا يبالي بما يقول ولا بما يفتضح فيه ويضره ، وهذا أيضا يحرم المروءة بصدقه فعلى الحاليين تضعف الثقة اما من ناحية ضبطه وامان ناحية صرفه وما أشار اليه ابن عبد الحكم من اشتراط الادمان في رد شهادة الغناء فهذا أيضا راجع لما قلناه ، ويحتمل أن يحمل من كونه تاركا للمروءة وهذا كما قاله بعض الناس في الرقص بالسفافس التي تسمى عندهم بالشيرانه (1)

يوجب رد الشهادة لكونه شعارا برداءة النفس والتشبيه بالمخنثين لما في ذلك من التثني والتكسر وتحريك المعاطف من البدن كحركة النسوان والله أعلم ومن مختصر المزنبي للشافعي : وان كان يديم الغناء ويغشاه المغنون معلنا فهو سفه ترد به شهادته وان كان ذلك يقل لم ترد به شهادته ،

قال أبو نصر بن الصباغ الشافعي رضي الله عنه في شرحه المسمى بالشامل وجملته أن الغناء بغير ءالة مكروه وليس بمحرم قال الشافعي في أدب القضاء هو من اللهو المكروه الذي يشبه الباطل وحكى عن سعد ابن ابراهيم الزهري وعبيد الله بن الحسن العنبري أنهما قالا ليس بمكروه وتعلقا بما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : عندي جارتان تغنيان ، الحديث ،،،، وحكى عن عمر أنه قال : الغناء زاد الراكب ، وكان لعثمان جارتان تغنيان من الليل فاذا جاء السحر قال : أمسكا فهذا وقت الاستغفار ، ثم استدلل للكرامة بقوله تعالى : « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » الآية ، وبحديث أبي أمامة وبما روى ابن مسعود أن النبي صلعم قال : الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل ، ثم قال فأما ما رواه فمحمول على نشيد الاعراب دون الالحان التي تلذ وتطرب ، وعلى أن أبا بكر أنكر ذلك ولم يبين له النبي صلعم أنه غير منكر وانما علل بأنه عيب ثم قال اذا ثبت هذا ، فذكر الشافعي في أدب القضاء في باب شهادة المغني ثلاث مسائل :

أحدها : اذا اتخذ الغناء صناعة يوتى عليها فيأتي به ، ردت شهادته لانه سفه وسقوط مروءة ، وان كان لا ينسب اليه وانما يترنم لنفسه ولا يغني للناس لم تسقط شهادته لان ذلك لا يسقط مروءته .

الثانية : اذا اتخذ الرجل غلاما أو جارية مغنيين ، فان كان يجمع عليهما الناس فهذا سفه ترد به شهادته وهو في الجارية أشد لان فيه سفاهة ودناءة وان كان لا يجمع عليهما الناس وانما اتخذ ذلك لنفسه كان مكروها ولا ترد شهادته .

الثالثة : اذا كان يغشى بثوب الغناء ويغشاه المغنون للسمع فان كان في خفية لم ترد به شهادته لانه لم يسقط مروءته وان كان متظاهرا به ، فان كان قليلا لا يكثر منه لم ترد شهادته وان كثر ذلك منه ردت شهادته لانه سفه وترك مروءة ثم قال فصل لم يفرق أصحابنا بين سماع الغناء من الرجل والمرأة وينبغي أن يكون سماع الغناء من الاجنبية أشد كراهة من سماعه من الرجل لانه لا يأمن الافتتان بها ، وان كان

صوتها ليس بعورة في الجملة ، ألا ترى أن وجهها ليس بعورة ولا يجوز أن ينظر اليه من يخاف الافتتان به ، انتهى ، وقد استوفيت القول هنا في حكم ما عرى عن العوارض من الغناء والحمد لله أهل الحمد والثناء .

الفصل الثاني

في حكم الغناء مع ما يقارن عمله

اعلم أن الغناء لما كانت أركانه ثلاثة المسمع والمسموع والمستمع ، انقسم باعتبار العوارض على حسب هذه الأركان الثلاثة ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما قارنه عارض في المسمع يمنع شرعا مثل أن يكون امرأة لا يحل النظر إليها والفتنة مخوفة في سماعها وفي معناها الصبي الذي تخشى فتنته قال بقية بن الوليد كانوا يكرهون الغلام الأمرد الجميل ، وقال عطاء : كل نظرة يهواها القلب فلا خير فيها ، وقال بعض التابعين ما أنا أخوف على الشاب التائب من السبع الضاري خوفاً عليه من الغلام الأمرد يقعد إليه ، وقال بعض التابعين ونقله الشيخ الاستاذ أبو بكر الطرطوشي في الرد على الصوفية في السماع : اللوطية ثلاثة أصناف صنف ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعملون ذلك العمل فهذا ممنوع لما فيه من خوف الفتنة لا لاجل الغناء فإن ذلك مانع من المحادثة بل من سماع القراءة والمجالسة ولذلك لا تؤذن المرأة . وجهها في القراءة أن تسمعها نفسها خاصة وسنتها في التلبية حفظ صوتها ومن هذا التصفيق للنساء إذا ناب الإمام لشيء ينبه عليه على ما أخذ عليه بعض العلماء قوله صلعم التسبيح للرجال والتصفيق للنساء فأما سائر كلامها فليس بعورة ولهذا يجوز للرجل سماع كلامهن وبيعهن ومعاملتهن . قال الاستاذ أبو بكر الطرطوشي رضي الله عنه وأخبرني ابن أبي هريرة ببغداد أن أبا حاتم القزويني أفتى أن السماع من المرأة مباح ثم أفتى أبو العباس القسبي بأنه محظور واستدل أبو العباس على تحريمه بقصة موسى وقوله : « رب أرني أنظر إليك » لما سمع كلامه طمع إلى ما وراء ذلك فقال « رب أرني أنظر إليك » فبلغ ذلك أبا حاتم تسلم له . هكذا ذكر أبو بكر في رده على الصوفية وهو استدلال كما ترى . فإن كانت ممن يجوز له النظر إليها والاستماع جاز له سماع غنائها كزوجة الرجل أو جاريتها إذ ليس شيء منها عليه حراما وكيف التلذذ بصوتها كما ذكر القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه فإن كانت أجنبية صغيرة لا يخشى منها الفتنة جاز بدليل حديث الجاريتين . وإن كانت أجنبية لا يخشى الفتنة

الا وهم ينزلونه على خير ولا يحرك منهم السماع الا صفة محمودة اذ يسمعون بالحق والحض ويسترجعون لاستنباط المعاني النفيسة من مسموع اللفظ ويتحركون على أحوال صادقة تعتريهم فتغلب . فليس سماعهم من قبيل ما تقدمت الرخصة فيه من اللهو واللعب ولذلك قال الجنيد رضي الله عنه : تنزل الرحمة على هذه الطائفة في ثلاثة مواضع عند الاكل لانهم يأكلون عن فاقة - وعند المذاكرة لانهم يتجاوزون في مقامات الصديقين وعند السماع لانهم يسمعون بوجود ويشهدون عليها حقا ، وسئل رويج عن وجود الصوفية من السماع فقال : ينتبهون للمعاني التي تعذب عن غيرهم فتبشر اليهم الي الي فيتنعمون بذلك من الفرح ويقع الحجاب للوقت فيعود ذلك الفرح بكاء فمنهم من يحرق ثيابه ومنهم من يبكي ومنهم من يصيح ، وسئل بعضهم عن السماع فقال : بروق تلمع ثم تخدم وأنوار تبدو ثم تختفي ما أحلاها لو بقيت مع صاحبها طفرة عين ثم أنشأ يقول :

خطرة في السر منه خطرت خطرة البرق ابتدا ثم اضمحل
أي زور لك لو قصد اسرا ولمم بك لو حقا حقا فعل

وقيل السماع فيه نصيب لكل عضو فما يقع الى العين يكون عند البكاء والى اللسان الصياح والى اليد تمزيق الثياب واللمم والى الرجل القيام والشطح ولي في هذا المعنى :

ذكر الحبيب لديهم فترنحوا فرحا وحق لهم أن يفرحوا
لا تنكروا شطح المحب لذكره بالذكر يهتز المحب ويشطح

وما من لفظ الا ويمكن تنزيله على معان بطريق الاستعارة فالذي يغلب على قلبه حب الله سبحانه يتذكر بسواد الصدغ مثلاً ظلمة الكفر وبنضارة الخد نور الايمان وبذكر الوصال لقاء الله وبذكر الفراق الحجاب عن الله في زمرة المردودين ويذكر الرفيق المشوش لروح الوصال عوائق الدنيا وأفاتها المشوشة له وأم الانس بالله سبحانه فيبدلون الالفاظ على معاني الخير الغالبة على نفوسهم بما يمن الله به عليها من حسن الفهم ويمنح وترى على ظواهرهم مشرقات أنوار أسرار بواطنهم وتلمح وتصدق أحوالهم قول الشاعر :

(وكل اناء بالذي فيه يرشح) ما أحقهم بالثنا وأولى اذ لا يرون الا المولى
فهل راشد سواهم أو مرشد وكلهم بلسان حاله ومقاله ينفشد :

كل مكان به أراكا والله لا أشتكي قواكا
وكيف أشكو وكل شيء تراه عيني فأنت ذاكا
جوارحي كلها عيون فحيث وجهتها تراكا

من سماعها دون أن ينظر الى ما يمنع النظر اليها منها ففي هذه المسألة نظر .
نبه عليه الامام أبو حامد رضي الله عنه . وعلى الجملة فمدار الامر في
المنع على ما هو مظنة الفتنة ويختلف الحال في ذلك باختلاف حال
الاشخاص فليس الشيخ كالشباب ولا الشابة كالعجوز ، وقد فرق العلماء
رضي الله عنهم بين تقبيل الشيخ لزوجته وهو صائم فأجازوه وبين
تقبيل الشاب لها فمنعوه لما تدعو اليه قبلة الشاب من فساد الصوم
ولامن ذلك من الشيخ ، وأما سماع المرأة ذلك من الرجل على القول باباحة
فعله له قول مالك المشهور على ما حكاه ابن رشد في بيانه فهو أخف من
سماع الرجل ذلك من المرأة الا أن تخشى الفتنة فينبغي أن يجتنب ذلك
لاجلها وحيث تشتبه الامور فحسم بابها أحوط وأسلم ومن تركها كان
أوقى لدينه وعرضه كما قال صلعم .

القسم الثاني : الغناء الذي قارنه عارض في المسموع

هو على ضربين : عارض نظم الصوت ، وعارض الالة : العارض الاول عارض
نظم الصوت يتنوع الحكم بحسبه فان كان العارض محرما كالخنا والفحش
وهجاء المسلمين والكذب على الله تعالى أو على أحد من رسله صلوات الله
عليهم أو على أحد من الصحابة فهذا حرام أيضا كان الغناء بلحن أو بغير
لحن ولو لم يكن ذلك في غناء لكان محرما والمستمع فيه شريك القاتل ،
وكذلك وصف امرأة بعينها بحضرة الرجال . فأما النسيب والتشبيب بوصف
أغصان القدود وورد الخدود ونرجس العيون وأماح التفور ولؤلؤها المكنون
ولعس الشفاه وطرر الجباه وغرر الوجوه وقسي الحواجب وسهام الالفاظ
وعقارب الاصداغ ورحيق الريق وسائر الوصف الانيق فهذا لا يخلو من
أن ينزل على معين أو على غير معين ، فان نزل على معين فان كانت زوجته
أو جاريته جاز له ذلك في خاصة نفسه دون أن يعرض غيره للفتنة بسماع
ذلك ، وان كانت أجنبية حرم ذلك عليه . وان لم تنزل على معين جاز
بدليل ما صح من تسويغ الشرع لانشاد أشعار الغزل لكن يحرم استماعه
على من خشي الفتنة على نفسه بسماعه ، وان كان العارض مكروها
عن الغناء حكمه وجرى فيه ما يجري في سائر أنواع الكلام مما تمدحه
أو تذمه وان كان العارض مندوبا اليه كمدح رسول اله صلعم وتعظيم
الاسلام والفخر به والثناء على المومنين والترغيب في الاعمال المحمودة
والترهيب من عاقبة الاحوال المذمومة والتذكير بمن يعلم خائنة الاعين
وما تخفي الصدور والحض على تفويض الامور لمن تصير اليه « ألا الى
الله تصير الامور » فهذا وما كان مثله جميل اذا حسنت فيه النية .
ومن هذا النوع سماع أرباب الحقائق الصوفية فانهم لا يستمعون شيئا

فما التفاسي الى سواك
قلبي وقف على هواكا
رضاي في كله رضاكا
أنك تأتي لمن أتاك
فلا تخب ظن من رجاكا

أنت حياتي وفيك موتي
أرتجي في الهوى سلوا
فاقض ما شئت فاني
أتيت والفضل منك يقضي
ولا سبيل سوى رجائي

قال الامام أبو حامد سمع بعضهم قائلًا يقول : قال الرسول
غدا يزور ، فقلت تعقل ما تقول ، فاستقظه القول واللعن وتواجد وجعل
يكرر ذلك ويجعل مكان الياء نونا فيقول : قال الرسول غدا نزور ،
حتى غشي عليه من شدة الفرح واللذة والسرور فلما أفاق سئل عن وجده
مم كان فقال ذكرت قوله عليه السلام أن أهل الجنة يزورون ربهم في
كل جمعة مرة ، وقال الامام جمال الاسلام أبو القاسم القشيري في رسالته
سمعت محمد بن أحمد الصوفي رحمه الله يقول سمعت عبد الله بن علي
الطوسي يقول سمعت الرقي يقول سمعت الدراج يقول كنت أنا وابن
القوطي مارين على دجلة بين البصرة والابلة واذا بقصر حسن له منظر
وعليه رجل بين يديه جارية تغني وتقول :

في سبيل الله ود كان مني لك يبذل كل يوم تتلون غير هذا بك أجمل

واذا بشاب تحت المنظرة بيده ركوة (1) وعليه مرقعة يسمع فقال :
ياجارية بحياة مولاك أعيدي علي هذا البيت فأعادت فكان الشاب والله
هذا ، ، ، (2) في ملء الحق في حالي وشهق شهقة فمات قال فقلنا قد
استقبلنا فرض فوثبنا فقال صاحب القصر للجارية أنت حرة لوجه الله
قال ثم خرج أهل البصرة وصلوا عليه فلما فرغوا قال صاحب القصر
أشهدكم أن كل شيء في سبيل الله وكل جوارى أحرار وهذا القصر للسبيل
ثم رمى بثيابه واتزر بازار وارتدى باخر وفر على وجهه والناس ينظرون
اليه حتى غاب عن أعينهم وهم يبكون فلم يسمع له ذكر بعدها . وذكرها
أبو حامد في الاحياء ولفظها هذا متردد بين الكتابين والمقصود أن هذا الشخص
كان مستغرق الوقت بحاله مع الله ومعرفة عجزه عن الثبوت على سنن
الاب في المعاملة وتأسفه على تقلب قلبه وميله عن سنن الحق ، فلما قرع
سمعه ما يوافق حاله فكأنه سمعه من الله سبحانه كأنه يخاطبه بذلك ،
وقد تختلف أفهام السامعين بحسب اختلاف أحوالهم كما حكى عن عتبة

1 - اناء للماء

2 - غير واضح

الغلام أنه سمع رجلا يقول :

سبحان جبار السماء ان المحب لفي عناء

فقال صدقت ، وسمعه ، آخر فقال كذبت فقال بعض ذوي البصائر أصابا جميعا وهو الحق . فالتصديق كلام محب غير ممكن من المراد بل مصدود متعب بالصدود والابعاد . والتكذيب كلام مستأنس بالمحب مستلذ لما يقاسيه بسبب فرط حبه غير متأثر أو كلام محب غير مصدود عن مراده في الحال ، ولا يستشعر لخطر الصد في الحال وذلك لاستيلاء الرجاء وحسن الظن على قلبه ، فباختلاف هذه الاحوال يختلف الفهم ، وحكي عن أبي القاسم بن مروان وكان قد صحب أبا سعيد الخراز وترك حضور السماع سنين كثيرة فحضر في دعوة فقال بعضهم وأنشد :

واقف في الماء عطشان ولكن ليس يسقى

فقام القوم فتواجدوا فلما سكتوا سألهم عن معنى ما وقع لهم في معنى البيت فأشاروا الى التعطش الى الاحوال الشريفة والحرمان منها مع حضور أسبابها ، فلم يقنعه ذلك فقليل له فماذا عندك فيه فقال أن يكون في وسط الاحوال ويكرم بالكرامات ولا يعطى منهي ذرة .

قال الامام أبو حامد وهذه اشارة الى اثبات حقيقة وراء الاحوال والكرامات . والاحوال سوابقها والكرامات تسنح في مبادئها ، والحقيقة بعد لم يقع الوصول اليها ، ولا فرق بين المعنى الذي فهمه وبين ما ذكره الا في تفاوت رتبة المتعطش اليه ، فان المحروم عن الاحوال ، ، ، (1) ولا يتعطش اليها ما مكن منها تعطش الى ما وراءها ، فليس بين المعنيين خلاف في الفهم بل الاختلاف بين الرتبتين ، وكان الشلبي كثيرا ما يتواجد على هذا البيت :

ودادكم هجر وحبكم قلبي ووصلكم صوم وسلمكم حرب

وهذا البيت يمكن سماعه على وجوه مختلفة بعضها حق وبعضها باطل ، وأظهرها أن يفهم هذا في الخلق بل في الدنيا بأسرها بل في كل ما سوى الله سبحانه فان الدنيا مكاراة خداعة قتالة لاربابها معادية لهم في الباطن ومظهرة لهم صورة الود ، فما امتلات دار منها حيرة الا امتلات عبرة كما ورد في ذلك وكما قال الثعالبي في وصف الدنيا :

تنح عن الدنيا فلا تخطبها ولا تخطبن قتالة من تناكح
فليس يفي مرجوها بمخوفها ومكروها أما تأملت راجح

لقد قال فيها القائلون فأكثرُوا
سلاف قصارها ذعاف ومركب
وشخص جميل يونق الناس حسنه
وعندي لها وصف لعمرى صالح
شهى اذا استذلته فهو جامع
ولكن له أسرار سوء قبائح

وقد قال آخر :

ياخاطب الدنيا الى نفسه
ان التي تخطب غدارة
تنح عن خطبتها تسلم
قريبة العرس من المأتم

ويتصور في البيت أن ينزله السامع على أحوال نفسه في حق
الله سبحانه ، فانه اذا تفكر فمعرفة جهل اذا ما قدر الله حق قدره
وطاعته رياء اذ لا يتقي الله حق تقاته وحبه معلول اذ لا يدع شهوة من
شهواته ، ، ، ، ، (1)

رحمه الله يقول سمعت عبد الله بن علي يقول اجتمعت ليلة مع الشلبي
فقال القوال شيئاً فصاح الشلبي وتواجد فقيل له ياأبا بكر ما لك من
بين الجماعة مقام وتواجد وقال :

لي سكرتان وللندمان واحدة
شيء خصصت به من بينهم وحدي

قال وسمعتة يقول سمعت منصور بن عبد الله الاصبهاني يقول
سمعت أبا علي الرذباري يقول : جزت بقصر فرأيت شابا حسن الوجه
مطروحا وحوله ناس فسألت عنه فقالوا انه جاز بهذا القصر وجارية
نغني :

كبرت همة عبد طمعت في أن تراكا أو ما حسب لعين أن ترى من قد رءاك
وشهق شهقة ومات رحمه الله ،

وللصوفية رضي الله عنهم عند سماع السماع ءاداب وأحوال
ومقامات عجاب بسط أهل الطريق القول فيها وأعربوا عنها بما يحسب
النفوس المتشوقة المشوقة الى معرفة ذلك ويكفيها ، وقد ألف في السماع
شيخ الطريق وقطب أرباب التحقيق الامام أبو القاسم عبد الكريم بن
هوازن القشيري (2) جزءا حسنا ترفع سناء وتشعشع سنا رأيت أن أذكره
في هذا التأليف تبركا وتيمنا واعتناء بمقاصد القوم التي لا يخيب من
اهتدى لديها واعتنى .

1 - نصف ورقة 70 ب مخطوط مضطرب لا يقرأ

2 - الشافعي النيسابوري . القطب المتوفى سنة 465 - 1072 الزركلي 4 ، 180

قال رضي الله عنه ونفع به الحمد لله خالق الارواح بكشف جماله ورازق الاشباح بلطف أفضاله ، أحمدته على جميع أفعاله وأسأله أن يصلي على سيدنا محمد وعلى آله ، هذه فصول تخبر عن حقيقة السماع وأحكامه ، وأمارات صحته وأعلامه ذكرناها على حد الاختصار والى الله الرغبة وصدق الافتقار .

فصل ما السماع

السماع ادراك الغيوب بسمع القلوب ، تفهم الفؤاد لحقائق المراد ، الوقوف على اشارات الحق عند وجود عبارات الخلق . الترقى مما قرع سمع الظاهر الى جمع السرائر ، اصغاء القلب الى خطاب الغيب سارات ترد على الاسرار عند عبارات تسمع من الاغيار ، انطلاق لسان السرائر اذا سكت لسان الظواهر جريان لسان الفرد والعبد ساكت بين العباد ، مفاوضت الاحباب وسكون اللسان عن الخطاب ، السماع موجبات الزلفة ، ومذهبات الكلفة ، السماع سفير يؤدي اليك رسائل الغيب ، ودليل ينفي عنك دواعي الريب ، تعريف يفد على القلب على بريد التجلي وتأنيس يحصل من الغيب بحسن التولي ، غذاء الارواح وشفائها . وروح القلوب وضياؤها ، لطائف الغيب وزوائده نتائج القرب وعوائده ، السماع يثير كل وجد كامن ، ويزعج كل قلب ساكن ، السماع مبهج لقوم مزعج لقوم لانه يفيد قوما ويبيد قوما فمن أفاده أبهجه وأضحاه ، ومن أباداه أزعجه أولا ثم محاه ، السماع غريم لا يرضى من الفقير الا ببذل الروح ، لكنه يغنيه عن كل ممنوح ، السماع يقضي ويقتضي : يقضي حقك ويقتضي حقه فحقه منك التلف وحقك أن يكون منه الخلف ، السماع يهتك ستر كل كاتم ويملك السمع حتى لا يدخله لوم لائم ، السماع يذكر ما سلف لك يوم الميثاق ويثير منك كوامن الاشتياق ، السماع معنى يصادفك بغتة ثم يفارقك فلتة ، فلا لوروده سبب ولا لزواله موجب مكتسب ، السماع غيور لا يرضى بدون قتلك لكنه يتلطف في اقتناصك بختلك .

فصل ما شرائط السماع

من شرائط السماع معرفة الاسماء والصفات لعلم ما الذي هو من صفات الذات والذي هو حق من صفات الافعال والمخلوقات وما الذي يمتنع في نعت الحق ولا يجب وما الذي يجوز في وصفه وما الذي يجب ، وما الذي يجوز في أسمائه اطلاقه ، وما الذي يصح ولا يصح للحق سبحانه استحقاقه ، فهذه الجملة من شرائط صحة السماع على لسان أهل التحصيل

من ذوي العقول . فأما على لسان أهل الحقائق فمن شرائط السماع فناء النفس بصدق المجاهدة ثم احياء القلب بروح المشاهدة ، فمن لم تتقدم بالصحة معاملته لم تحصل بالصدق ملازمته . فسماعه ضياع وتواجهه طباع ، والسماع فتنة يدعو اليها استيلاء القسوة الا عند سقوط الشهوة وحصول الصفوة ، والسماع سفير الحق اذا كان بحق ، ونذير القطع اذا كان على حلق . ومن شرائط السماع أن يكون المستمع حاضرا بقلبه لربه غير غائب بعقله ولبه ، لا يتكلف أن يسمع بل يتوقف الى أن يسمع ، فان حصل بغير تعلمه تعريف فالحكم لوارد ، وان لم يكن له فيما يسمعه وجد وقف مع ما كان له من مشاهدة ، وكما أن طهارة الظاهر تعد من أبوابه فطهارة السر من شهود الغير معدودة في جملة شروطه وءادابه ، وللسماع شروط أخرى فمنها أن لا يتخير فيه سمع على القوال ولا يصح عليه خطأ في الاقوال لان ذلك سوء أدب في أحكام الحضرة وعلم صدق لاستكمال الغيبة ومنها البدار الى مطالبات ترد عليه بدون مال أو خلق مع أشكال أو صبر على سوء حال أو اتصاف بسكون أو زوال الى ما لا يستوفيه الحد ولا يحصره العد ، فان من عرج في أوطان التأخير عن ذلك فقد استوجب وشيك الهجران واستوجب سوء الحرمان .

فصل ما ءاداب السماع

القيود بالهيبة عند صحوك الى أن تصل الى الخمود والغيبة بمحوك ثم الاناخة بصفوة الخشوع بقلبك ناسيا أو متناسيا لحظك من ربك ثم استشعار الخجل فيما يقربك الى الحق أو يلقيك به من وجود حال أو شهود مقام أو رؤية في ،،، (1) أو اكرام ثم ملاحظة ما يناغيك به من التقريب لعين المكر والسبب ثم ترك المساكنة الى ما يثني به الحق سبحانه عليك في شرك باستصغار حالك بل باستقرار قلبك وكثرك ثم مرمك عن الحاضرين بترك الانوار فيما تستمع وتلبس صورة الحال بنعت الاجانب فيما اليه ترجع ثم بسقوط أحكام البشرية من تغيرك وتكدرك فيما تنافر فيه من غير اظهار فضل لك بكل وجه تدعيه ، أو حق من أحد تقتضيه ، ثم مراعاة حقوق الاكابر اذا حضروا موضع السماع بدوام السكون الا عن غلبة للاختيار مسقطه ونازلة في الازعاج مفرطة ، ثم مكتمان ما تكاشف به من الاشراف على أحوال من هو دونك في الشرف والحال ، ثم بذل النصيح لمن يقع له غلط في توهم حال بجميل الاشارة والرفق دون الافصاح والنطق ثم تسليم المستمع ما وقف به من الحال

من غير مزاحمة أو نقار بمعارضة ثم حمل ما يحصل من الحاضرين بقلبك من الخلل والنقصان ، وأن ترى نفسك مطالباً بتلافي ما قدر منهم بالتزام حكم الجيران اما بعذر مع الحق أو بخلق مع الخلق .

فصل على كم اقتسم تحصيل السماع

الناس في السماع على أقسام : مستمع بعلم ومستمع بوجد ومستمع بحق فمن كان سماعه بعلم قارن الشواهد بما أشارت اليه الاصول خط هنالك . ومن كان سماعه بوجد ملكته البوادة (1) ولا يحتشم من اقتحام المهالك ، ومن كان سماعه بحق انتشقتة الحقائق فعلت حالته عن جميع ذلك فلا يعد من هؤلاء ولا من أولئك . السماع سماع فرق وسماع جمع ، فسماع الفرق حضور خلق وسماع جمع غيبة تحقق سماع الفرق شهود الغير وسماع الجمع وجود الغيب ، سماع الفرق نطق العبد مع الحق وسماع الجمع قول الحق مع العبد ، سماع الفرق أن يسمع له وسماع الجمع أن يسمع سماع الفرق أن يشهد أفعاله وسماع الجمع أن يشهد جلاله وجماله . المستمع مستمع بوقت ومستمع بحال ، فمن استمع بالوقت طوبى بتهذيب الاخلاق ، ومن استمع بالحال غيب بالاضطلاع والاستغراق . صاحب الوقت اذا استمع وردت عليه الاشارة بمجاهدات ومكابرات ، وصاحب الحال اذا سمع أخذ عن كل اشارة بوضوح محاضرات وهجوم مشاهدات ، السماع سماع يقبض ويزعج وسماع يبسط فيبهج ، وسماع يوجب ،،، (2) بحق وسماع يوجب تلويها بوصف الاول نهاية والاخذ برأيه ، سماع يصحبك له وسماع يمحوك به ، سماع ياخذ فيجذب وسماع يرد فيحجب ، سماع بعد يوجب عطشا على عطش وسماع قرب يوجب دهشا على دهش .

فصل بماذا يتم صفو السماع

يتم ذلك بالمكان والزمان والاحوال ، فالمكان للسماع بمنزلة النفس والزمان بمنزلة القلب والاحوال بمنزلة الروح . فاذا سلمت النفس والقلب والروح من الافات طابت الحياة واذا تغير النقص تكدر العيش ،

1 - كذا في الاصل

2 - غير واضحة

فصل ما شرط القوال ليؤثر في المستمع قوله

شيئان أحدهما موضوع غير مجتلب والثاني مجموع فيه مكتسب، فالموضوع طيب النعمة والمجموع حسن الحرمة وتمام هذين الصيانة والعفة، فإذا صفت نعمته وحسنت للفقراء حرمة وعلت على الاطماع همته وتمكن من أنفاسه ولطف في غيبته واختلاسه ودام على المستمع مصابرتة ودق في الحاضرين فراسته وعرف ما يليق بكل وقت وما يصلح أن يقرأ لكل شخص أنست الارواح بسماعه واستروحت القلوب الى حضوره .

فصل هل يسلم للمستمع أن يقترح على القارئ

العود على الفتوح خير من التحكم والاختيار فيه ، فقل من يختار ويقترح شيئاً الا ولا يجد كثير معنى منه على أنه يسامح فيه في بعض الاحايين فيسلم له ذلك وتركه أولى بكل وجه ،

فصل هل يصح التقاضي على القوال في حال السماع

إذا كان ثم فضل في السكوت فتركه أولى ، وإن زادت الغلبة والاهتياج سلم له التقاضي ، وإذا وجد في التقاضي زيادة من أطراد أو أحزان أو تقريب أو تأديب أو تعريف أو تسويق أو ما جرى مجراه كان ذلك مسلماً وإذا كان في الحاضرين شيخ أو محتشم فترك التقاضي أولى بالفقير بما يجب عليه من مراعاة الادب وقد يكون بتركه أيضاً أولى لأنه إن صح في التقاضي ألهم الله القارئ التكرار دون أن ينطق المستمع باللسان فإن مطالبة الفقير بقلبه رسول الى القارئ لا سيما إذا كان القوال كيساً موفقاً فطنا وربما يستنطق الغير ليتقاضى على القوال ، والمراد به بعض المساكين دون من يشهد التقاضي .

فصل إذا كان بك مطالبة التقاضي

فيتقاضى بعض الحاضرين غير الذي لك فيه وجد فما حقه ؟ من حقه التسليم وترك المزاحمة فإن في ذلك حصول مقصودك ، وما دام فيك فضل فالواجب عليك التسليم والحمل ، فإن غلب عليك سؤله بحق كنت به أولى وعلامة ذلك أن يقع على مزاحمك قهر لا زجر فإن القهر الذي يقع منك على غيرك من الحق والزجر الذي يعود منك الى الغير من النفس

وعزيز من يفرق بين القهر والزجر فيعلم انه غير محق في تواجده وحركته ما الذي يجب عليه ؟

الواجب عليه السكوت بالظاهر وصرفه عن موضع غلظه بالهمة فيمنعه بهمته عن تواجده وحركته فاذا سكن وهذا حاله بالرمز على موضع غلظه بحسن الرفق وجميل النصح فان لم يقبل منه فعن قريب يفتضح بما يتبين أمره لكل ويتضح .

فصل السكون أتم في السماع أم الحركة

لا شك أن السكون والتمكين أتم ولكن الحركة أيضا تسلم عند الغلبة بمقدار قوة الوارد وضعف المستمع . وأهل التحقيق يراعون حكم الوقت ان سكنوا سكنوا وان حركوا تحركوا .

فصل اذا كان الفقير وجد فيما يسمع فهل للحاضرين منه شيء أم لا

الناس في ذلك على أصناف فمنهم من يطيب بوجده قلوب الحاضرين وتغمر أنواره جميع المستمعين ومنهم من اذا حصل له كشف حيل بينه وبين قلوب الحاضرين ويصرف عن الاشراف على وقته اذ الاشتراك في وجده وحاله أو هام المستمعين فينفرد هو به عن كل أحد ، منهم من يفتح له بما يليق بوصفه وحاله ثم لبركات سماعه يفتح لكل واحد من الحاضرين على الحد الذي يليق به من دون أن يشاركه أحد منهم فيما لقي به أو رقي اليه ، ولكن لكل واحد يفتح مما يكون مشرب مثله وهذا أعلاهم قدرا .

فصل ان تحرك بعض المستمعين لازعاج يرد عليه فهل يعذر بالاستفائة بالحاضرين وطلب الموافقة منهم

الواجب على المستمع اشتغاله بحاله دون ملاحظة أمثاله في حالتي ضعفه واستقلاله ثم ان رأى في بعض الاحايين لنفسه تفرحا وزيادة في حركات غيره فربما يشير الى بعض من لا يحتشمه اما لفرط قبضه طلبا للتفرح أو لتمام بسطه بسقوط تمييز الاغيار عن قلبه في وقته على أن ترك ذلك أولى ، ففي الله خلف عن كل غيور ، ويشير بعض الفقراء في المساعدة استجلابا للتواجد وانتظارا لانتظام جريان وقت يتفق فيه طيبة القلوب ، وذلك بغاية الضعف في الجواز لكنه يحتمل بالخلق ، فان كان لموافقتهم فالواجب ترك الخلاف .

هناك شيخ أو محتشم وقع له أن يشير على أحد بالحركة فأمره يتمثل ، وكذلك جميع الفقراء اذا طلبوا من واحد مساعدتهم في الحركة وفيه فضل

فصل اذا قام محتشم أو شيخ فهل يقوم الحاضرون بقيامه أم لا

جرت بذلك العادة . فان خالفه واحد عد منه ترك حرمة ، فلما جرت به العادة سار ذلك بينهم سنة والا فليس له أصل ولكن بعد جريان العادة يراعى ذلك في شروط الادب .

فصل اذا قام في سماعه بوجد مزعج ثم زالت الغلبة وبقي ذوق المعنى ولكن صحوا وتمييزا وباستدامة الحركة بدوام ذلك فهل الاولى له القعود أو مسلم له استدامة الحركة

الاولى اذا زالت الغلبة القعود الا في وجه الموافقة للفقراء أصحاب المواجيد دون المترسمين في التواجد الا أنه ما دام الذوق حاصلًا في حركاته فكان المسلم له استدامة الحركة على أن تركه أولى بعد سقوط المزعج الغالب.

فصل الفقير اذا تواجد في سماعه ولم تقبله قلوب الحاضرين فعلى ماذا يحمل

قد يكون ذلك بحال في حاله فان قلوب الاولياء شهداء الله عليه فان كان من عبد رده القلوب فهو في حكم الحق مردود وقد يكون ذلك أيضا لتمام بلائه فتصرف القلوب عن قبوله فيرده الناس غيرة من الحق سبحانه وستراه .

فصل اذا طرح شيئًا في حال السماع أو سقط منه شيء في حال الاسماع فما حكمه وما حكم الخرق اذا طرحت

أما ما وقعت عليه مطالبة فان يخرج من خرقة أو شيء معه فعلى ما يقع له ان كانت المطالبة بأن يتخلق مع القوال فهو له على الخصوص وان كانت المطالبة عليه بأن يتخلق مع الفقراء فعلى ما وقع له وان كانت المطالبة عليه بطرح ذلك والخروج منه فحسب ، ولم يكن له قصد في ذلك الوقت فذلك باق على ملكه معتبر فيه حكمه عند سكونه وصحوه فان كان هناك شيخ حكم فيه لم ينفذ حكمه في الشرع دون رضا صاحبه ، وفي الطريقة لا ينبغي لصاحب الخرقة أن يخالف ذلك الشيخ فان خالفه فهو أولى به شرعا ولكنه في الطريقة سيلقى عنه فاضحا ، فاما

إذا وقع من انسان في السماع خرقة أو سبب في حال حركته اما في صحوه أو في غيبته لم يدل عنه حكمه ، ويراعى فيه أمره فان علم من حال بعضهم انه لا يعود الى ما سقط منه فلا يرد عليه مراعاة لحسبته ولكنه يتوقف فيه ريثما يشير ، فان ابتدأ فيه بإشارة فذلك ، والا فسيستطلع رأيه فيه بأدق ما يكون من الرمز والاشارة ثم يعمل فيه بما يحكم به صاحبه ، اما بالعبارة أو بالاشارة ، وأما الذين يطرحون خرقهم على الموافقة ، فليس لذلك أصل لانهم ان أرادوا موافقة ذلك الشيخ فيما أزجه فلا يصح ذلك الا بمشاركتهم في الوجد وادعاء موافقتهم بالفعل فليس ذلك أيضا على أصل ، لان حقيقة الموافقة في الامر دون المشاركة في الفعل . ثم ان حصل ذلك في مجمع فأولى الاشياء بالشيوخ الا يحكموا فيها بشيء البثة ، بل يوكل ذلك الى أربابها . فان كان لهم في ذلك قصد والا كان ذلك تأديبا لهم لان لا يعودوا الى اظهار ما ليس له حقيقة ، وأقبح الاشياء اظهار خروج أحد عن خرقة هو في أسرها وقلبه معتكف عليها ، فاما آداب هذه الطائفة بأن لا يعودوا الى شيء خرجوا عنه بحال لا بالشراء ولا بالاسترداد ولا بالمعاوضة . فان طرح انسان خرقة لم يقصد بذلك تخلقا مع القارىء ولكن قال كان قصدي الخروج منه وهو بحكم الفقراء فحكمه الى الفقراء حينئذ بتحكيمة اياهم فان رأوا أن يردوا عليه أو كان فيهم شيخ رأى أن يعود ذلك الفقير في تلك الخرقة لا ينبغي له أن يخالف الفقراء ولا أن يخالف الشيخ وكان رجوعه في ذلك بحكم الشيخ أو حكم الفقراء أولى من مراعاة طريقته في أن لا يعود الى الخرقة لان في ذلك ايثار حكم الشيخ وحكم الفقراء على طريقة نفسه وذلك أتم وأطرف وأولى وأمثل ، واما اذا وقع شيء بحكم الفقراء فهل للقول فيه نصيب أم الواجب عليهم ان لا يخلوه من ذلك لان ذلك الوقت انتظم باثار سماعه ، فاما ان يوثروه أو يتركوه فيه وفي الجملة قلبه بالتخلق معه .

فصل اذا طار شيء من الخرق بحكم الفقراء

فهل يجوز لهم معاوضة الحاضرين بشرائها

الامر في ذلك كمعارضتهم الناس بالسؤال فاما اذا لم يختلط بهم غيرهم من الاجانب فتبايعوا فيما بينهم وتسببوا به الى اصلاح وقت فذلك لهم مسلم . وكذلك ان كان فيما بينهم مناقق لهم ليهتدي الى طريقهم له ايمان بهم ولا يكون عليه للشيخ نفسه سلطان فاما مع السوق والاجانب وأصحاب الدنيا فالامر في ذلك كالامر في باب سؤالهم ومعارضتهم الناس . ومعلوم أن السؤال ضرورة وأن كفارته صدق الفقير ،

وليس هذا موضع شروط أحكام السؤال والمعارضة ، وأما أن يجعل ذلك سببا في التعنيف على الحاضرين والزام الناس شيئا من ذلك بحكم التخجيل لهم ليستخلفوا معهم وليشتروا تلك الخرق من غير طيبة قلب ، بل بحكم تجمل وخجل فان ذلك قبيح من الامور ، وبالجمله فالواجب على الفقراء كتمان سرهم عن الاجانب فان رفعتهم ولي غير قوي وخلقهم غير هنيئ ، واذا اطلع غيرهم على أسرارهم وقع في الفتنة باعتراضه عليهم وهو على الناس رحمة والواجب على الفقير ترك مزاحمة الناس في محبوبهم في دنياهم .

فصل فأما تخريق الثياب بالسمع وغيره

فاعلم أنه لا أصل له في الطريقة وهو منهي عنه في الشريعة . ومن صح في وجهه حفظ عليه أحكام العلم في غلباته ، فاذا جرى عليه شيء في أوقات غلباته فيجعل خلل في حاله فالجواب ، ، ، (1) الى الله سبحانه وتعالى بقلبه اذا عاد الى صحوه من الخلل الواقع في حاله حتى يعي بما جرى عليه في أوان غلبته ، وأما قسمة الثياب المخرقة بينهم فعادة جرت بين الفقراء وتمزيق صاحب الثوب ثوبه لا يزول ملكه ، واذا حكم بذلك الحال أنه لا يعود اليه وأنه صار بحكم الفقراء فيما فعلوه من قسمة وتخصيص بعض به دون بعض فعلى ما أرادوه اذا حصل ذلك بالتراضي وبالله التوفيق .

انتهى كلام الامام العالم أبي القاسم القشيري في أحكام السماع وفيه وفي كلام غيره من العلماء على ذلك فضل بسط واتساع ، والعلماء رضي الله عنهم الا من شذ منهم لا ينكرون أحوالهم الطيبة ولا ينفصونهم بأكدار الانكار في مشاربهم المستعذبة .

وقفت في بعض الوجادات الجارية على شروط الاجازات على ما نصه : أنا الفقيه المحدث أبو عبد الله بن عبد الكريم الفاسي رضي الله عنه قال أنا المحدث القاضي أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر بالمسجد الحرام من لفظه يوم الاثنين التاسع عشر من شوال سنة ثمان وسبعين وخمسائة قال أنا الامام أبو عبد الله محمد بن علي المازري رحمه الله عن شيخه عبد الحميد أنه قال لما وصلت الى مصر دخلت فجاء عمرو بن القاضي فاذا في زاوية المسجد جماعة من الصوفية ومعهم قوال يقول فقال

شيئاً فقام رجل من الجماعة فتواجد وصرخ وعليه ثوبان أحدهما جديد والاخر خلق ورد يده الى الخلق وكان مما يلي جسده فمزقه وقامت الجماعة فأتوا به الى شيخهم فقالوا له ان هذا يدعي أنه سمع فتواجد ومزق الثوب الخلق الذي يلي جسده وترك الجديد ، فقال لهم الشيخ امضوا الى ذلك الرجل الغريب فحكموه فيه فجأؤوا به الي وقالوا لي ان هذا يدعي أنه سمع ووجد فرد يده الى ثوب خلق عليه فمزقه وترك الثوب الجديد ولم يمزقه ، وقد حكمك الشيخ فيه فاحكم فيه فقلت ما يلزمه شيء. فقالوا لم ؟ فقلت تواجد فرد يده الى صدره ليمزق قلبه فلم يصل اليه فمزق ما يليه فاستحسنوا ذلك وتركوه .

قال الشيخ أبو عبد الله المازري فقلت له ياسيدي أخذت هذا من قول ابن الرومي فقال كيف ياأبا عبد الله فأنشدته قوله :

يقول غدا جيش النوى عسكر اللقا	فؤادك في سح الدموع موقفا
فخذ قصتي في ترك حبيبي سالما	وقلبي ومن حقهما أن يمزقا
يدي ضعفت عن أن تمزق جيبها	وما كان قلبي حاضراً فيمزقا

فانظر الى أبي محمد عبد الحميد وامامته في المذهب وحسن لطافته في حكم ما احتكموا فيه اليه جريا علي مذهبهم الاطيب ومساعدتهم على سماعهم وتأثيرهم وترك الانكار عليهم في أمر يعلم فضل موجه ومشيده وانما أخذ والله أعلم قوله فرد يده الى صدره ليمزق قلبه من الذي روى أن موسى عليه السلام قص في بني اسرائيل فمزق رجل منهم ثوبه أو قال قميصه فأوحى الله الى موسى : « قل له مزق قلبك ولا تمزق ثيابك » ، لله درهم ودر سماعهم الذي هم رضي الله عنهم راعون لادابه سالكون مناهج الهدى به يستمعون القول فيتبعون أحسنه ويجتمعون بحضور قلوبهم المتألفة بأنوار المعارف لينزلوا على ما يليق بها ما تنطق به اللسان ، ليس سماعهم كسماع من فرغ قلبه الا من حب الدنيا فانه به مشحون ، والحرص على جمع حطامها الذي زهد فيه الصالحون فهو مع ذلك لازاية أرباب الولاية وأولئك هم المفلحون .

ليت هذا المسكين نظر في تخليص نفسه التي أحاطت بنقطةها دائرة الغرور وطهرها بذنوب من طهور التوبة من أنجاس الذنوب وانه لخير طهور وكان ذا غيبة عن القينة في مشهده ، فالمسلم قال صلعم من سلم المسلمون من لسانه ويده واهتضم نفسه فلم ير أنه خير من كلب قبل أن يأمن العاقبة والتزم اصلاح ذاته المترادفة عليها ضروب مخالفاته المتعاقبة واستوحش من أن يكون له في التعرض لاعراض المسلمين أدنى

استثناس . وكان ممن اشتغل عن عيوب الناس بعيبه ، فطوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس ، انا لله وانا اليه راجعون تسليما لما أصابنا من مصاب في ادعاء قوم زكاة أنفسهم وما بلغوا معشار النصاب ، اللهم أرنا عيوب أنفسنا عسى أن نجتلب جلبات سترها الذي هو من أولى ما التمسنا وأحقه ولا تجعلنا ممن يرى الغزاة في عين أخيه ويدع الجذع المعترض في حلقه ومن علينا بتوبة نصوح تبد لنا من حب الرياسة المذموم حب التواضع المدوح واعصمنا من السمعة والرياء وألحقنا بالمتقين عبادك الاولياء خاصتك وأحبائك الذين وصفتهم في محكم كتابك تعظيما لهم وتفضيلا بأنهم « رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » ،

العارض الثاني عارض الالة

وهو نوعان نوع متفق على جوازه في المعروف من مذاهب العلماء ونوع مختلف فيه ، النوع الاول المتفق على جوازه في المعروف هو الدف في العرس لما تقدم ذكره في الاحاديث الصحيحة ولامرءه صلعم بضربه في النكاح اذ قال : أعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفاف وجاء واضربوا عليه بالغربال وهما بمعنى واحد ، وقد تقدم ذلك وكتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الى شرحبيل أن مر من قبلك بأن يضربوا الدف في النكاح ونهاهم عن الجرابط قال مالك رضي الله عنه ولا بأس بضرب الدف والكبر ، قال بعض أصحابه يريد في العرس ، وقال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه في البيان والتحصيل : اتفق أهل العلم فيما علمت على اجازة الدف وهو الغربال في العرس ،

وقال القاضي أبو الفضل عياض رضي الله عنه ان كراهة ضرب الدفافي في العرس غير المعروف من قول مالك وقول العلماء ، وقال الامام أبو عبدا لله المازري رضي الله عنه في الكلام على الغناء بالالة التي لا تطرب ولا تدعو الى الشرب : ان الدف قد ورد الشرع باباحته في الاعراس

وقصر ابن حبيب ضرب الدف والكبر والمزهر على وليمة العرس خاصة الا الجواري في بيوتهن العواتق وما أشبههن وعزا ذلك الى أصبغ وغيره حسب ما يذكر ان شاء الله .

وقد ورد النص باباحة ضرب الدف أيضا في الاعياد ، فمن العلماء من قصر ذلك على ما ورد ومنهم من قاس عليه سائر أفراح العباد وهو

المذهب الذي مال اليه المحققون من أولي النظر والابتهاج .

وقد تقدم من كلام القاضي أبي الفضل رضي الله عنه في أجوبته على تسعة عشر سؤالاً التي سئل عنها أن ضرب الدف مندوب اليه في العرس بدليل أمره عليه السلام بذلك في قوله واضربوا عليه بالدفاف قال وقد يرخص فيه في الاعياد وقدم المسافر وشبههما من الافراح ، وان كان المراد به في العرس معنى آخر حسب ما قالتها الائمة وجاءت به الآثار من تلقي الانصار النبي صلعم بذلك ودخوله على عائشة في عيد وعندها جاريتان تغنيان ، ونص الامام أبو حامد رضي الله عنه على اباحتها وان كان فيه الجلال .

النوع المختلف فيه بالاجازة والمنع اما على التحريم أو الكراهة

فمن ذلك الصفق بالايدي . الظاهر من الشرع تخفيف ذلك اذ هو من عادة اللهو ، وقد قال صلعم وانما التصفيق للنساء ، قيل أعلم أنه من عادة النساء في لهوهن وحالتهن لانه أباحه لهن وسنه فيما يعتريهن في صلاتهن . وقيل بل معناه تخصيص النساء بالتصفيق في ذلك في الصلاة وان ذلك مما يجوز لهن لا للرجال فيها وبالقول الاول قال مالك في المشهور عنه وأبو حنيفة وغيره وبالقول الثاني قال الشافعي والاوزاعي وجماعة ، وحكي عن مالك وأيده قوله صلعم في حديث آخر ذكره البخاري فليسبح الرجال ويصفق النساء ، وقال أصبغ لا يعجبني مع ما رخص فيه من الدف ومثل ما ورد في الحديث من الصوت الصفق بالايدي أخف من غيره .

ومن ذلك الكبر والمزهر

قال القاضي أبو الوليد بن رشد في رسم تسلف ديناراً من سماع عيسى من ابن القاسم في كتاب النكاح من البيان والتحصيل : فاختلفوا في الكبر والمزهر على ثلاثة أقوال : أحدها أنهما يحملان جميعاً على الغربال ويدخلان مدخله في جواز استعمالهما في العرس وهو قول ابن حبيب . والثاني أنه لا يحمل واحد منهما محمله ولا يدخل مدخله ولا يجوز استعماله في عرس ولا غيره وهو قول أصبغ في سماعه بعد هذا من هذا الكتاب . وعليه يأتي ما في سماع سحنون عن ابن القاسم من كتاب جامع البيوع أن الكبر اذا بيع يفسخ بيعه ويؤدب أهله لانه اذا قال ذلك في الكبر فأحرى أن يقوله في المزهر لانه ألهى منه ، والثالث أنه يحمل

محملة ويدخل مدخله الكبير وحده دون المزهري وهو قول ابن القاسم هنا في رسم أن خرجت من سماع عيسى من كتاب الوصايا وعليه يأتي ما في سماع عيسى من كتاب السرقة أن السارق يقطع في قيمة الكبر صحيحا ثم قال القاضي أبو الوليد واختلف في جواز ما أجاز من ذلك فقيل هو من قبيل هذا الجائز الذي يستوي فعله وتركه في أنه لا حرج في فعله ولا ثواب في تركه وهو المشهور في المذهب . وقيل انه من قبيل الجائز الذي تركه أحسن من فعله فيكره فعله لما في تركه من الثواب لان في فعله حرجا أو عقابا وهو قول مالك في المدونة أنه كره الدفاف والمعازف في العرس وغيره .

فهم القاضي أبو الوليد رضي الله عنه أن الكراهية هنا لضرب الدفاف على ظاهر المدونة وفسر معناها وقال ان المشهور في المذهب عدم الكراهة واستواء الحال في ضربه وتركه حسب ما تقدم ، وصرف بعضهم على ما حكاه القاضي أبو الفضل الكراهة لاجارتها ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب الاجارة ان شاء الله . وزاد القاضي أبو الوليد في جامع المقدمات له قولاً ثالثاً فيما أجاز منها فقال وقيل انه من قبيل المباح الذي فعله أحسن من تركه .

ومن ذلك الطبل والشاهين والقضيب

قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه : الطبل على ضربين طبل الحرب فلا حرج فيه لانه يقوي النفس ويهرب على العدو وطبل الله كالدف ، وكذلك آلات اللهو المشهورة للنكاح يجوز استعمالها فيه بما يحسن من الكلام ويسلم من الرفث ثم قال ولم يجرز الدف في العرس بعينه وانما جاز لانه يشهر فكل ما شهر جاز . انتهى

وقال الامام أبو حامد رضي الله عنه ان الحجيح يدورون أولا في البلاد بالطبل والشاهين والغناء ، وذلك مباح لانها أشعار ترتبط بوصف الكعبة والمقام والحطيم وزمزم وسائر المشاعر وغيرها وتأثير ذلك يهيج الشوق الى بيت الله واشتعال نيرانه ان كان ثم شوق حاصل أو استثارة الشوق واجتنابه ان لم يكن حاصل ، واذا كان الحج قرابة والشوق اليه محمود كان التشويق اليه بكل ما يشوق محمودا ، وكما يجوز للواعظ أن ينظم كلامه بالوعظ ويزينه بالسجع ويشوق الناس الى الحج بوصف البيت والمشاعر ووصف الثواب عليه جاز لغيره ذلك على نظم الشعر ناذا أضيف اليه صوت طيب ونغمات موزونة زاد وقعه ، واذا أضيف

اليه الطبل والشاهين وحركات الايقاع زاد التأثير ، وكل ذلك جائز ما لم تدخل فيه المزامير والاوزار التي هي شعار الاشرار . انتهى ،

وأما طبل الكوفة فقد عده الامام أبو حامد رضي الله عنه مع الاوزار التي هي من شعائر الشرب أو المخنثين ، قال وهي المزامير والاوزار وطبل الكوفة وهي التي نص عليها بالمنع خاصة وما عداها فهو باق على أصل الاباحة كالدف وان كان فيه الجلاجل وكالطبل والشاهين والضرب بالقضيب وسائر الالات وحكى القاضي أبو الطيب الطبري عن الشافعي في شامله أنه كان يكره الطقطقة بالقضيب ويقول وضعته الزنادقة ليشتغلوا به عن القرآن ، وقد ذكر ابن الصباغ الشافعي في شامله كراهيته وقال انه ليس بالة ولذلك لا يضرب وحده ولا أذكر لاهل مذهب مالك فيه شيئاً الا ما قاله الاستاذ أبو بكر الطرطوشي في قوله (صلعم) لست من دد ولا دد مني وقص قوله ، فاذا كان النبي صلعم يتبرأ ممن ينقر الارض بأنامله فما ظنك بطقطقة القضيب .

ومن ذلك البوق

قال ابن كنانة في المبسوطة لا أرى بأساً بالبوق في العرس ووصف له البوق ونعت فقال لا بأس به ولا أرى أن يمنع منه في وليمة وفيها قال ابن وهب سئل مالك عن اللهو يكون فيه البوق يعني في الوليمة قال اذا كان كثيراً مشتهراً فأنا أكرهه فاذا كان شيئاً خفيفاً فلا بأس به ان شاء الله قال مالك رضي الله عنه وذلك يختلف في كثرة اللهو والاعياد والجواري . انتهى ، وقال القاضي أبو الوليد الباجي رضي الله عنه في المهذب له : قيل لمالك في اللهو فيه البوق قال اذا كان كثيراً مشتهراً فلا أحبه انتهى . وقال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه في كتاب البيان والتحصيل له ما نصه : ولابن كنانة في المدنية اجازة البوق في العرس فقيل معنى ذلك في البواقات والزمارات التي لا تلهي كل الالهة والله أعلم انتهى . وذكر القاضي أبو الوليد بن رشد في البيان أيضاً أنه لا خلاف في أنه لا يجوز استعماله في عرس ولا غيره حسب ما يذكر فيما قارن ذكره وهو العود ، يريد والله أعلم ما كثر الهاؤه للتخفيف المتقدم في ما قل الهاؤه .

ومن ذلك المزممار والعود والطنبور والمعزف والبرابط وسائر الاوتار الملهية

أخرج البخاري في صحيحه أن شريحا رضي الله عنه أتى في طنبور كسر فلم يقض فيه بشيء ، وقال الامام أبو عبد الله المازري رضي الله عنه في شرح التلقين له ما نصه وأما الغناء بالآلة فإن الآلة إن كانت أوتارا كالعود والطنبور والمعزف فإن ذلك ممنوع وكذلك المزممار . والظاهر عند بعض العلماء أن ذلك ملتحق بالمحرمات وإن كان محمد بن عبد الحكم أطلق في سماع العود أنه مكروه وقد يريد بذلك التحريم ولما حرمت الخمر وكان ضرب الاوتار والنفخ في المزممار تقارب شربها غالبا ويبعث على الزيادة في الشرب والاسكار وتحرك النفس وينزع بها الى الشرب حتى يصير كالمغلوب على ذلك من هجان الطباع انسحب حكم التحريم على ذلك انتهى .

ومن كتاب آداب القضاة والحكام لمحمد بن عبد الله بن عبد الحكم رضي الله عنه ما نصه : ومن سمع الضرب بالعيدان وحضرها وإن كان ليس معه نبيذ فلا تجوز شهادته إلا أن يحضر ذلك في عرس أو صنيع فلا أبلغ إن اطرح شهادته وليس الصنيع كغيره وإن كان مكروها على كل حال .

ومن كتاب ابن يونس رضي الله عنه ما نصه : سئل مالك عن ضرب الكبر وعن المزممار ينالك سماعه وتجدر لذته في طريق أو مجلس قال فليقم إذا التذ لذلك إلا أن يكون جلس لحاجة أو لا يقدر أن يقوم وأما الطريق فليرجع أو ليتقدم أو يتأخر ، ثم قال في الكبر بعد الرخصة ، قال القاضي أبو الوليد بن رشد في سماع سحنون وسؤاله من ابن القاسم من جامع البيوع من البيان والتحصيل ما نصه : أما البوق والعود فلا اختلاف في أنه لا يجوز استعمالهما في عرس ولا غيره ، ويفسخ البيع فيهما باتفاق ، ولا يقطع من سرقتهما إلا في قيمتهما مكسورين ، قال القاضي أبو الفضل عياض في كتاب التنبيهات له على المدونة ما نصه : وأما المعازف فلا يجوز ضربها ولا استيجارها وهي من أنواع البرابط والعيدان ، قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في باب كراهية المغنيات من كتاب العارضة له ما نصه : وليس الغناء بحرام فإن النبي صلعم قد سمعه في بيته وبيت غيره وقد وقف عليه في حياته وإن زاد عليه أحد على ما كان في عهد النبي صلعم عودا بصوت عليه

نغمة فقد دخل في قوله مزار الشيطان في بيت رسول الله صلعم فقال
دعهما فانه يوم عيد وان اتصل بذلك طنبور فلا يؤثر أيضا في تحريمه
فانها كلها آلات تتعلق بها قلوب الضعفاء من الخلق ، وللنفس عليها
استراحة وطرح لثقل الجد الذي لا تحتمله كل نفس ولا يتعلق به كل
قلب وان تعلقت به نفس فقد سمح الشرع لها فيه انتهى ، ثم قال أيضا
رضي الله عنه في سراج المريدين في السابع من مقاصد النكاح العشرة أنه
يجوز له أن يتخذ فيه اللهو كالدف والمزار ، ففي الصحيح أن عائشة
رضي الله عنها قالت : زفت امرأة الى رجل من الانصار فقال نبي
الله يا عائشة ما كان معكم لهو فان الانصار يعجبهم اللهو .

وقال أبو بكر رضي الله عنه : أمزور الشيطان في بيت رسول
الله صلعم الحديث ، فأبان صلعم جوازه في الجملة ولكن من غير توال
الا تعلقا بالاسباب كيوم العيد والعرس وغيره انتهى .

قال أبو نصر بن الصباغ الشافعي رضي الله عنه ما نصه :
فأما الآلات فعلى ثلاثة أضرب ، ضرب محرم وهو ضرب الاوتار والمزامير
والعود والطنبور والمعزفة والرباب ونحوها ثم قال وضرب يكره
وهو القضيبي ولا يحزم لانه ليس بالآلة وانما يسمع الصوت ولهذا لا
يسمع منفردا بخلاف الملاهي ، وضرب مباح وهو الدف في النكاح لما روي
عن النبي صلعم أنه قال أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال يريد
به الدف ، فان كان في غيره كره لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان
إذا سمع صوت الدف بعث فنظر ان كان في وليمة سكت وان كان في
غيرها عمد بالدرة . وروي أنه ان كان في النكاح والختان سكت ، وقال
بعض أصحابنا ان صح ما روي أن امرأة جاءت الى النبي صلعم فقالت
اني نذرت ان رجعت من سفرك سالما أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال
النبي صلعم : أوفي بنذرك دل على أنه لا يكره الدف في جميع الاحوال
انتهى .

قال الحافظ أبو محمد بن حزم والغناء والزفن جائزان والزمر
مباح وتركه أحسن انتهى .

قلت القول بالمنع في الآلات الوترية والمزار هو الذي عليه
الجمهور من أهل العلم والخلاف في ذلك ضعيف ، والدليل على صحة
المنع في المعازف ما خرجه البخاري رضي الله عنه في باب من يستحل
الخمير ويسمئها بغير اسمها ، قال : قال هشام بن عمار حدثنا صدقة

ابن خالد نا عبد الرحمان بن يزيد بن جابر نا عطية بن قيس الكلابي نا عبد الرحمان بن غنم الاشعري حدثني أبو عامر وأبو مالك الاشعري والله ما كذبني سمع النبي صلعم يقول : ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخبز والحريير والخمر والمعازف ولا ينزلن أقوام الى جنب علم تروح لهم بسارحة لهم تاتيهم لحاجة فيقولون ارجع الينا غدا فيبييتهم الله ويضع العلم ويمسخ ءاخرين من قردة وخنازير الى يوم القيامة انتهى .

غير أن الحافظ أبا محمد بن حزم وهن هذا الحديث فقال لم يورده البخاري مسندا وانما قال فيه هشام بن عمار ثم هو عن أبي عامر وأبي مالك ولا يدرى أبو عامر هذا انتهى .

قال الامام المحدث العالم أبو عمرو بن عثمان بن الصلاح في كتاب علوم الحديث له ما نصه : ولا التفات الى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر وأبي مالك الاشعري عن رسول الله صلعم ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحريير والخمر والمعازف الحديث من جهة أن البخاري أورده قائلًا فيه قال هشام بن عمار وساقه باسناده فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجعله جوابا عن الاحتجاج به عن تحريم المعازف وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال لشرط الصحيح ، والبخاري رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفا من جهة التفات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه ، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر الحديث في موضع ءاخر من كتابه مسندا متصلا وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الاسباب التي لا يصحبها خلل ولا انقطاع انتهى .

قال أبو الحسن مسلم بن الحجاج رضي الله عنه في كتاب الكنى له أبو مالك عمرو ويقال عبيد ويقال كعب بن مالك له صحبة انتهى ، ووقع اسمه في تاريخ ابن أبي خيثمة ومسند أبي داود الحارث ، وقال أبو عبد الله الحكم اسمه كعب بن عمر بن عباد بن عمرو ، وقال أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب له أبو مالك الاشعري له صحبة ورواية اختلف في اسمه فقيل كعب بن مالك وقيل كعب بن عاصم وروى عنه عبد الرحمان بن غنم وربما روى شهر بن حوشب عنه وعن عبد الرحمان ابن غنم وروى عنه ابن سلام . وقال العالم أبو الفرج الجوزي في الكلام على هذا الحديث في كشف المشكل له كذا رواه عبد الرحمان بن غنم فشك أي الرجلين حدثه وهو حديث واحد أخرجه البخاري تعليقا . فأما

أبو مالك فاختلفوا في اسمه واسم أبيه على أربعة أقوال : أحدها عمرو والثاني عبيد والثالث سعد بن عاصم والرابع الحارث بن مالك ثم قال وأما أبو عامر فاسمه عبيد بن هاني وجملته ما روى حديثان ولم يخرج له سوى هذا المشكوك فيه ، انتهى ، وقال أيضا رضي الله عنه الذي في هذا الحديث الخز بالخاء والزاي وهو معروف وقد جاء في حديث يرويه أبو ثعلبة عن النبي صلعم يستحلون الحر والحرير أدبه استحلال الحرام من الفروج فهذا بالحاء والراء المهملة وهو مخفف فذكرنا هذا لئلا يتوهم أنهما شيء واحد ، انتهى .

قلت هذا الحديث مما احتج به بعضهم على تحريم الغناء ولا دليل فيه على ذلك لانه لم يذكر فيه الغناء وانما ذكرت المعازف مقرونة باستحلال الزناء والحرير والخمر وذلك بين التحريم وقد تقدم أن المعازف هي أعواد الغناء وهي في الغالب لا تستعمل الا على الشرب وهي تدعو اليه فحسم أكثر العلماء الباب فيها جملة ومنهم من لم يبلغ مبلغ التحريم في ذلك اذا عريت عن المحرم لا سيما في صنيع النكاح وان كانت مكروهة على كل حال ، وقد تقدم من كلام العلماء رضي الله عنهم ما يدل على ذلك .

ومن ذلك صفارة الرعاء والشبابة

أما الصفارة فاختلف العلماء رضي الله عنهم فيها ، فمنهم من منعها ومنهم من أجازها . وقول ابن حزم والزمير مباح وتركه أحسن يدل،،،(1) احتج المانع لذلك بما خرجه أبو داود رضي الله عنه بسنده الى نافع رضي الله عنه قال سمع ابن عمر مزمارا قال فوضع أصبعيه على أذنيه ونأى عن الطريق وقال لي : هل تسمع شيئا ؟ قال : فقلت لا فرفع أصبعيه من أذنيه وقال كنت مع رسول الله صلعم فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا ، ولا حجة في هذا الحديث لان أبا داود رضي الله عنه قال عقبه : هذا حديث منكر .

وذكر في رواية ابن داسة أحاديث في هذا المعنى وقال انها منكرة، وفي كتاب ابن أبي خيثمة (2) نا عبد الله بن جعفر عن أبي المليح الرقي عن ميمون بن مهران عن نافع قال : كنا مع ابن عمر في سفر

1 - كلام ناقص في الاصل ،

2 - راجع ابن حجر ، التهذيب 3 - 342

فسمع صوت زامر فوضع أصبعيه في أذنيه وعدل عن الطريق : ثم قال :
يأنافع تسمع ؟ قلت : لا ، فراجع الطريق ثم قال هكذا رأيت رسول
الله صلعم فعل ، قال أبو سليمان الخطابي في المعالم له : المزار الذي
سمعه ابن عمر هو صفارة الراعي وقد جاء ذلك مذكورا في هذا الحديث
من غير هذه الرواية وان كان مكروها ، فقد دل هذا الصنع على أنه ليس
في غلظ المحرم كسائر الزمور والملاهي التي يستعملها أهل الخلاعة والمجون ،
ولو كان كذلك لاشبه ألا يقتصر في ذلك على سد المسامع فقط دون أن
يبلغ فيه من النكير مبلغ الردع والتمكين انتهى .

قال الحافظ أبو محمد بن حزم فلو كان حراما ما أباح رسول
الله صلعم لابن عمر سماعه ولا أباح ابن عمر لنافع سماعه ، ولكنه
صلعم كره لنفسه كل شيء ليس من التقرب إلى الله تعالى كما كره
الأكل متكئا والتنشف بعد الغسل بثوب معد لذلك والستر الموشى على
بهو عائشة وعلى باب فاطمة رضوان الله عليهما .

وكما كره أشد الكراهة أن يبيت عنده عليه السلام دينار أو درهم
وانما بعث صلعم منكرا للمنكر وأمر بالمعروف ، فلو كان ذلك منكرا
لما اقتصر النبي صلعم أن يسد أذنيه عنه أو أن يامر بتركه عنه انتهى ،

وأما الشبابة وهي نحو قصبة الراعي فلم أر لاحد فيها نصا
إلا ما ذكره السهروردي في كتاب عوارف المعارف له ، ونص قوله رضي
الله عنه : وأما الدف والشبابة وان كان في مذهب الشافعي فيهما فسحة
فلاولى تركهما والاخذ بالاحوط والخروج من الخلاف . انتهى .

وهذا الذي قاله يظهر من كلام الامام أبي حامد رضي الله عنه
حيث جعل ما عدا الزامير والاوتار وطبل الكوفة من سائر الآلات على
الاباحة وهي والله أعلم محدثة فلاجل ذلك لم ينص عليها أحد من
المتقدمين فيما علمته .

وقد أخبرني بعض الفقهاء العارفين بما يروى ويسند للمتصفيين
بصفة العدالة وشرف المحتد أنه حضر يوما في وليمة مع ملا من فقهاء
مدينة فاس حرسها الله وصلحائها ، ومن جملتهم الشيخ الفقيه الأعدل
القاضي الأفضل العالم أبو الحسين المزدغي (1) رحمه الله ورضي عنه والسمع

1 - على المزدغي الفقيه الخطيب بالقرويين توفي سنة 716 ، ابن القاضي درة
الحجال 2 - 440 (1244)

يصنع بالغربال والشبابة على عادة بلادنا في ذلك فسأله بعض الحاضرين عن حكم الشبابة فقال هي قصبة الراعي التي لم يصح ما ورد من حديث ابن عمر فيها ولو صح لكان حجة لباحثها لا لمنعها الا على جهة التنزه والتورع عن ذلك لمن سلك سبيله . وأخبرني أيضا أنه حضر في أحد أسباب الافراح مع جملة من الفقهاء الصالحين بالمدينة المذكورة والسماع يصنع على العادة فقال لهم أيتساهل في هذا عندكم مع أنكم المتميزون بمعرفة الفقه بالمغرب فأطبقوا كلهم على أن ذلك أمر لم يزلوا خلفا عن سلف يبيحونه ويحضرون فيه ولا ينكره أحد من علمائهم ، انتهى الكلام على عارض المسموع والحمد لله .

القسم الثالث من الغناء ما قارنه عارض في المستمع

فان كان ممنوعا في الشرع تعلق المنع بالمستمع والذي بعثه على استماعه ان سلم حاله ، وذلك كالشباب الذي غلبت الشهوة عليه فانه لا يسمع شيئا الا وهو يحمله على ما أشرب في قلبه حبه من الشر الا ان عصم وكما جاء في المثل السائر : حبك الشيء يعمي ويصم وكما قال الشاعر :

فكل شيء رءاه ظنه قدحا وكل شخص رءاه ظنه الساقى
وكحضور النساء لسماع الرجال اللائي تخشى عليهن الفتنة
في ذلك . وينبغي أن يتقدم في ذلك اليهن والى من هو السبب في احضارهن وليس هذا مما يرجع الى تحريم الغناء بشيء فان هذا المعنى يحرم وان لم يكن غناء بل يمنع النساء الصلاة في المساجد اذا خيف الشر ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها : لو علم رسول الله صلعم لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل ، وكذلك يتأكد توجه المانع والزاجر فيما جرت به عادة حضورهن من مجالس الوعاظ والقصاص واختلاطن بالرجال في ذلك دون حاجز ولا جازر ولا سيما ان كان المسمع لهن شابا حسن الصوت طيب النغمة ومن باب أخرى أن يكون جميل الصورة أو يحضر المجلس من هو مظنة للفتنة . وقد قال مالك رضي الله عنه في سماع ابن القاسم من كتاب السلطان من العتبية أرى للامام أن يتقدم الى الصنائع في قعود النساء اليهم وأن لا تترك المرأة الشابة تجلس الى الصنائع ، فأما المرأة المتجالة والخدام الدون التي لا تتهم على القعود ولا يتهم من تقعد عنده فاني لا أرى بذلك بأسا .

قال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه وهذا كما قال

من أنه يجب على السلطان تفقد مثل هذا والنظر فيه لانه مسؤول عنه ، قال رسول الله صلعم الامام راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته والعبد راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته وقد قال رسول الله صلعم ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء ، وقال صلعم باعدوا بين أنفاس الرجال والنساء وبالله التوفيق .

ومن جامع العتبية وسمعت مالكا يحدث أن عائشة زوج النبي صلعم مدخل عليها رجل أعمى وأنها احتجبت منه فقيل لها يأم المؤمنين انه أعمى لا ينظر فقالت ولكني أنظر اليه ، قال القاضي أبو الوليد بن رشد يروى عن أم سلمة أنها كانت عند رسول الله صلعم مع ميمونة قالت : فبينما نحن عنده أقبل ابن أم مكتوم فدخل عليه وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب فقال رسول الله صلعم : احتجبا منه . فقلنا : يارسول الله أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال رسول الله صلعم أفعميا وان أنتما ألستما تبصرانه . وهذا خاص في أزواج النبي صلعم بخلاف غيرهن من النساء والله أعلم بدليل قول النبي صلعم لفاطمة أعتدي عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين عنك ثيابك فيصح للمرأة أن تنظر من الرجل الاجنبي الى ما يصح للرجل أن ينظر اليه من ذوات محارمه وقد قيل انه لا يصح للمرأة أن تنظر من الاجنبي الا ما يصح للرجل أن ينظر اليه من ذوات محارمه وقد قيل انه لا يصح للمرأة أن تنظر من الرجل الا ما يصح للرجل أن ينظر منها على فعل عائشة في احتجابها من الرجل الاعمى وعلى ظاهر قول الله عز وجل لانه قال : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن » كما قال : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » وليس ذلك بصحيح اذ قد ثبتت السنة في حديث فاطمة بنت قيس أن النساء في ذلك بخلاف الرجال ، فتتنظر المرأة من الرجل الاجنبي الى ما ينظر منه الرجل من ذوات محارمه وتنظر المرأة من الرجل من ذوي محارمها الى ما ينظر اليه الرجل من الرجل ، وكذلك نظر المرأة من المرأة الى ما ينظر اليه الرجل من الرجل ، وقد زدنا هذا المعنى بيانا في الجامع من مختصر الطحاوي وبالله التوفيق انتهى .

قال الفقيه أبو الحسن بن القطان رحمه الله في كتاب النظر في أحكام النظر له لما تكلم على نظر المرأة للرجل الاجنبي منها أن المرأة اذا قصدت الالتذاذ وخافت الافتتان فليس لها النظر ولا الى القرد على هذا الوجه وكذلك اذا قصدت ولم تخف فانها اذا قصدت الاستمتاع

والتلذذ بالنظر تحقق من خوف الافتتان ما ليس من حسابها ان لم يكن ذلك القصد هو عين الفتنة ، فبقي للنظر ما اذا لم تقصد الالتذاذ ولكنها تعلم من نفسها أنها اذا استحسنت خافت الفتنة وهي الان قبل النظر غير مستحسنة فهل يجوز لها ارسال الطرف أم لا ؟

هذا هو عندي الموضع الذي ينبغي أن تكون فيه الاقوال الثلاثة المحكية قول نظرهما اليهم كنظرهم اليها أي فلا يجوز لانا فرضناها خائفة ، وقول يجوز لها من النظر اليهم ما يجوز من ذوات محارمهم وذلك الوجه والكفان والقدمان فان نظرت فتحركت أمسكت لابد من هذا الشرط وقول انها تنظر منهم الى ما وراء العورة باطلاق الا أنه لابد من الشرط المذكور أعني أنها ان تحركت أمسكت . انتهى .

قلت فاذا سلمت الاركان الثلاثة التي انبنت عليها هذه الاقسام الثلاثة مما يخل بشيء منها فهل لا يجوز ما رخص الشرع فيه من اللهو الا للنساء خاصة دون الرجال أو للرجال والنساء .

اختلف في ذلك فقال أصبغ رضي الله عنه انما يجوز للنساء دون الرجال وأن الرجال لا يجوز لهم عمله ولا حضوره ، وكذلك قال ابن حبيب لا باس بحضور الوليمة يكون فيها الكبر والدف والمزهر ، فقد استخف ذلك فيها من فعل النساء لما جاء من استحباب الاعلان بالنكاح والتشهير له ومن لها به في غير العرس وأظهره وشهره وجب على الامام أن ينهى عنه ويقطعه الا الجواني في بيوتهن العواتق وما أشبههن فانه تجري لهن مجرى العرس ما لم يكن معه غيره ، وكذلك قال لي أصبغ وغيره : قال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه والمشهور أن عمله وحضوره جائزان للرجال والنساء وهو قول ابن القاسم في رواية عيسى عنه وفي سماع أصبغ منه خلاف قول أصبغ ، وهو مذهب مالك رضي الله عنه الا أنه كره لذي الهيئة من الناس أن يحضر اللعب ، روى ذلك ابن وهب عنه في سماع أصبغ .

ولنقدم هنا الكلام على حكم اجابة الدعوة ثم نردفه بماذا شرع فيها اللهو واللعب ليكون أوعب في الفائدة للمستفيد المستوعب . اعلم أن الاصل في ذلك ما ورد في صحيح مسلم رضي الله عنه من قوله صلعم اذا دعي أحدكم الى الوليمة فلياتها وقوله في الرواية الاخرى عرسا كان أو غيره وفي الاخرى ايتوا الدعوة وفي الاخرى اذا دعي أحدكم لكرام فليجب وفي الاخرى لطعام وفي الاخرى لعرس وفي الاخرى ومن لم يجب الدعوة

نقد عصى الله ورسوله ، ذكر ذلك كله القاضي أبو الفضل خياض في اكماله ، وقال رضي الله عنه لم يختلف العلماء في وجوب الاجابة في وليمة العرس ، قلت قد نقل ابن شاس (1) عن القاضي أبي الحسن القصار (2) أنه قال : مذهبنا أن الوليمة غير واجبة ، والاجابة اليها غير واجبة ولكن يستحب ، والوليمة هي طعام العرس .

ذكر تقسيم الاطعمة

الوليمة ما تقدم ، الشندخية طعام الاملاك قال ابن دريد : الشندخي طعام الاملاك وقالوا الشندخي واشتقاقه من قولهم فرس شندخ وهو الذي يتقدم الخيل في جريه فأرادوا أن هذا الطعام يتقدم على العرس ، العزيزة طعام الختان عن الفراء ، الوضيمة طعام المأتم عن ابن الاعرابي ، النقيعة طعام القادم من السفر ، الوكيرة طعام بناء الدار ، التحفة طعام الزائر ، النول ما يهيأ للضيف ، قال الهروي يقال أقمتم للقوم نزلهم أي ما يصلح أن ينزلوا عليه من الغذاء ، السلفة واللهة طعام المتعل قبل الغذاء ، الزلة والقفي طعام الكرامة ، قال أبو علي في البارع اتخذ فلان زلة أي صنيعا للناس ، المأذبة كل طعام يدعى اليه من كان ، السؤر بالهمز جاء في البخاري أن جابرا صنع سؤرا ، قال صاحب المطالع أي اتخذ طعاما لدعوة الناس ، قال الطبري وهي كلمة فارسية وقد جاءت مفسرة بنحو هذا في نسف البخاري ، وقيل السؤر الصنيع لغة للحبشة انتهى ما في المطالع .

قال القاضي أبو الفضل رضي الله عنه واختلفوا فيما عدا الوليمة فمالك وجمهورهم على أنه لا تجب الاجابة اليه ، وذهب أهل الظاهر الى وجوبها في كل دعوة عرسا كانت أو غيرها فظاهر الالفاظ الاخرى التي ذكرناها ، وقال الشافعي رضي الله عنه ذلك واجب في الوليمة ولا أرخص في ترك غيرها من الدعوات التي لا يقع عليها اسم وليمة كالختان والاملاك والنفاس وحادث سرور ولا يبين لي أن تاركها عاص كتارك الوليمة ، ولمالك رضي الله عنه في المدنية أن هذا في طعام العرس وليس في الاملاك وليمة . وفي مسلم عن عبيد الله هو العمري نحو قال انه كان ينزله على العرس أي يتأوله فيه ويجعله مراد الحديث . وكذلك اختلف السلف رضي

1 - أبو محمد عبد الله بن نجم (616هـ)

شيخ المالكية في عصره الزركلي ، الاعلام ، 4 ، 229

2 - مخلوف شجرة النور الزكية ، 92 ، 208

الله عنهم في احابة ما عدا الوليمة وحمل من خص ذلك بالعرس أو غيرها على النذب والاوامر في ذلك على التحضض لا على الايجاب . وخص الوليمة بالايجاب نصه صلعم فيها على العصيان وأن الوليمة اسم يختص بطعام العرس والاملاك على ما تقدم وكره مالك رضي الله عنه الاجابة للطعام يدعون اليه ، وتأوله بعض أصحابنا على غير الوليمة وتأوله بعضهم على غير طعام أسباب السرور المتقدمة مما يسمع تفضلا ومن العتبية وسئل مالك عن المتوفي عنها زوجها تؤذن الى العرس أخرج اليه ؟ قال نعم ولا تنبت الا في بيتها ولا تنتهيا بشيء مما تنهى عنه المتوفى عنها زوجها وهذا علي ما قاله في كتاب محمد أنها بعد البناء وهو الذي يسمى عنده أن تلبسه قال القاضي وهذا كما قال أن لها أن تخرج الى العرس اذا لم تبت الا في بيتها ، ولا تهيات بما لا يجوز للجاد أن تفعله اذ لا حرج عليها في حضور العرس اذا لم يكن فيه من اللهو الا ما أجز في العرس وقد مضى القول فيما يجوز من ذلك ومما لا يجوز مستوفي في رسم سلف من سماع عيسى من كتاب النكاح وبالله التوفيق ، انتهى . وقال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه في موضع آخر وانما افترقت الوليمة عن غيرها من الاطعمة في وجوب الاتيان اليها لقول رسول الله صلعم لابد للعرس من وليمة ولقوله لعبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه أولم ولو بشاة ولقوله صلى الله عليه وسلم الوليمة حق والثاني معروف والثالث سمعة ورياء فاذا جعل الرجل الوليمة والسابع جميعا كان حقا على من دعي الى الوليمة أن ياتي لانه دعي الى حق وكان من دعي الى السابع يخاف اذا لم يدع الى حق وانما دعي الى معروف فان شاء أن ياتي وان شاء يترك وكذلك ان ترك الوليمة وفعل السابع لانه ترك الحق وفعل المعروف فلم يكن على من دعي اليه أن يجيب وأما ان أخر الوليمة الى يوم السابع فقال مالك أرى أن ياتي ولم ير ذلك مثل الوليمة قال لانه ربما جعل الرجل الوليمة والسابع ووجه تعليله تخفيف الاتيان بأنه ربما جعل الرجل الوليمة السابع هو أنه لما كان للرجل قد يجعلهما جميعا احتمل عنده أن يكون لم يؤخر الوليمة الى يوم السابع انما تركها وعمل السابع ولو كان من عادة الناس في البلد أن لا يولموا على أعراسهم الا يوم السابع لوجب على من دعي اليها أن يأتيها لانه هي الوليمة بعينها . وبالله التوفيق . انتهى

قال ابن شاس في جواهره الثمينة الوليمة هي مأدبة العرس ومحلها البناء ، قال القاضي أبو الفضل رضي الله عنه .

واختلف في وجوب الاكل للمفطر فيها ، فإلهل الظاهر فيها قولان

وقد ترجمها الباجي على مذهبنا من قول مالك وأصحابه ،

وقال الشافعي اذا كان مفطرا أكل ، وان كان صائما صلى ، أي دعا على ما جاء في الحديث : قال مالك يجيب وان لم يأكل وان كان صائما ، وعن أصبغ تخفيف ذلك فرأى أن الاجابة انما تتعين للاكل فظاهره وجوب الاكل عندهم ، وكذلك اختلف قول أهل الظاهر في وجوب الاكل في كل دعوة بناء على وجوب الاجابة فيها على قولهم ، قال القاضي أبو الوليد ابن رشد رضي الله عنه واما ما ينثر على الصبيان عند خروج أسنانهم في العرائس ، فتكون فيه النهبة فكرهه مالك بكل حال لظواهر الآثار الواردة عن النبي صلعم في ذلك من ذلك نهيه عن النهبة وأنه قال : النهبة لا تحل ، وأنه قال من انتهب فليس منا ، وفي ذلك تفصيل أما ما ينثر عليهم ليأكلوه على وجه ما يؤكل دون أن ينتهب ، فانتهاه حرام لا يد لولا يجوز ، لان مخرجه انما أراد أن يتساووا في أكله على وجه ما يؤكل ، فمن أخذ منه أكثر مما كان يأكل منه مع أصحابه على وجه الاكل فقد أخذ حراما وأكل سحتا لا موته فيه ودخل تحت الوعيد ، وأما ما ينثر عليهم لينتهبوه ، فهذا كرهه مالك وأجازه غيره وتأويل ذلك أن نهى النبي صلعم عن الانتهاب ، انما معناه انتهاب ما لم يؤذن في انتهابه بدليل ما روي عن عبد الله بن قرط ، قال : قال رسول الله صلعم : أحب الايام الى الله يوم النحر ثم يوم القر ، فقرب الى رسول الله صلعم بدنات خمس أو ست يزدلفن اليه ياتيهن لبدا فلما وجبت جنوبها قال كلمة خفية لم أفقها فقلت للذي كان الى جنبي ما قال رسول الله صلعم ؟ قال : من شاء اقتطع ، وما روي من أن صاحب هدي رسول الله صلعم م قال يارسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى ؟ فقال له رسول الله صلعم : انحرها ثم الو فلائدها في دمها ثم خل بين الناس وبينها ياكلونها لانه صلى الله عليه وسلم أباح في هذين الحديثين للناس الذين نحر لهم الهدى أن يأخذ منه ممن شاء ما أخذ من غير مقدار ولا قسم معلوم وفي هذا بيان ان شاء الله . انتهى ،

قال القاضي أبو الفضل : واختلف السلف ومن بعدهم ان كان في الوليمة لعب مباح أو منكر والاكثر في المنكر الا يحضر معه ، وأبو حنيفة وبعضهم يجيزه ، وعندنا فيه قول شاذ والاكثر في المباح الحضور الا لاهل الفضل والهيئات وفي مذهبنا قولان . انتهى .

قال القاضي أبو الوليد الباجي (1) رضي الله عنه : وصفة الدعوة التي تجب لها الإجابة ان يلقي صاحب العرس الرجل فيدعو له أو يقول لغيره ادع لي فلانا فيعيّنه فان قال ادع لي من لقيت فلا بأس على من دعي بمثل هذا أن يتخلف . انتهى .

قال ابن شاس ثم انما يومر بالإجابة على القولين جميعا : يعني القول بالوجوب أو النذب اذا لم يكن في الدعوة منكر ولا فرش حرير ولا في الجمع من يتأدى بحضوره ومجالسته من السفلة والارذال الذين تزي به مجالستهم ولا زحام ولا غلق باب دونه فقد روى ابن القاسم : هو في سعة اذا تخلف لاجل ذلك ، وكذلك ان كان على جدران الدار صور أو ستر ولا بأس بصور الاشجار ، فان كان هناك لعب ولهو وكان خفيفا مباحا غير مكروه لم يرجع وحضره ، وروى ابن وهب لا ينبغي لذي الهيئة أن يحضر موضعا فيه لهو ، قال القاضي أبو بكر بن العربي والحق هو الاول فاما لهو غير مباح كالعود والطنبور والمزهر المربع فلا تجاب الدعوة معه ، ومن أتاها فوجد اللهو المحظور فليرجع . انتهى ،

قال ابن بطال رحمه الله لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله عنه ورسوله وما كان مثله من المناكر . ألا ترى أن النبي صلعم رجع من بيت عائشة رضي الله عنها حين رأى النموقة بالتصاوير ، وقد جاء الوعيد في المصورين أنهم أشد الناس عذابا يوم القيامة ، فانه يقال لهم احيوا ما خلقتهم ، فلا ينبغي خضور المناكر والمعاصي ولا مخالطة أهلها عليها لان ذلك اظهار للرضا بها ومن كثر سواد القوم فهو منهم ولا يأمن ذلك حلول سخط الله وعقابه عليهم وشمول نقمته بجمعهم ، وروى ابن وهب عن مالك أنه سئل عن الرجل يدعى الى الوليمة وفيها شراب أيجيب الدعوة ؟ قال لا فانه أظهر للمنكر وقال الشافعي رضي الله عنه فاذا كان في الوليمة خمر أو سكر أو ما أشبهه من المعاصي الظاهرة نهاهم فان نحوه والا رجع ، وان علم أن ذلك عندهم لم أحب له أن يجيب ، وروي أن الحسن وابن سيرين رضي الله عنهما كانا في جنازة وهناك نوح فانصر فابن سيرين فقيل ذلك للحسن فقال انا ان كنا متى رأينا باطلا تركنا حقا أسرع ذلك في ديننا . انتهى .

ومما ينخرط في سلك هذا الباب ويلتحق حكمه بحكم هذه الاسباب جواز ما خف من اللعب في أعياد المسلمين وأفراحهم بدليل حديث الحبشة ،

1 - أبو الوليد سليمان التيجيبي القرطبي الفقيه الحافظ 403 - 474 هـ
له أحكام الاحوال ، الزركلي : 3 - 186

وقد أجاز بعض العلماء منهم محمد بن عبد الحكم ما كان من الرجل الذي يمشي على الحبل ويحمل خشبة على أصبعه ، ذكره ابن المراتب في شرحه لكتاب البخاري وورد في جامع العتبية مسألة الذي يمشي على الحبل وأخذ يجعل على جبهته خشبة كبيرة ثم يركبها انسان وهي على جبهته ومنع أن توتى .

قال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه اللعب في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من اللهو فيها ، وظاهر هذه الرواية في شأن اللعب كقول أصبغ في سماعه من كتاب النكاح ان ذلك انما يجوز للنساء دون الرجال قال والمشهور عمله وحضوره للرجال والنساء .

ومن كتاب ابن بطلال ذكر ابن المواز عن مالك قال : واذا رأى احدا من اللعابين فليخرج مثل أن يجعل صاريا على جبهته أو يمشي على حبل . انتهى .

هذا من الالعب التي تصدر عن المسمى بالسندي وهو جامع بين الخفة والشدة وفيه يقول الشاعر :

ومنوع الحركات يختلس النهى	لبس المحاسن عند خلع لباسه
متأود كالغصن فوق كتيبته	متلاعب كالظبي عند كمامه
بالعقل يلعب مقبلا أو مدبرا	كالدهر يلعب كيف يشاء بناسه
ويضم للقدمين منه رأسه	كالسيف ضم ذبابة لرياسه

وقد عدد القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه في أحكام الوليمة أربعاً وعشرين مسألة أعرضها في هذا الباب على حسبها في كتاب العارضة : الاول يعني قوله عليه السلام الوليمة حق ، أراد بالحق هنا الواجب كما قال في المتعة حقاً وأراد بالحقية حقيقة المكارمة والالفة والاستحباب لاطعام الفردية وقد واطب النبي صلعم عليها مواظبة أدخلتها في السنة الثانية في قدرها ليس فيها حد . وقد أولم النبي صلعم بشاة على زينب وهي أكبر وليمة . وفي الصحيح أنه أولم على بعضهن بمدين من شعر . وروى أبو عيسى حديث وليمته على صفية بسويق وتمر في السفر وهي الثالثة ، انه يولم في السفر كما يولم في الحضر وليست من القربات التي يؤثر السفر في إسقاطها ، هل اجابة الدعوة لازم أم لا ؟ فيه قولان أحدهما انه واجب على العموم في كل دعوة . قاله المبتدع عبيد الله بن الحسن العنبري وتابعه مثله الثاني انه تجب الاجابة في العرس خاصة وهو ظاهر كلام الشافعي وغيرها من الاطعمة وكيد ولا أعصيه كما أعصيه في وليمة العرس ، ورأيت أصحابنا يحكون أن مالكا يوجب اجابة دعوة

الوليمة ، وحديث ابن عمر الذي صحح أبو عيسى ايتوا الدعوة اذا دعيتم وروي أجيبوا الدعوة . وقد روى مالك رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك المساكين ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ، وقوله أولم ولو بشاة ايجاب الوليمة ، فاذا وجبت الوليمة فقد وجبت الدعوة ، وقد تعلق البخاري في ذلك بقوله في الصحيح : فكوا العاني وأجيبوا الداعي وعودوا المريض ، وذكر عن البراء بن عازب أن النبي صلعم أمر بسبع فذكر اجابة الداعي وهذه كلها ظواهر منها ما يختص بالوليمة ومنها ما يعم كل دعوة .

قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه أن الذي يصح في هذا كله عند النظر والله أعلم أن اجابة الدعوة واجبة اذا خلصت نية الداعي لله وخلصت وليمته عما لا يرضي الله ، ولما عدم هذا سقط الوجوب عن الخلق بل حرم عليهم على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى فلا معنى للاطناب في ذلك . وعن هذا عبر أبو هريرة رضي الله عنه بقوله شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك المساكين . فهذا ابتداء الفساد وأعقب ذلك بقوله ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ، وهو كلام أبي هريرة لاعتقاده كما بينا أن الامر على الوجوب ، وأما قوله شر الطعام فانه قد أسنده جماعة وقد بينه الخطيب أبو بكر في كتاب الفصل ولا اشكال في أنه قول أبي هريرة ولو كان من قول النبي صلعم كما روى معمر عن الزهري وغيره لكان من المعجزات لان الامر كذلك وقع بعده ، الخامسة أنه قال أجيبوا الداعي ، وهذا عام ، ومن الدعوات ما تكون اجابته فرضا ومنه ما تكون مستحبة على قدر حال المدعو اليه . فقد يدعو للنصر مظلوما ولرفع الحلة محتاجا وللوليمة وليست لهما وقد جمع النبي صلعم في ذلك بين أمور سبع منها الواجب ومنها المنسوب يأتي بيانها في موضعها ان شاء الله .

السادسة : انه قال الحسن دعي عثمان بن أبي العاص الى طعام ختان فأبى أن يجيب وقال ما كنا ندعى اليه في زمن النبي صلعم وهذه اشارة الى مسألة من أصول الفقه وهي حمل الالفاظ على مقتضى العربية أو على عرف الشرع فرأى عثمان أن هذا لم يكن معتادا في عهد رسول الله صلعم فلم يتناوله أثره اذ لو كان مرادا له لما غفله أهل زمانه فعلا ولا دعاء ولا اجابة .

السابعة فائدة الدعوة والاجابة وهي تختلف باختلاف المقصود بالغرض من الوليمة اعلان النكاح أي هذه شهادته لا يفتقر عندنا الى بيينة ،

وانما هو الاعلان ليخرج عن حد السر الذي هو الزنا ، وفائدته في سائر الاطعمة على قدره . فالتختان يدعى فيه لتتام النعمة في اقامة سنة ابراهيم ، وطعام القاد م ليحمد الله على السلامة بما يكون من اظهار النعمة صلة للصاحب وصدقة على الفقير وهي أن النكاح الذي فيه الولد يشرع فيه الاطعام فكيف الولد والله أعلم . وطعام الدار للدعاء في رفع سوقها والضيف مثله ، الثامنة ياكل ان كان مفطرا وان كان صائما فليصل أي يدعو كما في صحيح الحديث . وقد كان ابن عمر رضي الله عنه ياتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم خرجه البخاري ، وقال أصبغ ان كان صائما فليسره اجابة ويدعو في موضعه . التاسعة اتفق العلماء على أنه اذا رأى منكرا أو خاف أن يراه أنه لا يجيب ، ورأى ابن مسعود رضي الله عنه صورة في البيت فرجع . خرجه البخاري كما فعل رسول الله صلعم ، قال البخاري ودعى ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترا على الجدار قال ابن عمر غلبت عليه النساء . فقال من كنت أخشاه فلم أكن أخشاه عليك والله لا أطعم لكم طعاما فرجع . خرجه البخاري ويحتمل أن تكون فيه صورة كما رجح النبي صلعم عن بيت عائشة لاجل نموقة التصاوير . العاشرة اذا كان هناك لعب ولهو . قال مالك اذا كان خفيفا لم يرجع وحضره وهو الحق وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وروى أصبغ عن ابن وهب عن مالك لا ينبغي لذي الهيئة أن يحضر موضعا فيه لهو وهذا فاسد . وبه قال ابن الحسن ، الحادية عشرة فان جاء من لم يدع فلا يدخل الا باذن . والاصل في ذلك الحديث الصحيح الذي ذكره أبو عيسى والائمة عن ابن شعيب مولى النحام ، أنا أبو المعالي ثابت بن بNDAR وأنا أسمع أو أقرأ أنا البرقاني قال أنا الاسماعلي أبو بكر ابن ابراهيم الحافظ انما قال رسول الله صلعم لابي شعيب أنه اتبعنا رجل لم يكن معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل . وقال في حديث جابر يأهل الخندق ان جابرا صنع لكم سوّرا (فجيء هلا بكم) ولم يكن جابر دعاهم لان الذي اتبعهم في دار أبي شعيب كان ياكل من طعام الغلام ، وفي حديث جابر أكلوا من طعام البركة وبقي لجابر طعامه بحاله ، الثانية عشرة الوليمة يوم واحد وقال ابن حبيب لا باس أن يولم سبعة أيام وجه الاول أنها وليمة محمد صلعم ووجه الثاني أنها أيام عرس بدليل قوله صلعم للبكر سبع وللثيب ثلاث ولو صح حديث ابن مسعود أن اليوم الثالث رياء وسمعة لكان أصلا وقد قيل به وكان لا يجيب في اليوم الثالث وقد عمل ابن سيرين ثمانية أيام ودعى أبي بن كعب في بعضها ، الثالثة عشرة اذا قلنا انه تكرر الوليمة فقد قال ابن حبيب يكون الذين ياكلون في المدة التي بعد التي قبلها متغايرين وان كانوا

أولئك بأعيانهم كانت مباحاة . وأرى أن تكرارها جائز اذ الاعمال بالنيات . الرابعة عشرة السنة في الوليمة أن تكون بعد البناء وطعام ما قبل البناء لا يقال له وليمة عربية . وعجبا لبعض شيوخنا قال يحتمل أن يكون قول النبي صلعم لمعبد الرحمان بن عوف أولم قبل البناء وهذا رجل جاهل بالعربية لا يسمي وليمة الا ما كان بعد البناء ولو كان قبل البناء لقال له تشندخ أو أملك لا سيما وفي الحديث أنه رأى عليه أثر صفرة وذلك لا يكون الا بعد الدخول حتى لقد روي عن يعلى بن مرة قال لي مررت على رسول الله صلعم وأنا متعلق بالزعفران فقال لي يا يعلى هل لك امرأة قلت لا قال اذهب فاغسله . الخامسة عشرة قد روي أنها كانت صفرة زعفران وقد جوز علماؤنا صباغة صفرة الزعفران للرجال والنساء لحديث ابن عمر في الموطأ وغيره . وقال ابن شعبان يجوز التحلق بالزعفران في الثياب دون الجسد ومنعه أبو حنيفة والشافعي على الاطلاق وقد كان ابن عمر يصبغ ثيابه ولحيته بالزعفران نسا . وثبت ان ابن عمر كان يصفر لحيته بالخلوق وأن رسول الله صلعم كان يصفر به لحيته وفي لفظ آخر بالورس والزعفران وان كانت صفرة لا تنتقد على الجسد كالصفيرة فلا خلاف في جوازها وسياتي تحقيق القول فيها ان شاء الله ، السادسة عشرة قال ابن حبيب وقد كان النبي صلعم يستحب الطعام على النكاح عند عقده وعند البناء وليس كما زعم ما أطعم قط الا بعد البناء . وفي كتاب محمد أرى أن يؤلم بعد البناء . وفي كتاب العتبية من رواية أشهب عنه لا بأس أن يؤلم بعد البناء ومعناه عندي والله أعلم اذا تأخر كثيرا ، السابعة عشرة اذا صنع الرجل للرجل طعاما فدعا جارا له أن يمشي اليه بل استحبه له لان النبي صلعم أجاب مليكة وأجاب أبا شعيب وذلك كما قلنا عند خلوص الامرين متقدم به أو عليه ، ولما كثر الطعن قال مالك لا أحب لاهل الفضل الاجابة الى الطعام يدعون اليه ، الثامنة عشرة روي أن عمر دعا في وليمة الاغنياء والفقراء وعزل عنهم الفقراء وقال له منطعمكم مما ياكلون لا تفسدوا عليهم ثيابهم ، وهذا مما لم يثبت فلا تعولوا عليه ولو أراد الجمع بين الاغنياء والفقراء لفرقهم ولم يجمعهم ويعتذر اليهم فان هذا كسر لقلوبهم واثم يدخل عليه من جهتهم فلا يفي اشباعهم بجفائهم . التاسعة عشرة الدعاء يكون على وجهين : أحدهما أن يكونوا معينين ، الثاني أن يقول له ادع معيننا وغير معين . وذلك جائز في الحديث الصحيح أن النبي صلعم قال لانس في وليمة ادع لي فلانا وفلانا ومن لقيت فجاء وذكر الحديث خرجه البخاري وغيره . الموفية عشرين يدعى النساء والصبيان وفي الصحيح عن أنس واللفظ

للبخاري أبصر النبي صلعم نساء وصبياناً مقبلين من عرس فقام وذكر كلمة لم أجد من يقيمها فقال اللهم انهم من أحب الناس الي . الحادية والعشرون لو دعي الى كراع لاجاب كما في الحديث الصحيح . الثانية والعشرون اذا لم يكن لهم خادم خدمتهم العروس . في البخاري عن سهل عرس أبو أسيد فدعا رسول الله صلعم وأصحابه رضي الله عنهم فما صنع لهم طعاماً ولا قربه اليهم الا امرأته أم أسيد بليت تمرات في قدر من حجارة من الليل فلما فرغ النبي صلعم من الطعام أمالته له فسقته أتخفه بذلك . قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه فكانت تلك وليمته ، الثالثة والعشرون ليس في الوليمة على بعض النساء أكثر من الوليمة على بعض ما يخرج عن العدل بينهم كما فعل النبي صلعم لان ذلك لم يكن عن قصد وانما كان بقدر الوجد . الرابعة والعشرون اذا اجتمع داعيان أحب أقربهما منك بابا فان سبق أحدهما فأجب الذي سبق كذلك روى أبو داود في سننه رضي الله عنه ، انتهى كلام القاضي أبي بكر رضي الله عنه .

حكاية طريفة عن أبي هريرة رضي الله عنه في اتيانه الوليمة ذكرت في جامع العتبية

قال مالك رضي الله عنه بلغني أن أبا هريرة رضي الله عنه دعي الى وليمة وعليه ثياب دون فأتى ليدخل فمنع ولم يوزن له فذهب فلبس ثياباً جياداً ثم جاء فأدخل فلما وضع الثريد وضع كميته فقبل له ما هذا يا أبا هريرة قال انها هي التي أدخلت وأما أنا فلم أدخل قد رددت أنا اذ لم تكن علي ، وقال ذهب حبي ولم ينل من هذا شيء وبقيتم ،،، (1) بعده .

قال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه في البيان والتحصيل هذه الوليمة التي رد فيها أبو هريرة من لم يميزه من حجاب باب الوليمة اذ ظنه فقيراً لما كان عليه من الثياب الدون وأدخله بعد ذلك من رءاه من الحجاب في صفة الاغنياء بالثياب الحسان هي التي قال فيها رسول الله صلعم شر الطعام طعام الوليمة يدعا له الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يات الدعوة فقد عصى الله ورسوله ويروى ببس الطعام يريد أنه ببس الطعام لمطعمه اذ رغب عماله فيه الحط من لا يخص بطعامه الاغنياء

دون الفقراء فالبأس في ذلك عليه لا على من دعاه اليه لقوله في الحديث نفسه ومن لم يات الدعوة فقد عصى الله ورسوله وبكى رضي الله عنه اشفاقا من تغير الاحوال على قرب العهد بالنبي صلعم ورغبة الناس عما ندبوا اليه في ولائهم من عملها على السنة وترك الرياء فيها والسمعة وبالله التوفيق .

خاتمة

فان قيل فما حكم ما يصنع في وقتنا هذا من سماع الاعراس والولائم قلت اما الذي رأيت وتواتر عندي خبر صنعه في بلادنا الغربية وما والاها الى الارض المقدسة الحجازية فمنه ما يبيح الشرع فعله ومنه ما يمنعه لما يدخله من علة وقل ما يخلو وجه منها من اختلاف فيه على الجملة وجد في أثناء تفاصيله ما يتفق على الرخصة فيه العلماء الجلة وأكثرهم بحجج أدتهم الى ذلك وأدلة ، ويتبين ذلك بعرضه على معيار ما تقدم من أقوال العلماء رضي الله عنهم ، فان كان للنساء جاز وان كان للرجال فقد تقدم خلاف فيه وان المشهور في المذهب جواز عمله وحضوره للرجال والنساء وهذا قول مالك رضي الله عنه وكذلك صنعه الجواري الصغار للرجال جاز أيضا وان حضرته النساء وكن بمعزل عن الرجال مستترات منهم بحيث لا يتصور النظر من الجانبين ولم يخش الفتنة فسماع الصوت جائز وان خشيت الفتنة منع ، وان لم يخش ولكن النظر متمكن فقد تقدم حكم نظر الرجال للنساء والنساء للرجال وبين ما يجوز منه وما يمتنع وان كان الصوت فيه مرفوعا بغير تكثير نغم ولا الحان وان كان على طريق الحداء وغناء الركبان وهو الاشبه بغناء أهل هذا الزمان ولا سيما ان كان خفيفا مثل ما ورد من ذلك في الحديث الصحيح فهو مباح انفراد او انضاف اليه مباح ، اخر كضرب الدف والتصفيق بالكف ، وغاية ما في التصفيق قول أصبغ ولا يعجبني وهو أخف من غيره ونهاية ما يعترض به المتعسف في الدف الذي يضرب في وقتنا هذا وهو الغربال المسمى عندنا بالطار أن يقول قد ربط بباطن جلده المضروب ظاهره أربعة أوتار يقاطع شطرها الشطر الاخر لتكون تقوية للجلد وتزكية لصوته وجعلت فيه جلال تؤكد دويه ويقول قد جاء في سماع الاوتار المنع بتحريم أو كراهة وهذا أعظم ما ياتي به المنازع المعترض من داهية ، فيقال له من عدم المعرفة أتى عليك فتعرضت الى الكلام معترضا فيما ليس اليك اذ كل منصف لا متعسف يعلم أن الاوتار التي اشترط العلماء في جواز تحريكها والاكثر على منعها اما

بالكراهة أو التحريم ليست هذهوا نما هي العروق النابضة بأفانين القرع
المباشرة لها وتصانيفه على موازنة نغمات الاصوات كالعود وسائر
الالات الوترية الجالبة للطرب الباعثة على الشرب وما لا يحل من هجان
الطباع الجارية على ما لاهل الموسيقى في صناعة التاحين من الطرائق
المنقسمة الى أنواع كالمسك والثقيل والخفيف والرمل والمحث والمهرج
والمهوج والتستير وما تولد عنها من النغمات التي ذكروا أنها تنيف في
أوتار العود على تسعة آلاف نغمة ومائتي نغمة ونزید ما بين مغلق
ومفتوح ومزوم من ضروب الاعاريض تطويل وبسيط ومديد ، وقد دونت
هذه الدواوين في كيفية صنعتها ونسبت الى قوم مشاهير أحكام معرفتها
كابراهيم بن المهدي وابراهيم الموصلي وابنه اسحاق وغيرهم ، ومن طالع
كتاب أبي الفرج الحسين الاصبهاني في الكتاب وما أغزر فوائده أو غيره
من الكتب الموضوعة لهذا الشأن كي يكون مجانباً لمثل هذا الجهل الذي
وقع فيه هذا المعترض ومباعدة واستشرف على كلام العلماء وحفظ أقوال
الخطباء والشعراء واستنهض الى الوقوف على ما قعد عنده من حرم مزية
الذكاء لم يرتب فيما ذكرته أصلاً وتنزه عن أن يقول لا أجهل بين الاوتار
المنوعة وما عمل في الدفاف المشروعة فصلاً ، وأما الجلال التي جعلت
فيه فلم أقف لاحد من أهل المذهب على نص فيها ، غير أن كلام القاضي
أبي بكر بن العربي رضي الله عنه يقتضي اباحتها في العرس للاحاقه في الاجازة
بالدف كلما شهدده حسب ما تقدم .

وقد نص على اباحة ضرب الدف بها مطلقا الامام أبو حامد
رضي الله عنه وقد تقدم ذلك أيضا ، وان كان الضرب على طريقة أهل
الموسيقى بالتلحين وتقطيع الحروف وافساد وزن الشعر والتمطيط قصد
اللهو والطرب وخروجا عن مذاهب العرب ، فهذا مما اختلف فيه العلماء ،
ومذهب مالك كراهته ، قال أبو عمر بن عبد البر : وقد جاءت الرخصة
في ذلك في الاعياد والاملاك ونص المهلب بن أبي صفوة على الولاثم ،
وذكر الامام أبو حامد والحافظ أبو محمد بن حزم والقاضي أبو بكر بن
العربي وغيرهم اباحتها في جميع أفراح المسلمين اذ هو مؤكد لسرور الانفس
بسحر بيانه كما قال رقيق الاندلس :

رجع صوت كأنه نظم در ما ترى سلكه سوى الاذان
ينفث السحر بالبيان من القو ل ولا سحر مثل سحر البيان
وقال غيره :

غناء على الاسماع أحلى من الغنا وأشهى وأسنى للنفوس من المنر

غدا ينفث السحر الحلال كأنه شذى البرد في جسم أضربه الصنر
فان انضافت اليه الشبابة فقد تقدم الكلام عليها ، انفا .

فان كان الغناء بالمزمار أو ما هو من ذوات الاوتار فقد تقدم أن الامام
المازري وغيره نقل خلاف العلماء فيه بين تحريم وكراهة ، فان ابن
عبد الحكم لم يجرح الشاعر بسماع ضرب العود في العرس وقال وليس
الصنيع في ذلك كغيره وان كان مكروها على كل حال ، وعلى الجملة فالمنع
في الاوتار والمزمار أقوى وأجرى على منهج الهداية والتقوى . وقد ذكر
حكم البوق وسائر الالات فلا معنى لاعادته ، وحاصله أن كل ما عدا الدف
منها فالخلاف فيه في مذهب مالك ما لم يكن معه من المحظورات المنهي
عليها مشارك ، ومن وقف على ما تقدم ذكره عرف صحة ذلك ، فان وقع
رقص بالتثني والانكسار وانعطاف المعاطف كفعل المخنثين المتشبهين
بالنسوان فهو مكروه وليس من شأن أهل المروءة بل هو مشعر بدذاء
النفسه وخساسة الهمة ، وقد نص الامام أبو عبد الله المازري على ذلك
ولا ريب أن تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال في الشرع مذموم ،
وقد لعن المتصف بذلك لا سيما في أمر لا يفعله ذوات الصون والعفة وانما
يفعله المتبرجات الغنجات المائلات الميولات المتعرضات بمحاسن الظواهر
الى وصف الناظم والناثر كما ورد في قول الشاعر :

ومهتزة للرقص في حركاتها	كما اهتز وجدا قلب من لا يواصل
مشككة في رقصها حين ينثني	لها خيزران ما يتن أو مفاصل
فلو وطئت من خفت الرقص أعينا	لما ضرها الوطء السريع المعاجل
تهز قضيبا ليس يلمس مثله	وان كان ساواه به المتحامل
وشعرا أثيثا كالسلاسل خلته	به للخواتيم الذي فيها قابل
وياطيب خد من سباط دوائب	على لثمه في الخد خد يشاكل
ودارت على الافوند أسراعه	كما تدور من حول الحسام الحمائل

فقد اتضح بما شرح وبان حكم سماع الاعراس والولائم في هذا
الزمان وأنه ليس مما انعقد الاجماع على أنه جملة من قبيل المحظور بل
بعضه مباح وأكثره جار على حكم اختلاف المجتهدين وكل مجتهد مصيب
على الرأي المنصور والمصيب له أجران والمخطيء له حظ واحد من الاجور
وكل من قلد واحدا منهم فقد أصاب وأوجب على من خالفه في مذهبه أن
لا يتعرض له باعتراض يذيقه به الصاب وان كان ممن بلغ الرتبة المشترطة
في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصاب، قال العلماء رضي الله عنهم كل
ما هو في محل الاجتهاد فلا حسبة فيه، فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي أكله
الضب والضبع ومثروك التسمية ولا للشافعي أن ينكر على الحنفي تناوله

ميراث ذوي الارحام وجلوسه في دار أخذها بشفعة الجوار ، ولا للمالكي أن ينكر على واحد منهما الافاضة من عرفات قبل غروب الشمس ولا للحنبلي أن ينكر على واحد منهم ترك الوضوء من أكل لحوم الابل الى غير ذلك من مجاري الاجتهاد ، فان رأى من أهل الحسبة مرتكب مذهب خالفه الى مذهب آخر فهل ينكر عليه أم لا ؟ هذا في محل نظر وقد اختلف العلماء حسب ما ذكره أرباب أصول الفقه وغيرهم ورجح الامام أبو حامد رضي الله عنه أن له الحسبة عليه .

فأما ما أجمع على كونه منكرا فهو في محل الحسبة اذا تمهدت أي كان الاحتساب وتوفرت شروطه على ما قدره علماء السنة والكتاب ،

وروي أن الرشيد تنزه مع سليمان بن أبي جعفر الهاشمي ، فقال له الرشيد : قد كانت لك جارية تغني بتحسين فجئنا بها ، قال : فجاءت فغنت فلم يحمد غناءها فقال لها ما شأنك قالت ليس هذا عودي ، فقال للخادم جئها بعودها ، فجاءه بعود فوافق شيئا يلقط النوى فقال : الطريق ياشيخ فرفع الشيخ رأسه فرأى العود فأخذه فضرب به الارض فأخذه الخادم وذهب به الى صاحب الربع وقال له احتفظ بهذا فانه طلبه أمير المؤمنين ، فقال له صاحب الربع ليس ببغداد أعبد من هذا فكيف يكون طلبه أمير المؤمنين ؟ فقال له اسمع ما أقول لك ثم دخل على هارون فقال اني مررت على شيخ يلقط النوى فقلت له الطريق فرفع رأسه فرأى العود فأخذه فضرب به الارض فاستشاط هارون وغضب واحمرت عيناه فقال له سليمان بن أبي جعفر ما هذا الغضب يا أمير المؤمنين؟ ابعث الى صاحب الربع يضرب عنقه ويرمى به في دجلة قال لا ولكن نبعث اليه نناظره أولا فجاء الرسول فقال أجب أمير المؤمنين قال نعم قال اركب قال لا فجاء يمشي حتى وقف على باب القصر فقبل لهارون قد جاء الشيخ فقال للندماء وأي شيء ترون يرفع ما قدامنا من المنكر حتى يدخل هذا الشيخ أو نقوم الى مجلس آخر ، فقالوا نقوم الى مجلس آخر أصلح ، فقالوا صغرة الى مجلس آخر ليس فيه منكر ثم أمر بالشيخ فأدخل وفي كفه الكيس الذي فيه النوى فقال له الخادم أخرج هذا وادخل على أمير المؤمنين فقال من هذا عشائي الليلة قال نجن نعشيك قال لا حاجة لي في عشائك ، فقال هارون له أي شيء تريد منه ؟ فقال في كفه نوى قلت له اطرحه وادخل على أمير المؤمنين فقال دعه لا يطرحه قال فدخل فسلم فجلس فقال له هارون الرشيد ياشيخ ما حملك على ما صنعت ؟ قال وأي شيء صنعت ؟ وجعل هارون يستحيي أن يقول كسرت عودنا ، فلما أكثر عليه قال اني سمعت أباك وأجدادك يقرؤون هذه الآية على المنبر : « ان

الله يامر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » ، ورأيت منكرا فغيرته قال فغيره فوالله ما قال الا هذا ، فلما خرج أعطى رجلا بدرة وقال له اتبع الشيخ فان رأيتك يقول : قلت لامير المومنين فقال لي ، فلا تعطه شيئا وان رأيتك لا يكلم أحدا فأعطه البدره ، فلما خرج من القصر اذا هو بنواة في الارض قد غاصت فجعل يعالجها ولم يكلم أحدا فقال له يقول لك أمير المومنين خذ هذه البدره فقال قل لامير المومنين : يردها يردها من حيث أخذها ، ويروى أنه أقبل بعد فراغه من كلامه على النواة يعالج قلعا من الارض وهو يقول

أرى الدنيا لمن هي في يديه	هموما كلما كثرت لديه
تهين المكرمين لها بصغر	وتكرم كل من هانت عليه
إذا استغنيت عن شيء فدعه	وخذ ما أنت محتاج اليه

وروي عن المامون أنه بلغه أن رجلا محتسبا يمشي في الناس يامرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ولم يكن مأمورا من عنده بذلك فأمر بأن يدخل عليه فلما صار بين يديه قال له : انه بلغني أنك رأيت نفسك أهلا للامر بالمعروف غير أن نامرك وكان المامون جالسا على كرسي ينظر في كتاب أو قصة فأغفله فوقع منه فصار تحت قدمه من حيث لا يشعر فقال المحتسب ارفع قدمك عن أسماء الله ثم قل ما شئت ، فلم يفهم المامون مراده فقال ماذا تقول حتى أعاد ثلاثا فلم يفهم عنه فقال اما رفعت أو أذنت لي حتى أرفع فقال قد أذنت فنظر المامون تحت قدمه فرأى الكتاب فأخذه وقبله وخجل ثم عاد وقال لم تامر بالمعروف وقد جعل الله ذلك الينا أهل البيت ونحن الذين قال الله فيهم : « والذين ان مكناهم في الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » ، فقال صدقت يا أمير المومنين أنت كما وصفت نفسك من السلطان والتمكين غير أنا أعوانك وأولياؤك فيه ، ولا ينكر ذلك الا من جهل كتاب الله وسنة نبيه قال الله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر » الآية . وقال عليه السلام : المومن للمومن كالبنيان يشد بعضه بعضا وقد مكنت في الارض وهذا كتاب الله وسنة رسول الله صلعم فان أنقذت لهما شكرت لمن أعانك بجزء منهما وان استكبرت عنهما ولم تنقذ لما لزمك منهما فان الذي اليه أمرك وبيده عزك وذلك قد شرط أنه لا يضيع أجر من أحسن عملا فقل الان ما شئت ، فأعجب المامون بكلامه وسر به وقال مثلك يجوز له أن يامر بالمعروف وينهى عن المنكر فامض على ما كنت عليه بأمرنا فاستمر الرجل على ذلك .

الباب الثالث

لا خفاء بأن الاجرة والجعل على ما حرم فعله محرمان وانما الكلام على حكم العوض على اللهو المباح في العرس وسائر الافراح والعوض على هذا اللهو الذي ليس بممنوع هو السبب الاول في تأليف هذا المجموع ، فان فرقة ليست محققة زعمت أنه محرم اجماعا ونسبت الى معطيه ومقتضيه ضلالة وابتداعا مع اقرارها باباحة ما يبذل من أجله وتصريحها برخصة الشرع في تجويز فعله ، وليس كبير مستند في ذلك الا ما حكى بعض العلماء من الاجماع على ابطال أجر الغناء ، وبعضهم يقول في المغنية قال أبو بكر بن المنذر وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على ابطال أجر النائحة والمغنية ، كره ذلك الشعبي والنخعي ومالك وبه نقول ، وقال أبو ثور والنعمان ويعقوب ومحمد لا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح ، وقال أبو الفضل في اكماله وكذلك أجمعوا على ابطال أجر المغنية والنائحة ، وقال أبو محمد بن شاس في الجواهر الثمينة له ولا خفاء أن من المكاسب المجتمع على تحريمها الربا ومهور البغايا والسحت والرشا وأخذ الاجرة على النياحة والغناء والكهانة وادعاء الغيب وعلى اللعب والباطل كله ، ومثل هذا ذكر أبو عمر بن عبد البر رضي الله عنه في كتابه .

وها أنا أبين المراد بذلك بما هو منقول عن العلماء ثم أعقبه من كلامهم بما يدل على اجازة الاجارة لما أجاز من ذلك ان شاء الله تعالى ،

ذكر بيان مرادهم بذلك

اعلم أن مرادهم بالغناء المجمع على ابطال أجرته انما هو الغناء الممنوع عندهم على الجملة لا الغناء الذي أباحه الشرع وجعل اعلان النكاح به سنة والدليل على أنهم انما يقصدون به ذلك من وجوه : منها ايراد جماعة منهم لفظ الغناء أو ما هو في معناه في هذا الموضوع المتنازع فيه بعينه وهم قد جعلوه من أمثلة ما نصوا على تحريم الشرع له فدل ذلك على أن قصد من أطلق من العلماء لفظ الغناء انما هو ما قيده بعضهم بالتنصيص على تحريمه وها أنا أذكر ما وقفت عليه في ذلك ان شاء الله قال شيخ مذهب مالك الذي أوضح مشكله وبينه ولم يزل العلماء يصفونه بأنه أول من ابتكر المدونة أبو اسحاق التونسي رضي الله عنه ما نصه والاجازة على ما لا يحل مثل الغناء وقتل رجل ظلما ورعي الخنازير لنصراني لا يحل ذلك ، انتهى ، فانظر كيف أطلق الغناء كما أطلقه من

حكى الاجماع على تحريم أجرة الغناء ، ومراده به المقيد بتحريم لانه مثل به ما لا يحل ، قال الامام أبو حامد رضي الله عنه في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الاحياء ما نصه : وفي المال منكران أحدهما الاضاعة والآخر الاسراف ، فالاضاعة تفويت مال بلا فائدة يعتد بها كاحراق الثوب وتمزيقه وهدم البناء من غير عوض والقاء المال في البحر وفي معناه صرف المال الى النائحة والمطرب وفي أنواع الفساد لانها فوائد محرمة شرعا فصارت كالمعدومة . انتهى ،

فتأمل اطلاقه للفظ مطرب وتعليل كون صرف المال اليه وفيما ذكر معه منكرا فان الفوائد الحاصلة في ذلك كله محرمة شرعا وما يؤخذ من دليل الخطاب في ذلك من أن ما كانت فوائد تطريبه غير محرمة شرعا فليس صرف المال لفاعله اضاعة له ، وقال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه في البيان والتحصيل حينما تكلم على قول ابن القاسم في الذي يشتري المغنية ولا يريد لها لعملها الا لحاجة اليها في الخدمة أنه لا بأس بذلك اذا لم يزد في ثمنها لموضع غنائها ما نصه يريد اذا لم يزد في ثمنها لرغبته في غنائها وأما ان زاده في ثمنها لحاجة اليها ورغبة في غنائها اذا لم تبع منه الا بزيادة على ثمنها من أجل غنائها فذلك مكروه له من أجل أنه أضاع ماله وأعطاه لمن لا يحل له أجره ، فصار بذلك معينا له على الاثم وقد قال الله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » . انتهى ،

فقد أنبأ بأن الغناء الممنوع بازائه العوض أو زيادة المشتري في ما زاد الا لحاجة اليها للخدمة لا لأجل غنائها ، انه الغناء المتعلق به الاثم وذلك هو الحرام لا الغناء الذي هو مباح فاعلم ذلك ، وقال القاضي أبو الوليد بن رشد حفيده صاحب نهاية المجتهد وكفاية المقتصد ما نصه : كما أجمعوا على ابطال اجارته كل منفعة كانت بشيء محرم العين وكذلك كل منفعة كانت محرمة بالشرع مثل أجر النوايح وأجر المغنيات وكذلك كل منفعة كانت فرضا على الانسان بالشرع مثل الصلاة وغيرها انتهى .

فقد أورد رحمه الله لفظ المغنيات كما أورده القاضي أبو الفضل وهو قد مثل به ما هو محرم بالشرع ، فقد بان أن جميع ما أورده من لفظ الغناء وما في معناه انما المراد به ما قيده بالتحريم نصا وهو في عين المسألة التي وقع النزاع فيها فكيف لا يحمل قول من أطلق لفظه في ذلك على ما دلت عليه ألفاظ من أطلق ذلك بعينه ونص في كلامه على أن

المراد به التغيير هذا هو اللائق بأن يوخذ عليه كلام العلماء لا على ما يذهب اليه من لا يضرب كلام بعضهم ببعض متشبثا متوقفا وانما يستعمل كلمة في موضع فيفسرها برأيه متعسفا ويستبيح التصريح باطلاق التحليل والتحرير شرعا على ما بناء من فهمه على شفا ، ، ، وتعرض فيه لتضليل كل من أقر عليه ممن أجمع أهل عصره على تقدمه في العلم وتقديمه ، ومنها مقارنةهم ما أطلقوه من لفظ الغناء بالمحرمات اجماعا من الربا ومهور البغايا والسحت والرشا وأخذ الاجرة على النياحة والكهانة وادعاء الغيب ، قال القاضي أبو الوليد الباجي رضي الله عنه في منتقاه ما نصه : وما حرم في نفسه حرم عوضه كالخمر والخنزير وما تاخذه الزانية عوضا عن بضعها وما ياخذه الكاهن لان التكهن محرم ، انتهى ، وقال أبو محمد ابن حزم ولا تجوز الاجارة على النوح ولا على الكهانة لانهما معصيتان منهي عنهما لا يحل فعلهما ، فالاجارة على ذلك والعطاء معصية وتعاون على الاثم والعدوان انتهى .

وكذلك نقول ان ما قارنوه أيضا بهذه المحرمات من اللعب والباطل انما المراد به المحرم والا فالدنيا كلها لهو ولعب وقد قال صلعم : أصدق أو أشعر كلمة قالها العرب قول لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل وقد جعل الحافظ أبو عمر بن عبد البر رضي الله عنه مقارنة الكلب المنهي عن ثمنه في الحديث لمهر البغي وحلوان الكاهن المحرمين دليلا على أنه الكلب الذي لا يجوز اتخاذه حسب ما ياتي ذكره ان شاء الله ، ومنها أن بيع المغنيات احتج من حرمة بما روي عنه صلعم من أنه قال : لا يحل بيع المغنيات. وروي القينات حسب ما تقدم في حديث أبي أمامة الذي ضعفه الترمذي وغيره ، فلو فرضناه صحيحا لما كانت فيه حجة لان تعاقب القينات للمغنيات دليل على أن المراد بالمغنيات معنى القينات .

وقد فسر أبو حامد رضي الله عنه القينة بأن المقصود بها الجارية التي تغني للرجال في مجلس الشرب وأنهم لا يقصدون بالقينة الا ما هو محظور فلا دليل في ذلك على تحريم بيع المغنية الغناء المباح ، وقد نص ابن الصباغ رضي الله عنه في شامله على أن مالكا قال يحرم بيع المغنية لان الغناء محرم ، فدل ذلك على أنه ليس بمحرم ذات الغناء الذي لا يحرم ، فكذلك أيضا لم يقصد العلماء رضي الله عنهم بتحريم أجرة الغناء الا هذا الغناء المذكور تحريم ثمنه في الحديث ، وهو الغناء المحرم لانه عوض فيما لا يحل والله أعلم .

ذكر ما يدل على اباحة ذلك

فمما يدل عليها اطلاقهم اجازة الاجارة في كل عمل مباح ، وسأورد نصوص أقوالهم في ذلك ان شاء الله ، قال الشيخ أبو بكر الابهري رضي الله عنه في شرح مختصر عبد الله بن عبد الحكم ما نصه : وكل ما جاز للانسان الانتفاع به مما ليس لبخس جاز أن يهبه لغيره ويعاوض عليه الا ما كان من الوطاء فانه يجوز ذلك ، وانما الذي لا يجوز أخذ عوض ما لا يجوز فعله مما كان منهيا عنه وذلك كبيع الخمر والخنزير ومهر البغي وحلوان الكاهن وأشبه ذلك من الاعيان المحرمة والمنافع المنوعة ، فأما ما كان حلالا عينه والانتفاع به فجائز له بيعه في عينه وبيع منافعه ، وقال أيضا : أخذ العوض على كل فعل مباح جائز مما يفعله لغيره ، انتهى ، وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر رضي الله عنه في المعونة له ما نصه : وتجاوز الاجارة على كل منفعة يستباح تناولها ، ويجوز للمالكها منعها وبذلها ، انتهى ، وقال في التلقين وكل عين لها منفعة يجوز تناولها بغير أجرة فأجارته لتلك المنفعة جائزة ، وقال الحافظ أبو عمر رضي الله عنه في الكافي له ما نصه : وكل عمل فيه منفعة وكان عمله مباحا فجائز الاجارة فيه ، وقال القاضي أبو الوليد بن رشد في مقدماته ما نصه : الاجارة تنقسم على ثلاثة أقسام : جائزة ومكروهة ومحظورة ، فالجائزة ما سلم من الجعل والغدر الا اليسير منهما المغتفر وكان في المباح من الاعمال ، ثم قال وأما الاجارة المكروهة فهي ما تتعارض الاذلة في صحة عقده مع السلامة من الجعل والغدر كالاجارة على الصلاة والحج وكاجارة المسلم نفسه من الدمي أو ما فيه من الجعل والغدر هل هو من قبيل اليسير أو من قبيل الكثير الذي لا يستحف ، ثم قال وأما الاجارة المحظورة فتتقسم على ثلاثة أقسام : أحدها الاستيجار على ما يجب على الاجير فعله ، الثاني الاستيجار على ما لا يحل فعله ، الثالث الاستيجار على المباح من الاعمال بما لا يجوز من الغدر أو الحرام أو على وجه لا يجوز مما يدخله غدر أو جعل ، انتهى ، وقال حفيده في نهاية المجتهد ما نصه واتفقوا على اجارة الدور والدواب والناس على الافعال المباحة وكذلك الثياب والبسط ، انتهى ،

وقال الحافظ المغربي أبو محمد بن حزم في مراتب الاجماع له الذي هو أصح الاجماع عند أهل العلم ما نصه : وأجمعوا على أن اكتساب المرء من الوجوه المباحة مباح .

فانظر الى اطلاقهم الاجازة للاجارة في كل عمل مباح فيه منفعة ،

وأكثر ذلك المقصود به معنى الحصر والاجارة على ما هو الكلام عليه من هذا القبيل ، فانه عمل مباح مندوب اليه في النكاح والمنفعة به حاصلة ، فأما لهو النكاح بالدفاف والغناء المباح فإعلانه ولاشهاره والتفرقة بينه وبين السفاح الذي نهى عن اكتتامة واستتاره ، وهي الحكمة في الامر بالوليمة ، فان العقود قد تذهب والشهود يموتون ، وقد نص العلماء رضي الله عنهم على ثبابة النكاح لدعيه بما سمع من ضرب الدفاف عليه ورثي من الدخان فيه ، وعلان النكاح أكثر من الشهادة عليه ، قال ابن شاس رحمه الله ما نصه : وليس الاشهاد بركن في العقد ولا شرط فيه ، نعم هو شرط في كمال العقد وجواز الدخول والمقصود اعلان النكاح واشهاره ليتميز من السر الذي هو الزنا ، وانما شرع الاشهاد لرفع الخلاف المتوقع بين الزوجين واثبات حقوقهما ، فكانت كسائر الحقوق ، ولا تشترط الشهادة فيه شرعا ، وعلى هذا جرت أنكحة الصحابة رضي الله عنهم ما كانت قط بشهادة وانما كانوا يعلنون لامتهم التدارؤ بينهم ، بل نقول لو أشهد المتناكحان وتواصوا بالكتمان لفسخ العقد وكان نكاح السر المنهي عنه في القول المشهور ، وقيل نكاح السر ما لم يشهد فيه ، انتهى ، وسجل القضاة على أنفسهم بذلك على مذهب امام الائمة مالك ،

قال ابن فتح رحمه الله في كتاب وثائقه المسمى بالتمهيد ما نصه : ولا يثبت النكاح الا بعدلين وان أقام المدعي منهما يعني من الزوجين بيينة بسماع فاش من أهل العدل وغيرهم على النكاح واشهاره بالدف والدخان ثبت النكاح بينهما ويعقد في ذلك نص ، حضر مجلس نظر فلان بن فلان صاحب خطة كذا بموضع كذا فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فذكر فلان منهما أنه نكح فلانة بصداق معجل ومؤجل المعجل منه كذا والمؤجل منه كذا الى أجل كذا وأن وليها فلانا عقد عليها النكاح برضاها وأنه دفع المعجل اليها ويذهب الى البناء بها وتأبى ذلك فأنكرت فلانة جميع ما ذكره وزعمت أنها لم تتزوجه ولا قبضت شيئا منه ، ودعا فلان الى أخذ جميل منها بوجهها ليوقع البيينة عليها ، فشاور في ذلك من وثق بهم من أهل العلم فقالوا لا حمالة في النكاح ، والذي مضى عليه عمل شيوخنا بقرطبة محمد بن لبابة وغيره أن تجعل عند امرأة صالحة تحتفظ بها وتترك المرأة عندها حتى تأتي البيينة ، والا فتحبس في الحبس حتى يحق الحق لمن حق فأخذ بقوله ورءاه معهم وجعلها عند فلانة بنت فلانة المشهورة بالثقة عنده واحتفظت بها وأجل فلانا في ما ادعاه على ماضي العمل من التأجيل فأتاه بفلان وفلان فشهدا عنده على أعيانهما أنهما سمعا سماعا فاشيا مستفيضا على السنة أهل القول وغيرهم أن فلانا

المذكور نكح فلانة بالصداق المسمى وأن وليها فلانا عقد عليها نكاحها برضاها وأنه فشا وشاع بالدف والدخان فقبل فلان شهادتهم برضاهم وثبت عنده ما شهدوا به مما ذكر فوق هذا وأعذر في ذلك الى فلانة فلم يكن عندها مدفع ، فشاور في ذلك من وثق بهم من أهل العلم فقالوا : نرى أن النكاح ثابت ويجب على المرأة اليمين فيما أنكرته من قبض النقد اذ لا بينة للزوج بالدفع فان حلفت دفع المعجل اليها ثانية وان صرفت اليمين عليه حلف وبنى بأهله فأخذ بقولهم ورأى رأيهم فأنفذ النكاح المذكور بينهما وأمضاه وثبت عنده أن فلانة الغت اليمين وتنزهت عنها وأنها صرفتها عن زوجها ، وأنه حلف بمحضرها وتقاضيها ليمينه في المسجد الجامع بموضع كذا بالله الذي لا اله الا هو لقد دفع المعجل المذكور اليها وأعذر عن ذلك الى كل واحد منهما ، فلم يكن عنده مدفع وأمرها عند ذلك ببناء زوجها المذكور بها اذ دعاه الى ذلك ونظر في ذلك كله نظرا أوجب الاشهاد عليه وعلى ثبوت ما ذكر ثبوته عنده وعلى حكمه المذكور ونظره المجتلب في هذا الكتاب عنه فأشهد على جميعه . انتهى

وقال مالك رضي الله عنه في سماع ابن القاسم من كتاب النكاح الاول من العتبية : كان ربيعة بن أبي عبد الرحمان يقول انما يستحب الطعام في الوليمة لاثبات النكاح واظهاره ومعرفته لان الشهود يهلكون . قال القاضي أبو الوليد بن رشد يريد أن هذا هو المعنى الذي من أجله أمر رسول الله صلعم بالوليمة وحض عليها بقوله لعبد الرحمان ابن عوف رضي الله عنه أولم ولو بشاة وبما أشبه ذلك من الاثان وقوله صحيح يريد ما روي أن رسول الله صلعم مر هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناء ولعبا فقال ما هذا ؟ فقالوا نكح فلان يارسول الله فقال كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ، ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان ، ومن سماع أشهب وابن نافع من مالك رضي الله عنه في كتاب النكاح الثاني من العتبية ، وسئل مالك رضي الله عنه عن نكح امرأة في مؤخر المسجد ثم قام فلقية رجل فقال له كأنكم كنتم على املاك فقال لا فقال أنا أكره كتمان ذلك وأحب الي أن يشاد ولا أرى عليه في قوله شيئا ، قال القاضي أبو الوليد بن رشد وهذا كما قال لان النكاح يستحب فيه الاعلان ، وقد استجير فيه لعة الاعلان من الله ما لا يستجار في غيره .

ومعنى قوله لا أرى عليه في قوله هذا شيئا أي ليس عليه شيء له تأثير في النكاح ، الا أن عليه فيه اثم الكذب المحرم في الشريعة الا في

مواضع معلومة على وجوه مخصوصة ، انتهى ، وقد تقدم من كلام المهلب ابن أبي صفرة أن السنة اعلان النكاح بالدف والغناء المباح ليكون ذلك فرقا بينه وبين السفاح الذي يستتر به . ومن كلام ابن بطال ، اجماع العلماء على جواز اللهو في وليمة النكاح كضرب الدف وشبهه ما لم يكن محرما وأن الوليمة خصت بذلك ليظهر النكاح وينتشر فتثبت حقوقه وحرمته .

وأما لهو العيد وسائر الافراح فلاجمام النفوس وتخفيف عبء الجد عنها في بعض الاحيان اذ ليس جميعها يحمل ذلك في كل أوان وقد اعترض بعض من يرى أنه من المتحذقين ولا دخول له في جنس المحققين الا بمجرد الدعوى التي لا يتصف بها أحد من الموفقين بأن قال في الشرع مباح تحرم الاجارة عليه على كل حال ، فلا يصح قول من أطلق اجارة الاجارة على كل عمل حلال وذلك الحمالة بالجعل ، قال ابن القاسم فان نزل وكان يعلم سقطت الحمالة ورد الجعل ولمن لم يكن يعلمه فالحمالة لازمة للجميل ويرد الجعل على كل حال وقاله أصبغ . انتهى ،

قلت ان أطلق بعضهم القول باجارة الاجارة على كل مباح فقصد بذلك ما لم يدخل عليه محرم شرعا ، وهكذا حكم كل مباح يحكم له بالاباحة فمهما انفرد وتجرد عارض يعرض له فينقله عن حكمها الى حكمه ، وقد ثبت في السنة تحريم الغدر الذي ليس بمغتفر في باب المعاوضات وهو داخل في هذه المسألة على أن القاضي أبا الوليد بن رشد رضي الله عنه قد تفتن لذلك فاحترز منه فيما حكى عنه ونقل من مقدماته اذ قال ان الاجارة الجائزة ما سلم من الجعل والغدر الا اليسير المغتفر وكان في المباح من الاعمال ، ووجه الغدر في ذلك بين فانه اذا تحمل عنه مائة دينار مثلا على أن يعطيه على حمالته دينارا مثلا كان الدينار له ان وفي الغريم بالعشرين لصاحب الحق وان لم يف بذلك عدم له جميل العشرين فقد دخله الغدر والربا .

ومن هذا القبيل في سماع ابن القاسم في رسم الرطب واليابس أول كتاب الكفالة والحمالة من العتبية ، ونصه : قال سحنون أخبرني ابن القاسم سئل مالك عن القوم يشتركون في الصفقة من الدقيق فيريدون بيعها فيعطي أحدهم بعض أصحابه شيئا على أن تكون عهده عليه قال هذا حرام لا يحل وما أخذه من ذلك رده الى صاحبه فكانت التباعة على من كانت عليه وهذه الحمالة بالجعل قال مالك الحمالة بالجعل حرام وانما هو بمنزلة رجل باع من رجل سلعة فقال رجل أجنبي للبائع هل

لك أن تعطيني دينارين على أنه ان تبع السلعة تباعة لاحد فأنا ضامن لتلك التباعة فان تمت كان الذهب بالذهب متفاضلا وان لم تتم أخذ ماله باطلا كأنه قال أعطني خمسة في خمسين أغرمها ان تبع السلعة تباعة .

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه قوله في هذه المسألة على أن تكون عهده عليه معناه على أن يكون عليه بما أعطاه للمشتري من العهدة عليه ليرجع عليه ان استخفت السلعة من يده بما كان له أن يرجع به عليه ثلث الثمن ان كان ثلث السلعة أو رבעه ان كان له الربع منها أو أقل من ذلك أو أكثر ، وقوله وهذه الحمالة بالجعل معناه وهذه تشبه الحمالة بالجعل اذ ليست بحمالة على الحقيقة لان الجميل اذا أدى يرجع على المتحمل له وملتزم العهدة للمشتري على البائع لا يرجع عليه بما يؤدي عنه ، ووجه الشبه بينهما انه جعل على غدر فيهما جميعا ، ، ، أخذ الجعل على أنه ان طلب بالحمالة فأدى رجع بما أدى فكان ذلك ربا وغدرا وملتزم العهدة من غيره أخذ الجعل على أنه ان استحققت السلعة غرم ولم يرجع بما غرم فكان أيضا ربا وغدرا لانه ان غرم كان الذهب بالذهب متفاضلا وان أجل ولم يغرم كان الجعل باطلا واشتراط البائع على المشتري أن تكون عهده على رجل سماه يقتضي الانبثات بينهما وأنه لا تباعة له عليه بحال فهو على ذلك محمول حتى يبين أن ذلك على سبيل الحمالة ، وهذا ظاهر الرواية خلاف ما حكى ابن حبيب عن أصبغ من أن اشتراك العهدة على رجل سماه محمول على الحمالة حتى يبين الانبثات منه وأن لا تباعة له عليه فيكون البيع فاسدا لانه ذمة بذمة وعلى هذا ظاهر هذه الرواية ، لو اشترط البائع الانبثات منه ولم يكن ذمة بذمة وهو أظهر اذ لم ينتقل من ذمة الى ذمة اذ كان اتباعه اياه دون البائع مشترطا عليه في أصل البيع ، وانما كان يكون ذمة بذمة لو وقع البيع دون شرط ثم تحول بالعهدة على غيره ، فاذا تحمل الرجل بجعل ياخذه من الطالب أو المطلوب فعلم الطالب سقطت الحمالة ورد الجعل .

وأما أن يحمل بجعل ياخذه من المطلوب بغير علم الطالب فالجعل ساقط والحمالة لازمة ، قال مطرف وابن الماجشون وابن وهب وأصبغ في الواضحة وابن القاسم فيها وفي كتاب ابن المواز ، وكذلك اذا التزم العهدة عن البائع للمشتري بجعل ياخذه من المشتري أو من البائع بعلم المشتري فالجعل مردود والالتزام ساقط فنرجع العهدة على البائع .

وأما ان كان الجعل من البائع بغير علم المشتري فالجعل مردود والالتزام بقوله في هذه الرواية وما أخذه في ذلك رده الى صاحبه وكانت التباعة على من كانت عليه معناه عندي اذا علم المشتري بما عقده البائع عليه .

وأما اذا لم يعلم بذلك فمن حجتة أن يقول أنا لم أشتري الا أن تكون تباعتي وعهدي عليك فلا أرضى أن تكون على البائع ، وقوله في آخر المسألة وانما هو بمنزلة رجل باع من رجل سلعة الى آخر قوله تنظير صحيح لان هذه المسألة التي ذكرها أشبه بمسألة التزام العهدة عن البائع على جعل من مسألة الحماله بالجعل لانه يرجع في الحماله بما أدى ولا يرجع في هاتين المسألتين بما يؤدي .

وقال الشيخ أبو بكر الابهري رضي الله عنه انما حرمت الحماله بالجعل لان الحماله معروف وفعل خير فلا يجوز أن ياخذ الانسان عوضا على شيء يفعل على وجه المعروف والقربة الى الله عز وجل كما لا يجوز أن ياخذ عوضا على معروف يأمر به أو منكر ينهى عنه أو صلاة يصلّيها أو صوم يصومه لان فعل هذه الاشياء قربة الى الله عز وجل وليس طريقها المكتسب للدنيا ، انتهى ،

وبلغني أن بعض المنازعين في هذه المسألة يلجج بالاستدلال على تحريم الاجارة في ذلك بأنه لا فائدة فيما تدفع فيه الاجرة من هذا اللهو الحلال ، ويقول من أقوى الحجة على ذلك والمستند أن هذا العمل لا تحصل منه منفعة في اليد ووجه مكالمة هذا المغتر بزعمه أنه أحسن قولاً وان كان السكوت عن مثله لجهله أولى أن يقسم الكلام عليه فيقال له لا يخلو أن تريد بالمنفعة في ذلك الطبيعية أو الشرعية وهي المعتبرة في الحكم ، فان أردت الطبيعية فقد سقطت مكالمة من اختل طبعه واحتل به من الداء ما لا يرتجى دفعه ولا يصل له من الدواء نفعه ، فان من لا يحس بلذة اللهو وما يجلبه من السرور كان من المباح أو المحظور فهو من الغائب عن معنى الادراك لا المحضور ، وممن قال فيه الشافعي رضي الله عنه : من لم يحركه الروض وأزهاره والربيع وأطيّاره والعود وأوتاره فهو فاسد المزاج فاقد العلاج .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في السراج له : لذة سمع الالحن معلومة محسوسة فالادمي يجد ذلك لما فيه من حاصل اللذة ، وان أردت الشرعية فلا خفاء بحصولها من ذلك وهي اعلان النكاح الذي ندب اليه

الشرع وحظ عليه وجعل اقامته بالغناء وضرب الدفاف ودخان الطعام من السنة التي يتقرب بها اليه ، وكذلك استجمام النفوس لاستجلاب النشاط والارتياح بتأكيد السرور في الاعياد وسائر الافراح ، وقد تقدم من كلام الفقهاء واطلاقات العلماء ما فيه تصريح باسم الفائدة والمنفعة في فعل الغناء فان قيل الخطب في فائدته يسير فلا تجوز الاجارة عليه كما لا يجوز أن يستأجر سقفا لينظر الى عمله وتساوييره وجعل الحنفي من ذلك اجارة المصحف لانه ليس فيه الا النظر فيه قيل كل منفعة مباحة مقصودة فتجوز الاجارة عليها كلبس القميص وغيره .

وأما النظر الى السقف والتساوير فليس بمقصود ، قال ابن الصباغ في شامله فان كان شيئا مقصودا مباحا جاز أيضا ، واستثنت الشافعية من ذلك نذر الجعل اذ لم تجز عندها الاجارة عليه مع كونه منفعة مباحة مقصودة ، ولها قولان في اجارة الكلب المأذون في اتخاذه حسبما يذكر ان شاء الله .

ولو سلم انتفاء المنفعة في ذلك جملة ان لو كان صحيحا لم يقتض اجماعا على تحريم الجعل والاجارة على ما لا منفعة فيه فانها مسألة خلاف في مذهب مالك وأجازها مالك وابن القاسم كما أجازها من هو أعظم منهما ابن عمر رضي الله عنه ، ومنعها ابن الماجشون ورجع اصبح الى قوله وبوب عليها ابن حبيب في الواضحة وذكر أن مالكا قد أجاز الجعل في الرجل يقول للرجل احلف لي انك لم تشتمني ولك كذا وكذا فيحلف له فألزمه ذلك غرم ما جعل له على ذلك ، قال القاضي أبو الوليد بن رشد حكى ابن حبيب عن أصبغ أنه ترك قول ابن القاسم في اجازة الجعل فيما لا منفعة فيه للجاعل، وقال يقول ابن الماجشون ان ذلك لا يجوز وقد جوزه ابن عمر رضي الله عنه ، وروي أنه سئل عن رجل جعل لرجل جعلاً على أن يلقي الخيل الى موضع مسمى فأجازه ، قال أصبغ ومن الدليل على جوازه أن مالكا قد أجاز الجعل في الرجل يقول للرجل احلف لي أنك لا تشتمني ولك كذا وكذا المسألة المذكورة .

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وليس ذلك عندي ببين لان له فيه منفعة وهو تطبيب نفسه من جهته وتحسين ظنه به حتى لا يعتقد له سوءا ولا مكروها فيأثم في اعتقاده ذلك فيه ، وكذلك قوله في رسم خرجت من سماع عيسى من كتاب جامع البيوع ولني بيع دارك ولك كذا وكذا في ذلك منفعة وغرضه أن يصير الدار الى من يحب فيما سمي له من الثمن ، وأما قوله في رسم الجواب من سماع عيسى من كتاب النكاح في الذي يقول للرجل ولني انكاح وليتك ولك كذا وكذا انه لا

يجوز فانما لم يجز ذلك من أجل أن لصاحب الولاية أن يعزله عما جعل اليه من ذلك فدخله الغدر ، وقد بسطنا القول في ذلك هناك فلا معنى لاعادته . انتهى .

ومن سماع عيسى المذكور وقد قال ابن القاسم لا أرى بأسا أن ينزى البغل على البغلة اذا استودقت ورأيته كأنه يكره الاجارة في نزوه لانه لا تحقق له ، وقال ليس فيه منفعة ثم قال لا أدري ما هو ، قال عيسى لا أرى بأسا اذا كانت فائدته وان استجاره اذا كان لا يجد من ينوي له باطلا ، قال القاضي أبو الوليد لم يستتب لابن القاسم أولا وجه المنفعة في ذلك فكره الاجارة فيه ثم ظهرت له ولم يتحققها فقال لا أدري ما هو وقول عيسى هو البين لان المنفعة في ذلك معلومة للمستأجر لعلاج بغلته وبالله التوفيق .

وتعسا ولا أقول لغا لمن غدا لهجا بمثل هذا القول المنكر مولعا ، اذ نفى الفائدة أصلا عما جعله رسول الله صلعم بين الحلال والحرام فصلا ولم تكن منفعة عنده من الامر بالمعروف ، والنهي لصلعم أمر بما هو من جهته فقال : واضربوا عليه بالدفوف : وخالف علماء الاسلام في انكار ما أطلقوا عليه فائدة ومنفعة ولم يفعل من الفائدة الا ما ضم كفه عليه وجمعه ، ما أحرص قاصد هذا المقصد على تحصيل ذات اليد وما أطمعه ، حاش لرسول الله صلعم الذي لا ينطق عن الهوى أن يامر بما لا فائدة فيه الا عند من يخفى في نفسه ما الله مبدية ، ولعلماء الشريعة أن يوجبوا صفة لما ينكرها فيه العقل الحصيف وينفيه ، والاولى أن يضرب عن هذا القول الشنيع وقائله صفحا ويهرب من جانبه مخافة أن يمس من عذابه على ما جنى به نفحا ويعطف عطف الكلام بلجام القصد الى الاحتجاج للمعنى الصحيح ، ويراح الطالب بذلك من شعوزة من يتحرك لسانه بالريح ، فان من بلغ أن يخطر بخاطره مثل هذا فينكر ما هو كالشمس في الوضوح والبيان فرجوعه الى الحق لا مطمع فيه للرجاء والتأبيل ولا دليل يرده لتصحيح ما ادعى فيه أنه ليس بصحيح وءافته من الفهم القليل .

وكيف يصح في الافهام شيء اذا احتاج النهار الى دليل ؟ اعلم أن ما نقلته من كلام القاضي أبي الوليد بن رشد في تقسيم أنواع الاجارة يدل على اجازة ما وقع الكلام فيه من موضعين : أحدهما قوله وكان من المباح من الاعمال كما دلت عليه سائر الاقوال ، الثاني أنه لما قسم المحظور ثلاثة أقسام وبينها لم تندرج الاجارة على اللهو المباح بالغناء وما كان من سببه تحت قسم منها ، وكذلك أيضا ما نقلته من كلام

الشيخ أبي بكر الابهري رضي الله عنه فيه الدليل على اجازة ذلك من وجوه لمن تأمله ، وكل ما ذكر وان كان بعضه كافيا في المقصود لا محالة فاني لا أقصر عليه حتى أضيف اليه ما هو أخص به من الدلالة ، فمن ذلك ما ذكره القاضي ابن سهل رضي الله عنه في الاحكام له ونصه : سألت الشيخ أبا عبد الله بن عتاب عن الهدية التي يهديها الازواج الى الزوجات قبل البناء كالخفين والجوربين ونحوهما ، هل يقضى على الزوج بها ان امتنع منها وطلب بها ، فقال لي بل يقضى عليه بها على قدره وقدرها وقد صدقها وليس عليها الا أن تشاء فان أثبت أو أبى أبوها ان كانت بكرا لم يقض عليها بذلك .

فقلت فهل يقضى عليه بالعرس والاجرة للجلدة المتعارفة عندهم فقال لي لا يقضى عليه بذلك ان امتنع منه ويؤمر به ولا يجبر ، والصواب عندي أن يقضى عليه بالوليمة لقول رسول الله صلعم لعبد الرحمان بن عوف أولم ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة به والعامّة بخلاف ما تعطى الماشطة على الجلوة هذا لا يقضى به عندي ان امتنع منه ولا بأجرة ضاربة دف أو كبر ، انتهى ،

فتأمل كيف جعل أجرة ضارب الدف والكبر لا يقضى بها على الزوج ان امتنع بها كأجرة الماشطة على الجلوة التي يؤمر بها البعل ولا يقضى عليه بها فظاهره أنه اذا أعطى الاجرة لضاربة الدف متبرعا بذلك أنه فعل فعلا مباحا بل حسنا اذ لا يقول في محرم شرعا بالاجماع كما يزعم المخالف لا يقضي به على من امتنع منه اثما انما يقال ذلك في شيء يتأكد فعله لا يبلغ أن يقضي عليه به والله أعلم .

ومن ذلك ما قاله مالك رضي الله عنه فيمن ولي يتيما فزوجه أو ختنه فأنفق في ذلك نفقة عظيمة ودعا لعابين وجعل لهم من ماله جعلا قال مالك كل ما أنفق من ماله في باطل فعليه غرم ذلك وما أنفق في وليمة من نفقة في صنيع معروف بغير سرف فليس بذلك بأس ولا بأس على من دعي اليه أن ياكل منه . وجه الدليل من هذا من ثلاثة أوجه : أحدها تجويز الصنيع المعروف من مال اليتيم من غير سرف ومن صنيع العرس المعروف ما أمر الشرع به من اعلانه بالغناء المباح وضرب الدفاف والتدخين ولو بشاة ، الثاني امضاء الصنيع في دعوة الختان وليست بواجبة عند أحد من أهل العلم ولا مستحبة وانما هي من قبيل الجائز الذي لا يكره تركه ولا يستحب فعله ، لكن رأى مالك رضي الله عنه اسقاط الضمان عن الوصي في نفقته لما جرى من العرف والعادة بفعل أهل الثروة حتى صار ترك ذلك عندهم لوما ، وهذه العلة بعينها موجودة في هذه

الازمنة بمن تزوج من أهل الثروة ولم يقيم عرسه بغناء وضرب دفاف ،
الثالث قول مالك رضي الله عنه وكل ما أنفق من ماله في باطل فعليه غرم
ذلك ، وإذا ثبت أن إعلان النكاح بالغناء المباح وضرب الدفاف من السنة
فليس بباطل أصلا بخلاف ما يفعله اللعابون من جعل خشبة على أصبعهم
ومشي على حبل وضم قدميهم الى رأسهم وغير ذلك من أنواع اللعب
الذي لا كبير فائدة فيه ، وإن كان بعض أهل العلم قد جوزه في الافراح
لانه من ناحية ما رخص فيها من اللهو بدليل حديث الحبشة وما ورد عن
ابن عباس رضي الله عنه في ذلك حسبا يذكر ، فهذا ضمانه في الوصي
لانفاقه مال اليتيم في غير معروف وهو مطلوب بأن لا يصرفه الا في مصلحة
ضرورية أو ما يلتحق بها على وجه السواد في ذلك والا فعليه ضمان ما
خرج عن هذا الوجه وغرمه وإن كان غير محذور فعليه وبذل الثمن فيه ممن
ليس مولا عليه كالتبسيط في المطاعم والملابس والمباني وغير ذلك .

قال الحافظ أبو محمد بن حزم في مراتب الاجماع له ما نصه :
واتفقوا على الاتساع في المكاسب والمباني من حل اذا أدى جميع حقوق
الله تعالى قبله مباح ثم اختلفوا فمن كاره ومن كاره ، ومن ذلك ما وقع في
رسم أوصى من سماع عيسى من ابن القاسم من كتاب الاقضية من
العتبية ما نصه : وسئل عن أجر المعازف واللهو اذا اختصم أيقضى به
قال : أما اللهو فيجوز ورخص فيه مثل الدف فأرى أن يقضى به وأما
مثل المزمار والعود فلا أرى الاجارة فيه ولا يقضى به .

قال القاضي أبو الوليد هذا بين على من قال ان ما يجوز من اللهو
ورخص فيه يقضى فيه بالاجارة وأن ما لا يجوز منه لا يقضى فيه باجارة
وقوله أنه لا يقضى فيه باجارة كلام فيه اجمال ، يفتقر الى تفصيل
وشرح وبيان .

أما اذا عثر على ذلك قبل استيفاء الاجارة بالعمل فلا اختلاف
في أن الاجارة تفسخ وتبطل الاجرة على المستأجر ولا يكون عليه منها
شيء ان كان لم يدفع ويتخرج الامر ان كان قد دفعها على قولين : أحدهما
أنها ترد عليه ، الثاني أنها تؤخذ من الاجير فيصدق بها على المساكين
أدبا له ، وأما ان لم يعثر على ذلك حتى فاتت الاجرة بالعمل فيؤدبان
جميعا ويتصدق بالاجارة على المساكين على كل حال قبضت أو لم تقبض ،
اذ لا تحل للاجير ولا ينبغي أن تترك للمستأجر ان كان لم يدفعها ولا
أن ترد اليه ان كان دفعها اذ قبض عوضها ، هذا هو القول في هذه
المسألة على أصولهم في المسلم يشتري الخمر والخنزير من المسلم ، انتهى

فانظر الى اباحة الاجرة على ما جاز من اللهو والقضاء بها اذا اختصم فيها وقد تقدم أن اللهو هو ما ألهى الانسان وشغله من صوت أو غيره ، ولما وقف على هذا بعض من يعولون على فهمه فسرهم لهم بما اقتضاه مبلغ علمه ، فقال ان المراد هنا كراء المعازف وءالات اللهو وهو على حذف مضاف وأطلع الاجارة بمعنى الكراء اذ يسوغ ذلك وان كان الغالب في الاصطلاح اطلاق كل لفظ منها على غير ما يطلق عليه الاخر ، فقلت ان الخلاف الظاهر بغير دليل ، وقد أطلق القاضي أبو الوليد رضي الله عنه في كلامه على المسألة أجيرا على المدفوع اليه الاجرة وليس الاجير الذي يكرى الالة وانما الاجير من يستأجر على الخدمة وعلى تسليم صحة تأويله المذكور فيه نبه على اجازة الاجارة على ما تكرر له من العمل أوضح التنبيه ، فان من استأجر عينا فلم يدفع الاجرة في الحقيقة الا في مقابلة المنفعة المقصودة منها ولا معنى لاجارة الاعيان الا ببيع منافعها عند مالك وأبي حنيفة ، ولا يتناول عقد الاجارة عندهما غير ذلك ولهذا تضمن المنفعة دون العين ، وما كان العوض في مقابلته فهو المعقود عليه ، وقول القائل أجرتك داري معناه منفعتها ولهذا لو قال أجرتك منفعتها جاز ، ذكر ذلك ابن الصباغ في شامله ، وحكى عن أصحاب الشافعي في ذلك قولين : أحدهما هو الذي حكاه عن مالك وأبي حنيفة ، والثاني ان عقد الاجارة تناول العين ليستوفي منافعها ، ولهذا يقول أجرتك داري ، وقد قال ابن حبيب في الواضحة لا تجوز اجارة المصحف بخلاف بيعه وكان اجارته ثمن للقرءان وبيع المصحف ثمن للورق والخط . انتهى

وقال الحافظ أبو محمد ابن حزم ولا يختلفون في أن الاجارة انما هي للانتفاع بمنافع الشيء المواجد التي لم تخلق بعد ، انتهى ،

وكان هذا المتأول لذلك وقف على جواز اجارة الدف أي كرائه على ما فهمه من الهدنة أو غيرها فلم يقدر على انكاره وأراد أن يرد هذا الذي وقع في العتبية الى ذلك ، فان قيل أراد بما وقع في العتبية الاجارة على عمل المعازف ابتداء وعلى ءالات اللهو كذلك ، قيل هذا التأويل أبعد وأشد حذفا اذ فيه ثلاثة ألفاظ محذوفة وتقديره وسئل عن أجر عمل المعازف وعمل ءالات اللهو مع عطف الشيء على نفسه اذ المعازف هي ءالات اللهو وكل ذلك خروج عن الظاهر بغير دليل ، وفي قول ابن رشد وأما ان لم يعثر على ذلك حتى فانتت الاجرة بالعمل ما يدل على أن ذلك في الاجرة على عمل فائت لا يسترجع الامر فيه وهو ما وقع من اللهو الذي لا يحل فيؤدبان جميعا على فعلهما ما لا يجوز ويتصدق بالاجارة على المساكين على كل حال قبضت أو لم تقبض اذ لا تحل للاجير لانها على عمل لا يجوز ولا ينبغي أن تترك للمستأجر ان كان لم يدفعها ، ولا أن ترد اليه

ان كان دفعها بقبضه عوضها الذي قد فات بالعمل ، ولو كانت الاجارة على انشاء الالة لم يقل ان الاجارة فاتت بالعمل ، بل جواب ذلك أن تفسخ الاجارة كما ينقض البيع في الخمر والخنزير في المسألة التي نظرها بها ، وتتلّف الالة بكسر أو احراق على صانعها وان كان المستأجر قد قبضها كما يقتل الخنزير على البائع وان كان المبتاع قد قبضه وترك الاجرة الى المستأجر الذي دفعها كما يرد الثمن الى المبتاع للخنزير على أحد القولين في مسألة بيع الخنزير ، وعلى القول الاخر أن المبتاع اذا قبض الخنزير يقتل عليه ويمضي البيع ويتصدق بالاجرة على الساكنين جوابها ان تتلف الالة على المستأجر لا على الصانع ان كان قبضها وتمضي الاجارة ويتصدق بالاجرة على الساكنين قبضها الصانع أو لم يقبضها اذ لا تحل للصانع على انشاء ما لا يجوز ولا يصح تركها للمستأجر اذا أتلفت الالة عليه كما اذا قتل الخنزير على المبتاع .

فلتأمل ذلك ولتعتبره بالحكم في مسألة المسلم يشتري الخمر والخنزير التي نظرها القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه بها وجعل القول فيها جائزا على أصولها لشبهها بها وأخذها بطرف منها ، ولو كانت المسألة كالمسألة الا في كون احدهما في بيع والاخرى في اجارة لما اختلف الجواب عليهما هذا الاختلاف وليس يتفطن لمثل هذا الا بعد اعمال النظر .

مسألة الخمر والخنزير التي نظرها القاضي أبو الوليد بما هي مذكورة في رسم نقدها من سماع عيسى من كتاب جامع البيوع من العتبية ونصها : وسئل عن مسلم اشترى من مسلم خنزيرا قال يرد الثمن ويقتل الخنزير ، قال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه : الظاهر من هذه الرواية أن البيع ينقض في الخنزير فيقتل على البائع وان كان المبتاع قد قبضه ويرد الثمن الى المبتاع وقد قيل اذا قبضه المبتاع أنه يقتل عليه ويمضي البيع ويتصدق بالثمن على الساكنين قبضه البائع أو لم يقبضه اذ لا يحل للبائع ولا يصح تركه للمبتاع وقد قتل الخنزير عليه ، وأما ان عثر على البيع قبل أن يقبض المبتاع الخنزير فلا اختلاف في أنه يقتل على البائع ويسقط الثمن عن المشتري ان كان لم يدفعه ، واختلف ان كان قد دفعه الى البائع فقيل انه يرد على المبتاع وهو قوله في هذه الرواية ، وقيل انه يتصدق به على الساكنين أدبا له ، ولو اشتراه المسلم فأكله من ضرورة لوجب أن يبطل الثمن عليه ان كان لم يدفعه وأن يرد عليه بلا خلاف ان كان قد دفعه وبالله التوفيق . انتهى ،

ومن ذلك ما قاله في المدونة هل كان مالك يكره الدفاف في

الاعراس أم يجيزه وهل يجيز الاجارة فيه ، قال كان يكره الدفاف والمعارف كلها في العرس وذلك أني سألته عنه فضغفه ، (المسؤول في هذا هو ابن القاسم رحمه الله) .

واختلفوا في فهم هذا الكلام ففهمه القاضي أبو الوليد بن رشد على أن الكراهية فيه لضرب الدفاف على أن ترك ذلك أحسن من فعله للمثوبة على تركه لان في فعله حرجا على أحد الاقوال في ذلك ورتب على ذلك اجراء الاجرة على حكمه حسبما يذكر بعد ان شاء الله ، وقال ان المشهور في مذهب مالك استواء فعله وتركه وقد تقدم ذلك ، فينبغي أيضا أن يكون حكم أجرته على هذا القول المشهور كحكمه وان لم يكن كذلك فقصاراه الكراهة لا التحريم اجماعا كما يزعم المنازع ، وفهمه القاضي أبو الفضل عياض رضي الله عنه على أن ظاهره رد لكراهية الى الاجارة ، ذكر ذلك في التنبيهات المستنبطة على مسائل المدونة والمختلطة ونصه : ظاهره أنه راجع الى الاجارة التي ترجم عليها وهو أشبه فبين أنه ليس من عمل الصالحين ، والاجارة في مثل هذا ظاهرة الكراهية وعلى الاجارة اختصرها أكثر المختصرين وان كان ضرب الدفاف مباحا في العرس فالاجارة ليست مثله فليس كل مباح تجوز الاجارة عليه ، قال بعضهم يريد بقوله يضعفه تضعيف قول من يجيزه وان كان التضعيف يعود على ضرب الدفاف المباح ضربها في العرس فهو غير المعروف من قوله وقول العلماء ، وقد قال أكره الملاهي كلها في الاعراس والوليمة وغيرها وأنكر الصوت في هذا كله الا ما جاء في الحديث ثم قال وقد قالوا أن مثل الدف يجوز استيجاره وأما المعارف فلا يجوز ضربها ولا استيجارها وهي من أنواع البرابط والعيدان . انتهى .

وهذا الذي ذكره القاضي أبو الفضل مما اغتر به بعض من نازع في هذه المسألة وزعم أن الاجماع منعقد على أن الاجارة على ما أبيح عمله من الله في أفراح المسلمين غير معلة ، فقال أن أبا الفضل قال ليس كل مباح تجوز الاجارة عليه وهو يتكلم على ما أبيح من ضرب الدفاف على ظاهر قوله ، وأبو الفضل رضي الله عنه انما أراد أن يرد ما في المدونة الى ما هو المشهور في المذهب وغيره من أن ضرب الدفاف مباح في العرس فلا ترجع الكراهة له وردها الى الاجارة عليه خلاف ما أخذ عليه شيخه القاضي أبو الوليد بن رشد من كون غير المشهور ما في المدونة التي هي ،،،،، والعنبة مصحف الدارس ورأس مال الطالب عند المالكية اذ كراهية ضرب الدفاف في الاعراس كما قال غير معروف من قول مالك وقول العلماء وصرف الكراهية والتضعيف الى الاجارة فلما

معل ذلك قدر قائلًا يقول له وكيف تكره الاجارة وتضعف على ما هو مباح واطلاقات العلماء رضي الله عنهم تقتضي اباحة الاجارة على كل حال فقال ليس كل مباح تجوز الاجارة عليه يريد من غير الكراهية التي تقدمت في قوله ، ظاهره أنه راجع الى الاجارة أي ظاهر قوله كان يكره الدفاف والمعاذف كلها في العرس لان الكراهية تتعلق بأدنى شيء لا أنه يريد أن في الشرع عملا مباحا سالما من الجعل والغدر تحرم الاجارة عليه اجماعا هذا ما لا يوجد ولا يقوله أحد ، والدليل على أنه ليس على زعم المخالف قول أبي الفضل قال بعضهم يريد بقوله يضعفه تضعيف قول من يجيزه أي يجيز أخذ الاجرة عليه ، فكيف يصح ادعاء الاجماع على تحريم الاجرة على مباح السماع وهو قد نقل أن تم من يجيز ذلك ، هذا ما لا غبار على صحة بطلانه ، وقول مالك رضي الله عنه وأنكر الصوت في ذلك كله الا ما جاء في الحديث يعني في النكاح وسائر ما دلت عليه الاحاديث الصحاح .

فتأمل كيف لم يحرم الاجارة في ذلك أصلا بل ذكر الكراهية فيها على ما رآه وخلوها عن الكراهة على ما نقله عن بعضهم ورواه ، وصرح مالك رضي الله عنه بجواز الصوت في ذلك فله حظ من الاجرة اذن أو هو في حكم التبع فيجري على الخلاف في الاتباع هل يراعى أم لا ؟ كالامامة مع الاذان ، هذا لو صح لنا تحريم الاجارة على الصوت المباح كتحریم الاجرة على الامامة على ما حكاه بعضهم وذكر ابن حارث اجماع المذهب على ذلك وان لم يصح عموم هذا الاجماع لنقل ابن شاس وغيره الخلاف فيه في المذهب فيصح في الاكثر لكن لم يصح لنا تحريم الاجرة على الصوت المباح حتى نتكلف هذا والله أعلم ، فان قيل فهذه اجارة فيها كراهة فينبغي أن تجتنب ، قلت نعم كذلك ينبغي لو وجد من يقوم باقامة سنة الاعراس بغنائهم وضرب دفافه ، لكن هذا لا يفعله ذو حصافة لانه يضيع مروءته من غير منفعة تدخل عليه في فعل ليس واجبا عليه ولا مندوبا اليه ولا دعتة اليه ضرورة وقد نص العلماء على أن من تحرف بحرفة خسيصة من غير ضرورة تدعو الى ذلك فانه مذهب لمروءته ومسقط لشهادته اذا كان ذلك منه بازاء منفعة فكيف من يفعله دون منفعة ، واذا انتقل عن حكم التحريم اجماعا كما زعم المخالف الى الكراهة المختلف فيما كان المرء في سعة وحصل المقصود الذي هو بطلان الاجماع الذي ادعاه المخالف ومن تبعه لا سيما في باب الاجارة والجعل فان أكثر مسائله مختلف فيها وقد ذكر العلماء من ذلك جملة كالاجارة على الحج وعلى الامامة في الفرض والنافلة وقيام رمضان وعلى الاذان وعلى تعليم الفقه والشعر والنحو ويروي النوح وغير ذلك ، وقد كره مالك جميع

ما ذكرته في المدونة نصا بما لا يقدر أحد على انكاره ، بل ذكر الحافظ أبو محمد بن حزم في مراتب الاجتماع له أن الاجارات لا اجتماع فيها وأن قوما من أهل العلم منعوا منها كلها وإن كان الجمهور على اجازتها هذا نصه : وقد خرج جماعة من العلماء المحدث بما يأخذ من الاجرة على التحديث ، ذكر ذلك أبو عمر بن الصلاح وغيره وقال أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري رضي الله عنه ما نصه : واختلف أهل العلم في أجور المعلمين وكسبهم فرخص فيه قوم وكرهه آخرون ، فممن رخص فيه عطاء بن رباح وأبو قلابة ومالك والشافعي وأبو ثور ، وقالت طائفة لا بأس به ما لم يشترط وكرهت الشروط ، وممن كره الشروط الحسن وابن سيرين والشافعي وكرهت طائفة تعليم القرآن بالاجرة وكره ذلك الذهبي واسحاق والنعمان وقال النعمان لا يحل ولا يصلح وقال عبد الله بن شقيق هذه الرغبة التي يأخذها المعلمون من السحت . انتهى ،

وذكر ابن يونس رحمه الله في ذلك ما يحتمل أن يريد به اجازة الاجارة لنفس الدف أي كراهه للضرب وأن يريد تجويز الاجارة على ضربه ثم اختار اجازة الاجارة على ما أبيح ضربه في العرس ونحوه وكيف ما كان فهو حجة لجواز ما وقع النزاع فيه ونصه : قال ابن القاسم ولا تنبغي اجارة الدف والمعاذف كلها في العرس وكره مالك ذلك وضعفه يريد ضعف قول من يجيز ذلك ، أما الدف الذي أبيح ضربه في العرس ونحوه فينبغي أن تجوز اجارته فان قيل يجوز كراه الدف ولا تجوز اجارة ضربه لان التصرف فيه يخلقه ، وقد لزم صاحبه ثمن في عمله بخلاف استعماله ، وقد أشار اليه بعض المنازعين ، قيل ومستعمله أيضا معطل لاشغاله ومصرف لبدنه في استعماله وقرر العوض في ذلك أضعاف قيمة دف فكيف قيمة ما تخلق منه ، فان قيل ان الكلب المأذون في اتخاذه لا يجوز بيعه مع جواز اتخاذه قيل هذا مما اختلف فيه .

فأجازه مالك في أحد قوليه وابن كنانة وابن نافع وسحنون وزاد ويحج بثمنه وعليه أكثر أهل العلم ، ومنعه مالك في قوله الآخر والشافعي وبعض أصحابنا لحديث ابن عمر رضي الله عنه سمعت رسول الله صلعم يأمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو ماشية فاذا كان غير الضاري من الكلاب مأمورا بقتله فانما وقع النهي عن ثمن الكلب المباح اتخاذه لان المأمور بقتله معدوم وواجب أن يطاع رسول الله صلعم فيما أمر به من قتله .

ووجه القول الاول أن المنهي عن ثمن بيعه في الحديث مقرون مع

مهر البغي وحلوان الكاهن فدل ذلك على أنه الكلب الذي لا يجوز اتخاذه .
قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر رضي الله عنه ومن أصحابنا
من قال انه مكروه ، قال أبو عبد الله بن زرهون رضي الله عنه في كتاب
الانوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار له ما نصه : وفي المدنية كان
مالك يامر ببيع الكلب الضاري في الميراث والدين والمغانم ويكره بيعه
للرجل ابتداء قال يحيى بن ابراهيم قوله في الميراث يعني لليتيم وأما
لاهل الميراث البائعين فلا يباع الا في الدين والمغانم ، قال فضل وهو
خلاف ما لأصحابنا ، وروى أبو زيد عن ابن القاسم لا بأس باشتراء
كلاب الصيد ولا يجوز بيعها ، انتهى ، قال أبو عمر بن عبد البر رضي
الله عنه ولا خلاف عن مالك أن من قتل كلب صيد أو ماشية أو زرع
فعليه قيمته ولا قيمة على من قتل كلب الدار ، انتهى ، قال القاضي أبو
الوليد بن رشد رضي الله عنه في البيان والتحصيل له ما نصه : والصحيح
في النظر جوازه لانه اذا جاز الانتفاع به وجب أن يجوز بيعه وان لم
يحل أجله كالحمار الاهلي ، ويدل على ذلك قوله صلعم من اقتنى كلبا
لا يغني زرعاً ولا زرعاً نقص من عمله كل يوم قراط والاقتناء لا يكون
الا بالاشتراء .

وقد قيل في معنى ما روي عن ابن عمر عن النبي صلعم من نهيه
عن ثمن الكلب وان كان ضارياً أن المعنى في ذلك حين كان الحكم في
الكلاب أن تقتل كلها ، ولا يحل لأحد امساك شيء منها على ما روي عن
أبي رافع قال أمرني رسول الله صلعم بقتل الكلاب فخرجت لاقتلها لا
أرى كلباً الا قتلت حتى أتيت موضعاً كذا وسماء فاذا فيه كلب يدور
يلهث فذهبت لاقتله فنادى انسان من جوف البيت يا عبد الله ما تريد
أن تصنع ؟ فقلت اني أريد أن أقتل هذا الكلب قالت اني امرأة مضيعة
وأن هذا الكلب يطرد عني السباع ويؤذني ، ، ، فأتيت النبي صلعم فذكرت
ذلك له فأمرني بقتله ثم جاء عنه صلعم أنه أمر بقتل الكلاب الا كلب
صيد أو كلب ماشية وأنه قال من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية
ولا أرض فانه ينقص من أجره قيراطان في كل يوم فنسخ بذلك أمره
الاول بقتل الكلاب عموماً وأما الكلب الذي لا يجوز اتخاذه فلا اختلاف في
أن بيعه لا يجوز وأن ثمنه لا يحل ، روي عن ابن عباس عن النبي صلعم
أنه قال ثمن الكلب حرام وبالله التوفيق ، وكذلك زجره صلعم عن ثمن
السنور قال القاضي أبو الفضل رضي الله عنه في اكماله قال الامام المازري
رضي الله عنه قال بعضهم لعله على جهة النذب لعارته اذا كان له ثمن
شح عليه قال ولانه لا يمكن ضبطه وان ربط لم ينتفع به فوقع النهي
لذلك ، وقال بعضهم لعله في السنور الوحشي وجمهور العلماء على أنه
لا يمتنع من بيعه وتذكر كراهية بيعه عن أبي هريرة رضي الله عنه ومجاهد

وغيرهما أخذا بظاهر الحديث . انتهى كلام المازري .

قال القاضي أبو الفضل عياض رضي الله عنه أنت ترى في كتاب مسلم رواية غير حماد له عن أبي الزبير وهو معقل بن عبيد الله ، قال أبو عمر روى الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مثله وحديث أبي سفيان عن جابر لا يصح لأنه صحيفة ورواية الأعمش عندهم ضعيفة ، انتهى كلام عياض .

ولا اعتراض بشيء من هذا كله على مسألتنا لأنها مسائل فيها الخلاف فكيف يعترض بها على ما ادعى المنازع فيه الإجماع ، ولأنها في بيع ومسألتنا في اجارة ، وقد فرق العلماء بينهما في ذلك ، فقال الحافظ أبو محمد بن حزم الاجارة جائزة في كل شيء له منفعة فيؤاجر لينتفع به ولا يستهلك عينه ثم قال والاجارة ليست بيعا وهي جائزة في كل ما لا يحل بيعه كالكلب والسنور وغير ذلك ، ولو كانت بيعا لما جازت اجارة الحر والقائلون انها بيع يجيزون اجرة الحر فتناقضوا .

فقد تحصل من ذلك أن من انتفع بشيء مما يجوز له الانتفاع به فعليه قيمة انتفاعه بذلك ، والدليل عليه ما ذكره القاضي أبو الوليد ابن رشد في البيان والتحصيل حين تكلم في مسألة الكلب يباع فيهلك بيد المشتري المذكورة في جامع البيوع من العتبية وفي سماع أبي زيد ابن أبي الغمر من ابن القاسم ، ونصها مع كلام القاضي أبي الوليد عليها ، وسئل عن رجل باع من رجل كلبا ولم ينتقد ثمنه حتى هلك الكلب في يد المشتري قال مصيبته من البائع .

قال القاضي أبو الوليد رأى مصيبة الكلب من البائع وان هلك بيد المشتري فجعله باقيا على ملك البائع لما كان بيعه لا يجوز فعلى هذا لو أدرك الكلب بيد المشتري ففسخ البيع فيه لوجب أن يرجع البائع على المبتاع بقيمة ما انتفع به اذا لم يكن ضمانه منه ، وقد قال رسول الله صلعم الخراج بالضمان وهذا على قياس ما مضى في رسم نقدها من سماع عيسى في المسلم يشتري الخنزير من المسلم أن الثمن يرد الى المشتري ان كان قد قبضه فعلى هذا يكون على المشتري في الكلب اذا هلك عنده قيمته كما لو قتله ، والاول هو المعروف أن مصيبته من البائع وان قبضه المبتاع كالزبل وجلد الميتة وما أشبه ذلك مما لا يجوز بيعه ويجوز لانتفاع به بخلاف ما لا يجوز بيعه لقدره ، وقد قيل ان ما لا يجوز بيعه لقدره فمصيبته من البائع وان قبضه المبتاع ، والمعروف المشهور في هذا أن المشتري ضامن له بالقبض ، وهذا في الكلب الذي لم يؤذن في

احد . باتفاق ، وفي الذي اذن في اتخاذه على اختلاف . فقد أجاز بيعه ابن كنانة وسحنون وقال سحنون بعد هذا في السماع ويحج بثمانها ، وأجاز ابن القاسم شراء للمشتري لحاجته اليه وكره بيعه للبائع وهو نحو قول أشهب في المدونة في الزبل المشتري أعذر في شرائه من البائع وبالله التوفيق . انتهى ،

ولا يجيز الشافعي رضي الله عنه بيع الكلب المأذون في اتخاذه ، وقد اختلف أصحابه في اجارته ، فمنهم من قال لا تجوز اجارته لانه لا قيمة لعينه ولا تضمن عينه ، وقال بعضهم يجوز لانها منفعة مباحة فجازت اجارتها كسائر الحقوق والاعيان ، ذكر ذلك أبو نصر بن الصباغ في شامله رضي الله عنه ومن ذلك ما ورد من كلام القاضي أبي الوليد رضي الله عنه في البيان والتحصيل على ما وقع في رسم ان خرجت من هذه الدار من سماع عيسى بن دينار من ابن القاسم في كتاب الوصايا الثاني من العتبية ونصه : وسئل عن رجل أوصى بأن يقام بلهو عرس رجل أو مناحة ميت هل تنفذ وصيته وتؤاجر النائحة وصاحب اللهو قال لا أرى أن تنفذ وصيته وقوله باطل قليل أريت ان كان ذلك اللهو مما يجوز من شأن العرس مثل الكبر والدف فأوصى بذلك قال لا أرى أن تنفذ .

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه : أما الوصية باقامة نياحة على الميت فلا اختلاف في أن الوصية بذلك لا يجوز تنفيذها لان النياحة محرمة بالسنة فالاجرة في ذلك حرام لا تحل ولا تجوز ، وكذلك ما لم يرخص فيه من اللهو في العرس باتفاق أوباختلاف على مذهب من لا يجيزه مثل الكبر والمزهر لان ابن حبيب أجازهما في العرس ومنع منهما جميعا في هذه الرواية ، وهو قول أصبغ في سماعه من كتاب النكاح وعليه يأتي ابن القاسم في رسم سلف من سماع عيسى من كتاب النكاح ، وأما على مذهب من يجيزه ويستحب تركه فلا ينبغي أن تنفذ الوصية به وأما على مذهب من يجيزه ويراه من الامور الجائزات التي لا ثواب في تركه ولا حرج في فعله ففي جواز تنفيذ الوصية به قولان :

وكذلك الغربال الذي اتفق على اجازته في العرس وفي تنفيذ الوصية به قولان على من يراه من الامور الجائزات التي لا ثواب في تركها ولا حرج في فعلها ، وأما على مذهب من يجيز فعله ويستحب تركه فلا ينبغي تنفيذ الوصية به ، هذا تحصيل القول في هذه المسألة وبالله التوفيق .

قول القاضي أبي الوليد رضي الله عنه وأما على مذهب من يجيزه ويستحب تركه فلا ينبغي أن ينفذ الوصية ، هو وإن كان ظاهر المدونة على مأخذ أبي الوليد خلافا لأبي الفضل حسبما تقدم قد نص على أنه ليس بمشهور المذهب ولا المعروف من قول مالك وقول العلماء .

وقول أبي الوليد ترتيبا عليه لا ينبغي أن ينفذ الوصية يريد به أن الورثة يندبون إلى ترك التنفيذ لانه يجب ذلك عليهم ، وقد نص على ذلك أبو الوليد في كتاب الوصايا من مقدماته ونصه : وأما ما لا ينبغي تنفيذه فنوع واحد وهو المكروه الذي التوبة في تركه دون فعله كالوصية بإقامة عرس مما استخف وجوز وما أشبه ذلك ، فهذا يندب الورثة إلى تركه فإن أبوا إلا تنفيذه لم يمنعوا من ذلك . انتهى كلامه

ورتب رضي الله عنه التنفيذ وعدمه في مسألة الوصية هذه على القولين الذين أحدهما ما هو ظاهر المدونة عنده والآخر ما هو المشهور من مذهب مالك رضي الله عنه ، وزاد في جامع المقدمات قولا ثالثا وهو أنه من قبيل المباح الذي فعله أحسن من تركه ، وقد تقدم مثله في كلام أبي الفضل ، فعلى هذا القول يجب أن تنفذ الوصية ولا بد لقوله في الوصايا من المقدمات أن الذي يجب تنفيذه من الوصية ثلاثة أنواع : أحدها أن يوصي بما فعله قربة وفي تركه حرج من الأمور الواجبة كالزكاة وعتق الظهار وما أشبه ذلك ، الثاني أن يوصي بما فعله قربة ولا حرج في تركه كالوصية للمساكين وما أشبه ذلك ، الثالث أن يوصي بما يختلف فيه هل فيه قربة أو لا قربة فيه على مذهب من يرى فيه قربة . انتهى ،

وكلام القاضي أبي الوليد رضي الله عنه على مسألة الوصية هذه الواقعة في العتبية نص في إبطال المنازعون من الإجماع على تحريم أجرة لهو العرس فإن كلامه إنما هو على مؤاجرة النائحة وصاحب اللهو وقد نقل الخلاف في ذلك في الوصية فأحرى أن يجوز ذلك إذا باشر إعطاء الأجرة رب المال ، فإن المتروك عن الميت يتعلق به حق الغير وينبغي أن لا ينفذ من وصاياه إلا ما يرجى له فيه الأجر ويصل له بسببه الثواب ،

ولما سئل الشيخ الفقيه المدرس للمدونة في وقتنا هذا بمدينة فاس حرسها الله تعالى أبو الفضل راشد بن أبي راشد عن الإجارة على ما أبيع من الغناء في الولائم وأفراح المسلمين أفتى بالإجارة واستدل عليها بمسألة الوصية هذه ، وكلام ابن رشد عليها في البيان والتحصيل حسبما تقدم .

ومن ذلك تعليل القاضي أبي الوليد وغيره من العلماء تجويز فجازت إجارته كسائر الحقوق والأعيان ، ذكر ذلك أبو نصر ابن الصباغ

الاجارة بجواز ما يستأجر بها عليه وتحريمها بتحريمه ، وقد تقدم ذلك من قوله في مسألة الوصية هذه وفي مسألة أجر المعازف واللهو قبلها وتقدم ذلك أيضا من كلام ابن يونس رحمه الله ، ومن ذلك قول القاضي أبي بكر بن العربي رضي الله عنه أن أمر بيع المغنيات ينبني على تحليل الغناء وتحريمه ، قلت الاجارة أخف اذ من الاشياء ما لا يجوز بيعه وتجوز اجارته حسبما تقدم ومن ذلك اجازتهم ببيع ما أبيع عمله من اللعب المصورة للجواري حسبما ورد في آخر جامع العتبية ونصه : وسئل أصبغ عن اللعب المصورة يلعب بها النساء والجواري أيحل لهن ذلك قال : ما أرى بأسا ما لم تكن تماثيل مصورة مخروطة فلا تجوز لان هذا يبقى ولو كانت فخارا أو عيدانا تنكسر وتبلى وتمتهن قلت أليس قد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلعب بهن فقال نعم أخبرني بذلك عبد الله بن وهب يرفعه عن عائشة زوج النبي صلعم قالت كان ياتيني جوار يلاعبنني بالبنات فاذا رأين رسول الله صلعم استحيين وتقنعن فكان رسول الله صلعم يخرج ويسيرهن الي قلت أتري بفعلها وبيعها بأسا ؟ قال أما التي أجزت لك منها فلا أرى بعملها وبيعها بأسا ، قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه قوله ما أرى بأسا ما لم تكن تماثيل مجسدة على صورة الانسان وانما كانت عظاما أو عيدانا غير مخلوقة على صورة الانسان الا أنه عمل فيها شبه الوجوه بالتزويق فجاز ذلك لانه أشبه بالرقم ، هذا معنى قول أصبغ بدليل تشبيه ذلك برقم الثياب بالصور الا أنه علل ذلك بعله فيها نظر فقال لانها تبقى ، قال ولو كانت فخارا أو عيدانا تنكسر وتبلى رجوت أن تكون خفيفة ان شاء الله كمثل رقوم الثياب بالصور ولا بأس بها لانها تبلى وتمتهن .

والصواب أن لا فرق في ذلك بين ما يبقى أو يبلى مما هو تمثال بجسد له ظل قائم شبه بالحيوان الحي لكونه على هيأته وانما استخفت الرقوم في الثياب من أجل أنها ليست بتماثيل مجسدة لها ظل قائم تشبه الحيوان في أنها مجسدة على هيأتها ، وانما هي رقوم لا أجساد لها ولا يحيى في العادة ما كان على هيأتها ، فالمحذور ما كان على هيئة ما يحيى ويكون له روح بدليل قوله في الحديث ان أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيام ويقال لهم : أحيوا ما خلقتهم والمستخف ما كان بخلاف ذلك مما لا يحيى في العادة ما كان على هيأته ، فالمستخف من هذه اللعب المصورة للعب الجواري بها لما جاء من أن عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بها بعلم رسول الله صلعم فلا ينكر ذلك عليها بل كان يشتري الجواري اليها ما كانت مشبهها بالصورة ليس بكامل التصوير وكلما قل الشبه قوي الجواز وكل ما جاز اللعب به جاز عمله وبيعته على ما قاله في الرواية

وبالله التوفيق .

وقال الحافظ أبو محمد بن حزم ولا يحل بيع الصور الا للعب الصبايا فقط فان اتخاذا لها حلال حسن وما جاز ملكه جاز بيعه الا أن يخص من ذلك شيئاً نص فيوقف عنده ، قال الله تعالى : «وأحل الله البيع وحرم الربا » ، وقال تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » .

وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت ألعب بالبنات فربما دخل علي النبي صلعم وعندي الجواري فقدم من غزوة تبوك وفي بيتي ستر فهبت ريح فكشفت ناحية الستر عن بنات لعائشة لعب فقال النبي صلعم : ما هذا يا عائشة ؟ فقالت بناتي ورأى بينهن فرسا له جناحان من رقاع فقال ما هذا الذي أرى وسطهن ؟ قلت فرس قال وما هذا الذي عليه ؟ قلت جناحان قال فرس له جناحان ؟ قلت أنا سمعت أن لسليمان خيلا لها أجنحة فضحك النبي صلعم حتى بدت نواجده ، قالت ولما قدمنا المدينة نزلنا في بني الخزرج فوالله اني لالعب على أرجوحة بين عزقين فجاءتني أُمي وأنزلتني ولي جميمة ، قال الاستاذ أبو بكر الطرطوشي رضي الله عنه في رده على الصوفية : اللعب التي كانت تلعب بها عائشة لم تكن لها أوجه مصورة على محاسن الحيوان لان النبي صلعم لعن المصورين وانما وجهه أنها كانت تربط خشبة على خشبة على هيئة الصليب ثم تكسوه بالخرق ، قال القاضي أبو الفضل في اكماله : ولا يختلف في كراهة ما كان له ظل ووجوب تغييره وكسره الا ما ورد في اللعب بالبنات لصغار البنات والرخصة في ذلك ، لكن كره مالك شراء الرجل لها لابنته لانه ليس من أخلاق أهل المروءة والهيئات . انتهى ،

قلت لا تعارض بين هذا وبين ما تقدم ، اذ كل ما جاز اللعب به جاز عمله وبيعه لان الكراهية المذكورة عن مالك انما هي من باب التنزه لذوي المروءة والهيئات حفظا لمناصبهم وسمو مراتبهم كما يكره في حقهم كثير من المباحات لهذا المعنى من الاكل في السوق وعمل الصنعة الخسيسة لغیر ضرورة وغير ذلك ، وانما كيفية الحكم في الصور غير البنات التي أبيع اللعب بها فانها محرمة اذا كانت أجسادا بالاجماع ، وان كانت رقما ففيها أربعة أقوال : الاول انها جائزة لقوله في الحديث الا ما كان رقما في ثوب ، الثاني أنه ممنوع لحديث عائشة رضي الله عنها دخل النبي صلعم وأنا مستتر بقرام فيه صورة فتلون وجهه ثم تناول الستر فهتكه ، ثم قال ان أشد الناس عذابا المصورون ، الثالث انه اذا كانت صورة متصلة الهيئة قائمة الشكل منع فان هتك وقطع

وتفرقت أجزاءه جاز للحديث الذي جعل منه وسادتين كان يرتفق بهما ،
الرابع أنه اذا كان ممتنها جاز وان كان معلقا لم يجوز قاله القاضي أبو
بكر بن العربي رضي الله والثالث أصح والله أعلم ، انتهى ،

وأحاديث الوعيد على التصوير كثيرة في الصحيحين وغيرهما ،
والوعيد عليه كالوعيد في سائر المعاصي معلقا بالمشيئة وموقوفا على الثوبة
والله غفور رحيم ومن ذلك ما خرجه الامام أبو بكر بن أبي شيبة رضي
الله عنه في مصنفه قال نا شريك عن جابر عن عكرمة عن ابن العباس
رضي الله عنه ختن بنيه فدعا اللعابين فأعطاهم أربعة دراهم أو قال
ثلاثة ، فانظر الى اعطاء ابن عباس رضي الله عنه العوض على ما أبيح
من الله في فرح الختان وان لم يكن في درجة رخصة لهو النكاح المشروع
للاشادة به والاعلان ، فان زعم المنازع أن ذلك كان من ابن عباس رضي
الله عنه على جهة الهبة منه والاحسان قليل له الظاهر فيمن بذل عطاء
لمن صنع له صنعا أنه عوض عنه مع أن بعض العلماء قد ذكره بلفظ
الاجارة فقال روي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه لما ختن
بنيه أمره فاستأجر لاعبين بأربعة دراهم ، ولو فتح باب الاحتمال لفسد
معنى البيع والاجارة وسائر المعاوضات ، ومن الدليل على جهة ما ذكرته
أن العلماء رضي الله عنهم رأوا أن الذي أعطاه النبي صلعم لابي طيبة
مولى بني بياضة صاعا أو صاعين من تمر لما حجه اجارة ولم يحملوه
على الهبة وعارضوا به الاحاديث الصحيحة التي فيها الحجام خبيث
وروي سحت وروي حرام واحتاجوا الى صرفها الى معنى التنزيه ليجمعوا
بين الحديثين وعضدوا ذلك بما روى مالك عن ابن شهاب عن محيصة
الانصاري ،،، أن أحد بني حارثة استأذن رسول الله صلعم في اجارة
الحجام فنهاء عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال اعلفه فاضحك ،،،
هكذا الرواية الصحيحة عن محيصة ورواه يحيى وابن القاسم عن ابن
محيصة وهو غلط قاله أبو عمر بن عبد البر رضي الله عنه ، ومنهم من
قال ان هذا الحديث ناسخ لحديث ذم كسب الحجام .

قال القاضي أبو الوليد بن رشد والاول أظهر ، وقيل ان النهي
عن كسب الحجام لاحتمال أن يبيع دم ما يفصده من الحيوانات لمن
يستجيز أكلها من الكفرة أو لاستعمالها في بعض الاشياء ، ولا التفات
الى قول من قال انما ذم أجر الحجام لكونه غير مشترط ابتداء قبل العمل ،
فان ذلك غير معتبر في الدين وفيه تضيق على المسلمين ، والدليل على
ما وقع في رسم كتاب سلعة سماعا من سماع ابن القاسم في كتاب الجعل
والاجارة من العتبية ونصه : وسئل مالك عن الخياط الذي بيني وبينه
الخلطة ولا يكاد يخالفني أستخبطه الثوب فاذا فرغ منه وجاء به أراضيه

على شيء أدفعه اليه قال لا باس به .

وقال القاضي أبو الوليد بن رشد وهذا كما قال انه مما استجازه الناس ومضوا عليه وهو من نحو ما يعطى الحجام من غير أن يشارط على عمله قبل أن يعمل له وما يعطى في الحجام ، والمنع من مثل هذا أو شبهه تضيق على الناس وخرج في الدين وغلو فيه قال الله عز وجل : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق » ، ومما يدل على جوازه من السنة ما ثبت أن رسول الله صلعم حجه أبو طيبة فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه وقد كره النخعي رضي الله عنه أن يستعمل الصانع حتى يقاطع على عمله بشيء مسمى ، وكره ذلك ابن حبيب أيضا وقال انه لا يبلغ به التحريم والامر في ذلك واسع ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق ، انتهى .

وقال القاضي أبو الفضل رضي الله عنه حكى الداودي في هذا الباب جواز ما جرت به العادة أيضا في معاملة الجزار وبيع الفاكهة ودفع الثمن اليه ليعطيك ما يبيعه دون أن تساومه وتعرف كيف يبيعه . انتهى .

وقد ترجم الامام أبو عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه في جامع موطنه فقال ما جاء في الحجامة وأجرة الحجام ثم أسند عن حمير الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال احتجم رسول الله صلعم حجه أبو طيبة فأمر له رسول الله صلعم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه .

وكذلك بوب البخاري رضي الله عنه في صحيحه فقال باب خراج الحجام ثم قال نا موسى بن اسماعيل نا وهيب نا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنه قال احتجم النبي صلعم وأعطى الحجام أجره . ومن ذلك ما كان يحكيه الشيخ الفقيه الصالح الورع الزاهد أبو ابراهيم الاعرج المدرس لكتاب التهذيب بمدينة فاس حرسها الله تعالى ورحمه عن شيخه الفقيه العالم العامل القدوة الاتقى المقدس المرحوم أبي محمد صالح رضي الله عنه أنه كان يقول اختلف المتأخرون من المذهب في أجرة القائمين بلهو العرس للمتزوج اذا خرجوا للقاء هدية من يهدي له شيئا على معنى هبة الثواب كما جرت به عادة بعض الناس في بعض البلاد ويلقاها في بعض الطريق تفخيما لها وتنويها بها ثم طلب المهدي ثواب هديته وتشاح مع العروس في قيمتها هل يجعل على المهدي قسط

من أجره متلقفها من أولي الزفن واللهم لانه انتفع بذلك في التنويه بهديته والتعظيم لها أو لا يجعل عليه شيء منها لان التفخيم في ذلك والتنويه انما هو مختص بعرس العروس فكان رضي الله عنه يحكي في ذلك قولين عن المتأخرين ، وكلا القولين مبني على أن الاجرة حق لهم لا شك في ذلك لقيامهم باعلان النكاح الذي هو السنة لما أمر به من ذلك المبعوث بالحق للخلق رحمة ومنه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة تبوئنا أعلى درجات أهل الجنة ،

ومن ذلك ما حكاه امام الصوفية شهاب الدين أبو حفص عمر ابن محمد السهروردي في عوارف المعارف له لما تكلم على خلع أرباب الطريق للخرق على عادتهم ونقله من أن الخلع ليس للقول منه شيء اذا كان أجيرا فان كان متبرعا فيؤثر به ، ولا شك أن أرباب الطريق هم الرجال على التحقيق فكيف يستحلون الاستئجار على السماع والاجارة عليه محرمة بالاجماع هذا ما لا ينبغي أن يعتقد في مسلم توجه عليه من الشريعة خطابها فكيف في أرباب الولاية الذين هم أوتاد الارض وأقطابها وهو نص في عين الغرض الا عند من في قلبه لهذه الطائفة والعياذ بالله مرض ، نفعا الله بأوليائه وجعلنا ممن أحبهم فمحبتهم من أعظم آلائه فان استظهر مستظهر بما ذكره محمد بن بطلال في المقنع له في أصول الاحكام ونصه ولا تجوز شهادة النوائح ولا من يغني بالجعل ولا بالملاهي كلها فاجرة .

قيل له باب الشهادة يقدر فيه ترك النزاهة وهذا منه وليس كلامنا في هذا أو يريد بذلك الغناء المحرم كما تقدم والله أعلم مع أن هذا اعتراض برأي مذهب مخصوص على المخالف يرتفع فيه بنقل الاجماع بالنصوص ، وعلى الجملة لا خلاص للمنازعين من ادعاء الاجماع على تحريم الاجرة على لهو أبيح حتى ينقله نصا في ذلك بالنقل الصحيح ، فاذا كان ذلك على ما ذكر في البيان الصريح فحينئذ ينظر فيه مع هذه الاشياء التي توجب القطع باباحته نظر الموازنة والترجيح ، فليظهروا مكنونا منه ومستورا ولن يأتوا به أبدا ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، وأما الوقوف مع مثل هذا اللفظ الذي يحتمل ما ذكر بل لا يمكن أن يحمل على غيره وهو معارض بجميع ما أورد وأحظر ومع ذلك لا ثقة بصحة نقل اجماعه على الوجه المتفق عليه بين علماء السنة في الاجماع ، والاستظهار به على تحريم شيء أطبق العلماء على الاقرار على الحضور فيه والاجتماع، فلا يحل لمسلم أن يأخذ به في خاصة نفسه الا من باب التورع فضلا عن أن يفتي به الناس ويضلل بمخالفته أثمتهم وعلماءهم المطلعين على النصوص والمضطلعين بالاستنباط والقياس ، ولا سيما وهو علم الله لم يقف على

حرف واحد مما ذكر أصلا ولا يدري أوقع في الوجود شيء منه أم لا ، ما أيسر مزية العلم عند بعض الناس ورتبة الفتيا وادعاءها وهو ينال ليله كله ويعمر نهاره بالتكالب على جمع حطام الدنيا وتسريح لسانه بالتصريح بلطف الحلال والحرام ، والسلف الصالح يرون ذلك من أعظم الاجترار والاجترام .

قال مالك رضي الله عنه لم تكن فتيا الناس أن يقال هذا حلال وهذا حرام ولكن يقال أنا أكره هذا ولم أكن لأصنع هذا فكان الناس يكتفون بذلك ويرضون به وكانوا يقولون انا لنكره هذا وان هذا ليلتقى لم يكونوا يقولون هذا حلال وهذا حرام ببلدنا .

قال القاضي أبو الوليد بن رشد رضي الله عنه لم تكن فتيا الناس أن يقال هذا حلال وهذا حرام معناه فيما يرون باجتهادهم أنه حلال أو حرام إذ قد يخالفهم غيرهم من العلماء في اجتهادهم فاذا قال المجتهد فيما يراه باجتهاد حلالا أو حراما انه حلال أو حرام أوهم السامع بأنه حلال أو حرام عند الجميع فيحتاج أن يقيّد قوله بأن يقال هو حلال عندي أو حرام عندي وهذا على القول بأن كل مجتهد مصيب للحق عند الله في حقه ، وأما على مذهب من يرى أن الحق في واحد وأن المجتهد قد يخطئه وقد يصيبه فلا يصح له أن يقول فيما يؤدي إليه اجتهاده من تحليل أو تحريم هذا حلال أو حرام بحال إذ لا يدري على مذهبه لعله عند الله بخلاف ما قاله ، فالصواب أن يقول أرى هذا مباحا أو أراه محظورا فيما تعبدني الله به في خاصة نفسي وان أفتى به وعلم أن السائل يكتفي منه بأن يقول له فيما يرى أنه لا يحل له أكره هذا ولم أكن لأصنع هذا

فتأمل انكار مالك رضي الله عنه ، أن يقال في فتيا الناس هذا حلال وهذا حرام وذلك فيما يقتضيه نظر المجتهدين ، فكيف في قول من غايته التقييد المجرد وقصاراه ؟ وقد أجمع المسلمون على تحريم العمل بقول المقلد كما أجمعوا على تحريم فتياه ، وانما رتبته أن ينقل أقوال المجتهدين خاصة للناس اذا صحت عنده دون ارتياح ويتنزل في ذلك منزلة المبلغ عن في داخل المنزل الى من هو خارج عن الباب ، وان كان ممن له فضل نظر وذهن ثاقب فيترقى من ذلك الى تفسير ما ينقله من غير زيادة وانها لاشرف المراقي له والمراتب ، وأما تعاطي الفتيا بغير أداة لها وءالة فلا شك أنه محظ الغباوة والجهالة أو غاية المغالطة التي هي عين الضلالة ، قال الحافظ أبو محمد بن حزم في مراتب الاجماع له ما نصه : واتفقوا على أنه لا يحل لاحد أن يحلل ولا يحرم ولا يوجب حكما بغير دليل من قرآن أو سنة أو اجماع أو نص . انتهى ،

وقال أيضا رحمه الله ما نصه : وانفقوا على أن من كان غير عالم بأحكام القرآن وبالحديث صحيحه وسقيمه وأحكامه وبالإجماع وبالاختلاف فانه لا يحل له أن يفتي وان كان ورعا ، انتهى .

ولقد أفصحني كل الافصاح بعض المنتسبين للصلاح المدعين مزية التمكين في مراتب السنة بل المارقين من الدين مروق السهم من الرمية بأن قال هذا الذي ذكر كله موجب للانقياد لموجبه والتسليم غير أن ملاحظة المصلحة في حق المسلمين أن لا ينطق لهم الا بالتحريم اذ رعي ذلك جميل ينبغي القصد اليه ، وقد قال بعضهم كذبنا له لا عليه فقلت انها لشنشنة أعرفها من أحزم ، فقد جرى مثل هذا القول لمن اتصف بمثل صفة قائله ممن تقدم فأباح الكذب لما رأى فيه من المصلحة وانها لأعظم المفسدة على سنة رسول الله صلعم ، ولا شك أنه مذهب يقطع ببطلانه وثباب من تمذهب به وخسرانه ويجزم .

وقد نبه على هذا انقصد الخبيث الامام الحافظ أبو عمر بن الصلاح في علوم الحديث قال رضي الله عنه رويانا عن أبي عصمة وهو نوح بن أبي مريم أنه قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال اني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن اسحاق فوضعت هذه الاحاديث حسبة ، وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي ابن كعب رضي الله عنه عن النبي صلعم في فضل القرآن سورة سورة فبحث باحث عن مخرجه حتى انتهى الى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه وأن الوضع لبين عليه ، ولقد أخطأ الوحيددي المفسر ومن ذكره من المفسرين في ايداعه تفاسيرهم ، انتهى .

واعجبا لمن ينتسب للدين ويرى أن الكذب على الشرع من مصلحة المسلمين ، هذا لعمر الله محكوم له بالتخبط في ظلام الضلال قطعاً وداخل في زمرة الاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ومغرق فيمن هو مغرق في بحر الفتنة ومن يعيش يشاهد فتنا ، ومعدود في جملة من هو مشهود بأنه ممن زين له سوء عمله فرأه حسنا ، ويح من لم يستضيء بنور الشريعة ولا استنار ولم يرع قول رسول الله صلعم من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، هيهات هل يفلح من رضي أن يكون متبوأ النار ومثواه أو نجح من تمكن منه الشيطان فوسوس له وأغواه حتى اتبع في مثل هذا القول المبني على قاعدة الجهل هواه ،،، جاوز المدى وتعدى الحد وخسر اذ جسر على من الكذب عليه ليس ككذب على أحد وطويت صحيفته على

أديم نعل وحنيت ضلوعه على فؤاد دغل وعدل عن سبيل أهل الفلاح والنجح واستبدل بها مخادع الذين بيننا وبينهم شهود العتمة والصبح ، فأبى مساعدة للحق ووفقا وأشرف قلبه مكيدة ونفاقا ، هلا راجع نفسه برجوعه الى المنهج الاحمد وأبصر الحق بعين البصيرة حتى يرجع شيطانه بعيني أرمد ولم يتردد في شكه وريبه ويظم على خلاف ما اتفق العلماء عليه على ذر جيبه الى ما يخشى الله في ذلك ويتقيه ، ويعلم أنه صائر اليه عن قريب وملاقية .

عصمنا الله من الضلالة وجعلنا ممن استضاء بأنوار الرسالة وخلص نياتنا في كل عمل لوجهه الكريم ، حتى لا يحملنا حب السمعة والرياء على ادعاء تحليل بغير دليل أو تحريم ، ولولا خشية طموس نور الحق والصواب لما أخذت في الرد على الخصم الالد في هذه المسألة المفروضة التي وقع فيها السؤال والجواب ولطويته على بلاله ولم أسمع النداء لهذه المفروضة من بلاله ، اذ ليس دأبي حضور اللهو واللعب ، كما أنني لست أيضا ممن ينكر ما لم ينكره الشرع ولم يعبه ، لكن ذلك أحوجني الى أن رمت الاعتناء بهذا المرام ، وقمت بوظيفة الكلام عليه أولى الاتصاف بصفة الانصاف أحسن قيام ووفيت بما شرطته وعقدته في ذلك وربطته على الكمال والتمام ، فان كنت قد فرطت بسهم الاصابة فيه ، فيحمد الله الذي يوفق العبد ويهديه ، ثم بيمن المقام العلي المؤيد اليعقوبي أمدته الله بمواد الانجاد الذي يظهر به الاسلام ويعليه ، وان كنت قد أخطأت طريق الحق المبين فيجب أن يرشدني اليه من علمه من المسلمين ويقيّد ذلك ما أنتفع به أنا وغيري على مر السنين ، فاني لم أتكلم في ذلك حتى اعتقدت وجوب الكلام فيه علي كي لا يحرم ما هو عندي ليس بالحرام لا سيما في أمر ادعى تحريمه بالاجماع من يعتقد كثير من الجهلة الرعاع أنه حقيق بالافتداء به والائتمام ولم يستدل له الا بما فهمه على ما أجمع العلماء فيه على غير فهمه ، ورموا بسهم الاصابة ما أخطأه صائب سهمه ولم يقتصر في ذلك على ما أخطأ فيه وجه الدليل حتى تعرض بالطعن على كل من صنعه أو حضره فأبصره أو سمعه من عالم جليل وتبعه على ذلك شذمة تقل مما لا يعقل فتفرقوا فرقا وركبوا من الشذوذ المقوت طرقا وخالطهم في الوسواس وفنون الجنون المصرع للناس ما لا ينفع فيه الرقى ، سبحان الله ما أسرعهم باجابة لكل معنى قليل النجابة ، وما أصدق المثل فيهم حمقاء عيابة .

ومن أعجب الامور وأطرفها وأوجب الاشياء التي لا ينبغي للسامع أن يخلو من تعرفها أن هذه الطائفة المنكرة لم ير واحد منها قط يمتنع من حضور ما أنكره ، بل علم الله وعباده أنهم يبكرون لما ينكرون

من شأن الولايم قبل الاسفار بالفجر ويتسابقون الى أبواب مجالها تسابق
الصالحين الى أبواب الثواب والاجر ، ولقد شاهدت تمزيق ثيابهم مرارا
بشدة الازدحام والافتحام وتعرفت على ما صدر عن بعضهم في ذلك فما رأيت
بشدة الازدحام والافتحام وتعرفت ما صدر عن بعضهم في ذلك فما رأيت
السكوت عنه في الوقت أولى من الكلام ولا مكره لهم على ذلك ولا مجبر
الا شدة حرص لن يقدر منهم أحد على قمع نفسه فيه ولن يصبر عمروا
بالهم بما هيح بلابلهم ، فلم يسكن واحدمنهم في ليله ولم ينم ، ففيهم
يقال خيل تضب لثائها للمغنم ، مع اقرارهم الان بأنهم لم يزالوا عارفين
بالمنع والتحريم ، ليت شعري ما الذي أوجب اظهار تحريمه في الجديد
واخفاءه في القديم وارتكاب فعله ،،، الوارد منه تهويل وتعظيم ،

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

ولما عاتبت يوما بعض من أنكر بعد ما بكر على شدة حرصه
في ذلك أنشدني بعد ما فكر فتذكر :

ان الوليمة فيها خجلتان لمن	قد جاءها فائتا أو جاء مبتكرا
لكن خجلة من لم ياتها غلسا	أشد من خجلة الاتي لها سحرا
والرمي بالحرص أولى من دخول فتى	على أناس ببيت أفهم الضرا
لا يفسحون لمن وافاهم خجلا	بل يطرقون ولا يولونه نظرا
فان بليت بهم فاركب رقابهم	ولا تبال فقد أبلغتك الخبرا

لا ريب أن هذا القول عند كل متهم ومنجد أدخل في باب الهزل
منه في باب الجد وأجرى على طريق الفكاهة منه على سبيل الصدق
والنزاهة ، تداركنا الله واياهم بلطفه الجميل ، وسلك بنا وبهم واضح
السبيل ، وأعظم الاجر على ما احتسبت فيه اليه ، وتوكلت عليه فهو
حسبنا ونعم الوكيل .

فهرس الكتاب

ا	مقدمة
ا	عصر المؤلف وبيئته
ض	ابن الدراج : حياته
ع	ابن الدراج عند معاصريه
ش	حياته ونشاطه الثقافي والاداري والسياسي
هـ	ابن الدراج قاضيا بسلا
هـ	ابن الدراج أستاذ ذا كراسي متعددة
و	اثار ابن الدراج
لا	ثقافة ابن الدراج
اب	ابن الدراج الفقيه الاصولي
أث	ابن الدراج الصوفي
اح	ابن الدراج الشاعر
اذ	ابن الدراج اللغوي والنحوي
از	ابن الدراج الاديب
از	ابن الدراج والموسيقى
اط	كتاب الامتاع والانتفاع
اظ	بنية كتاب الامتاع والانتفاع
ال	منهج ابن الدراج
اص	مصادر ابن الدراج
اع	أسلوب ابن الدراج
اف	قيمة كتاب الامتاع والانتفاع
اس	كتاب الامتاع والانتفاع في حالة مخطوطة واحدة نادرة
اه	المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق والدراسة

فهرس مواضيع كتاب الامتاع والانتفاع

مقدمة

الباب الاول وفيه فصلان :

- 12 الاول في حقيقة الغناء والثاني في شرح ءالاته
12 الفصل الاول
33 الفصل الثاني

الباب الثاني وفيه فصلان :

- 41 الاول في حكم الغناء مجردا عن العوارض اللاحقة به والثاني في حكمه مع
ما يقارن عمله
41 الفصل الاول
71 ذكر أدلة المبيحين لذلك
77 ذكر الغناء الذي كانت الانصار تتغنى به
83 أحاديث النكاح
93 ذكر ما احتج به المحرمون لذلك
102 ذكر حجة القول بكرامة ذلك
108 الفصل الثاني في حكم الغناء مع ما يقارن عمله
112 فصل ما السماع
112 فصل ما شرائط السماع
113 فصل ما ءاداب السماع
114 ءلى كم اقتسم تحصيل السماع
114 بماذا يتم صفو السماع
115 فصل ما شرائط القوال ليؤثر في المستمع قوله
115 فصل هل يسلم للمسلم أن يقترح على القارىء
115 فصل هل يصح التقاضي على القوال في حال السماع
115 فصل اذا كان بك مطالبة التقاضي
116 فصل السكوت أتم في السماع أم الحركة
116 فصل اذا كان الفقير وجد فيما يسمع فهل للحاضرين منه شيء أم لا
116 فصل ان تحرك بعض المستمعين لازعاج يرد عليه
116 فهل يعذر بالاستغاثة بالحاضرين وطلب الموافقة منهم
117 فصل اذا قام محتشم أو شيخ فهل يقوم الحاضرون بقيامه أم لا
117 فصل اذا قام في سماعه بوجد مزعج ثم زالت الغلبة
117 فصل الفقير اذا تواجد في سماعه ولم تقبله قلوب الحاضرين فعلى ماذا يحمل

119	فصل تخريق الثياب في السماع وغيره
121	عارض الالة
122	النوع المختلف فيه بالاجازة والمنع اما على التحريم أو الكراهة
122	الكبر والمزهر
123	الطبل والشاهين والقضيب
124	البوق
125	المزمار والعود والمعزف والبرابط وسائر الاوتار الملحية
128	صفارة الراعي والشبابة
130	ما قارنه عارض المستمع
133	ذكر تقسيم الاطعمة
141	حكاية عن أبي هريرة في اتيانه الوليمة

147 الباب الثالث

150 ذكر ما يدل على اباحة ذلك

فهارس :

178	فهرس الكتاب
179	فهرس مواضيع كتاب الامتاع والانتفاع
181	فهرس الايات
182	فهرس الاحاديث
184	فهرس القوافي
189	فهرس الاعلام
197	فهرس الكتب المذكورة

فهرس الايات

50	30	التوبة	اذ أخرجه الذين كفروا ،،،
108	53	الشورى	الا الى الله تصير الامور ،،،
16	72	الاحزاب	الامانة التي أشفقت منها منها السماوات ،،،
146	90	النحل	ان الله يأمر بالعدل والاحسان ،،،
29	2	الانفال	انما المومنون الذين اذا ذكر الله ،،،
29	82	النساء	أفلا يتدبرون القرآن ،،،
95	59	النجم	أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ،،،
106	143	الاعراف	رب أرني أنظر اليك ،،،
	31	الزخرف	رجل من القريتين عظيم
146	41	الحج	الذين ان مكناهم في الارض أقاموا الصلاة
87	37	الواقعة	عربا أترابا ،،،
94	32	يونس	فماذا بعد الحق الا الضلال ،،،
72	145	الانعام	قل لا أجد فيما أوحى الي محرما ،،،
71	32	الاعراف	قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ،،،
71	78	الحج	هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ،،،
71	29	البقرة	هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ،،،
29	83	المائدة	واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول ،،،
170	275	البقرة	وأحل الله البيع وحرم الربا ،،،
148	2	المائدة	وتعاونوا على البر والتقوى ،،،
28	41	ص	واذكر عبدنا أيوب ،،،
29	5	الانشقاق	وأذنت لربها وحقت
28	83	الانبياء	وأيوب اذ نادى ربه ،،،
20	116	النحل	ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ،،،
173	88	الاسراء	ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ،،،
16	7	الحشر	وما أتاكم الرسول فخذوه ،،،
95	56	لقمان	ومن الناس من يشتري لهو الحديث ،،،
146	71	التوبة	والمومنون والمومنات بعضهم أولياء بعض ،،،
131	31	النور	وقل للمومنات يغضضن من أبصارهن ،،،
94	64	الاسراء	واستفزز من استطعت منهم بصوتك ،،،
97	224	الشعراء	والشعراء يتبعهم الغاؤون ،،،
172	77	المائدة	يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ،،،
71	101	المائدة	ياأيها الذين ءامنوا لا تسألوا عن أشياء ،،،
71	185	البقرة	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ،،،
72	4	المائدة	يسألونك ماذا أحل لهم ،،،

فهرس الاحاديث

- أحب الايام الى الله يوم النحر ثم يوم القر 135
ادع لي فلانا وفلانا ومن لقيته ،،، 140
اذا دعي أحدكم الى الوليمة فلياتها 132
اذا دعي أحدكم لكراع فليجب 132
اذا كان المال دولا والامانة مغنما ،،، 97
اذا قرأتم القرآن فابكوا ،،، 27
الامام راع وهو مسؤول عن رعيته ،،، 131
ان أهل الجنة يزورون ربهم في كل جمعة مرة ،،، 109
انحارها ثم الو فلائدها ،،، 135
ان كنت نذرت فاضربي ،،، 78
ان أصحاب هذه الصور ،،، 170
انما الاعمال بالنيات ،،، 94
ان الله حرم الخمر والكوبة ،،، 39
ان الله حرم المغنية وبيعها ،،، 97
ان الغناء ينبت النفاق ،،، 97
ان الله يؤيد حسان ،،، 45
ان من الشعر لحكمة ،،، 42
أنزلوا الناس منازلهم ،،، 43
أعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد ،،، 121
أفعميا وان أنتما ألستما تبصرانه ؟ 131
أولم ولو بشاة 134
أهديتم الجارية الى بيتها ،،، 37
بيثرب ناس من أمتي يشربون الخمر ،،، 100
التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ،،، 106
ثمن الكلب حرام 165
حديث أجرة الحمام ،،، 172
حديث أم زرع ،،، 34
حديث لعب عائشة 88
حديث عائشة عن الجاريتين ،،، 72
حديث عائشة عن النظر الى الزفن ،،، 73
حديث عن عامر ،،، 56
خذوا يابني أرفدة ،،، 74
دعهم ياعمرو ،،، 74

- زينوا أصواتكم بالقرءان ،،، 29
لان يمتلىء جوف الرجل قيحا ،،، 60
لا بد للعرس من وليمة 134
لم يأذن الله لشيء ،،، 24
لقد أوتيت زممارا ،،، 28 – 32
لست من دد ولا دد مني 87
ليس منا من لم يتغن بالقرءان ،،، 30
ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخز ،،، 127
ما أذن الله لشيء ،،، 27 – 29
ما رأيت من ناقصات عقل ودين ،،، 104
ما رفع رجل عقيرته بالغناء الا ارتدفه شيطانان ،،، 98
ما أزين الحلم الا تنتهبوا ،،، 78
ما سكت عنه فهو عفو ،،، 71
من جلس الى قينة فسمع منها ،،، 100
من كذب علي متعمدا ،،، 175
من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية ،،، 165
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ،،، 120
المومن للمومن كالبنيان يشد بعضه بعضا 146
النهبة لا تحل 135
نزل القرءان بالحزن ،،، 27
نهى عن كسب الزمارة ،،، 38
نهيت عن صوتين أحمقين ،،، 95
عن رافع أمرني رسول الله (صلعم) بقتل الكلاب 165
شر الطعام طعام الوليمة يدعا له الاغنياء ،،، 138
الشعر بمنزلة الكلام ،،، 41
الوليمة حق والثاني معروف والثالث سمعة ورياء 134
ويحك يا أنجشة ، رويدك ،،، 56
يا أبا بكر لكل قوم عيد ،،، 72
يا عائشة ما كان معكم من لهو ،،، 75
يكون في آخر أمتي دجالون ،،، 69

فهرس القوافي

البيت	ق	عدد الابيات	الشاعر	ص
— أ —				
سبحان جبار ،،،	عناء	1	مجهول	110
هجوت محمدا ،،،	الجزاء	12	حسان	45
— ب —				
توعدني كعب ،،،	كعب	2	عمر بن الخطاب	51
ان تناقش ،،،	العذاب	2	معاوية	54
يا قمرا ،،،	أثوب	3	أبو نواس	65
ودادكم هجر ،،،	حرب	1	مجهول	110
— ت —				
ألا قاتل الله ،،،	غنت	1	المجنون	21
وليست كأخرى ،،،	جمرات	3	سعيد بن المسيب	64
تضوع مسكا ،،،	خفرات	15	الأخضر الجدي	64
— ت —				
أمن طيف سلمى ،،،	حادث	15	أبو بكر الصديق	50
— ج —				
لا أحسب الشر ،،،	الودجا	2	ابن الزبير	54
وذات ناي ،،،	الغنج	2	ابن الرمي	38
— ح —				
تنح عن الدنيا ،،،	تناكح	5	الثعالبي	110
ذكر الحبيب ،،،	يفرحوا	2	ابن الدراج	107
أبت لي همتي ،،،	الربيع	4	عمر بن الاطنابة	43
جاءت بعود ،،،	الشبح	2	كشاجم	35

— د —

36	ابن هذيل	2	عقودا	رقت معانيه ،،،
44	ابن سيرين	2	أرادا	يريد المرء ،،،
51	ورقة بن نوفل	2	ولد	لا شيء ،،،
	أبو نواس	1	وحدى	لي سكرتان ،،،
36	الاعشى	1	تغريدا	ومؤلف الاوصاف ،،،

— ر —

177	مجهول	5	مبتكرا	ان الوليمة ،،،
34	امرؤ القيس	1	المزاهر	ويوم كظل ،،،
35	ابن هذيل	2	مزهرا	خلقت لمسلاة ،،،
36	مجهول	3	الشجر	جاءت بعود ،،،
36	ابن هذيل	3	صغرا	يخالف العود ،،،
47	النابعة الجعدي	2	يتكدرا	ولا خير ،،،
47	النابعة الجعدي	4	تنفرا	وانا لقوم ،،،
48	حسان	4	مجاور	ياركن معتمد ،،،
51	عثمان	2	الفقر	غني النفس ،،،
53	ابن عباس	4	عاكر	اذا طارقات ،،،
55	نصيب	2	قتر	وطيرت ما بي ،،،
55	مجهول	2	يدري	اذا كنت لا تدري ،،،
70	ابن الدراج	13	قفر	ألا كل عقل ،،،
84	زهير	1	بكر	رد القيان ،،،
81	مجهول	2	الثر	غناء على الاسماع ،،،
81	مجهول	1	جار	نحن جوار ،،،
63	مجهول	1	معر	وكيف تراني ،،،

— ك —

111	مجهول	1	رأكا	كبرت همة ،،،
107	مجهول	3	قواكا	كل مكان

— ل —

144	مجهول	7	يواصل	ومهتزة للرقص ،،،
27	حكم بن المنذر	5	تتلى	تكاد الهضاب ،،،

37	الاعشى	1	مستحب لصوت ،،،	الفضل
37	مجهول	3	خلعت القداح ،،،	ابتهالا
52	أعرابي وأغد على علي	3	كسوتني حلة ،،،	حلا
44	بلال	2	الا ليت شعري ،،،	جليل
47	كعب بن زهير	1	نبئت أن رسول الله ،،،	مأمول
47	كعب بن زهير	2	بأنت سعاد ،،،	مكبول
52	علي بن أبي طالب	3	أرى علل ،،،	عليل
53	حمزة	5	عشية صاروا ،،،	تغلي
65	مجهول	4	فؤادي أسير ،،،	تطول
107	مجهول	2	خطرة في السر ،،،	اضمحل
109	مجهول	1	في سبيل الله ،،،	أجمل
49	شيخ	7	عهدتك يافعا ،،،	تنهل
43	ابن عباس	1	نبئت أن فتاة ،،،	الطول

— م —

177	مجهول	1	لا تنه عن خلق ،،،	عظيم
21	ذو الرمة	1	أحب المكان ،،،	معجم
35	الحمدوني	2	وناطق بلسان ،،،	قدم
36	ابن عبد ربه	6	ورب صوت ،،،	قدم
52	علي بن أبي طالب	2	لمن راية ،،،	تقدما
62	الفرزدق	12	هذا الذي ،،،	الحرم
63	وربة بن الحجاج	2	طاف الخيالان ،،،	تكتما
66	جارية	2	لئن فتنتني ،،،	مسلم
111	مجهول	2	يا خاطب الدنيا ،،،	تسلم
52	علي بن أبي طالب	6	ولما رأيت ،،،	دوام

— ن —

143	رقيق الاندلسي	2	رجع صوت كأنه ،،،	الاذان
	مجهول	1	في حديث ياذن	مشان
30	الاعشى	1	وكنت امرء ،،،	التغني
34	امرؤ القيس	1	لها مزهر ،،،	اليدان
35	الناجم	2	فكانه في حجرها ،،،	لبدان
36	امرؤ القيس	1	ان أمس مكروبا ،،،	بكران
39	حسان	1	ما قتلوه ،،،	يكن

44	ابن رراحة	3	صلينا	اللهم لولا أنت ،،،
		1	أينا	سليمى أزمعت ،،،
29	مجهول	1	أذن	أيها القلب ،،،

— ض —

54	معاوية	2	اعتراض	نبذت سفاهتي ،،،
----	--------	---	--------	-----------------

— ع —

53	عباس بن عبد المطلب	4	تشرع	ألا هل أتى عرسي ،،،
82	مجهول	2	داع	طلع البدر علينا ،،،

— ق —

120	ابن الرومي	3	موفقا	يقبل غدا جيش ،،،
130	مجهول	1	الساقى	فكل شيء رءاه ،،،
36	يحيى بن هذيل	5	الخفق	صنعت كأجنحة ،،،
38	مجهول	1	أفق	ولي مسمعان ،،،
54	ابن الزبير	1	أخلق	وربما اعترضت ،،،

— س —

68	مجهول	3	أنفاس	خطت أناملها ،،،
66	مجهول	2	تنكس	خليلي ما بال ،،،
62	ابن عمر	1	الفلوس	يجب الخمر ،،،
	مجهول	1	المجلس	في حيث ،،،

— ه —

82	مجهول	3	لديه	أرى الدنيا ،،،
44	أبو بكر	4	لباسه	ومنوع الحركات ،،،
51	الاعور الشنفي	2	شرابها	يا حبذا الجنة ،،،
33	ابن حمديس الصقلي	1	بقضييها	وشاهدنا ،،،
	الاعشى	9	ءاخرها	يامجلسا ،،،
38	مجهول	1	كلامها	رمزت الي ،،،
37	ابن عبد ربه	2	أوثارها	ومسمعتان ،،،
38	الاعشى	4	أقمارها	وعدنا ،،،

54	أبو عبيد الله جعفر	2	مقادرها	هون عليك ،،،
137	مجهول	1	نعله	كل امرئ مصبح ،،،
146	شيخ	1	يصوغها	فقد بهأت ،،،

— ي —

30	مجهول	1	تغانيا	كلانا غني ،،،
----	-------	---	--------	---------------